

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - بجيل -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع :

## أثر عوامل الجذب البيئية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الدول العربية-للفترة (2000 - 2013)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص نفود ومالية دولية

تحت إشراف الأستاذ:

• عميروش هلاخوم

من إعداد الطالبين:

• عمار عريس

• مسعود شنيقي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

• الأستاذ: حكيم عيان

• الأستاذ: عميروش هلاخوم

• الأستاذة: فاطمة بومالو

السنة الجامعية 2014-2015

# شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.  
وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وكون أن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب أكيد

نتقدم بعميق الشكر وفائق الأمانى والتقدير إلى الأستاذ المشرف " عميروش شلغوم " على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لي من اهتمام جميل، عون كبير، نصح وفير وتوجيه سديد طيلة فترة انجاز هذا العمل وخلال مشوارنا الجامعي راجين من المولى عزوجل أن يوفقه في حياته الشخصية، العلمية والمهنية.

كما لايسعنا إلا أن نتوجه بكل الشكر إلى السادة أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى تكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم الثمين في سبيل قراءتها وتقييمها.

نتوجه أيضا بالشكر الكبير إلى كافة الأستاذة الكرام على دعمهم وتوجيههم القيم والجاد وإلى كل من وفر لنا وقتنا ونصح لنا قولاً، إلى من ساعدنا ولو بإبتسامة صادقة نسأل الله أن يجزيهم جميعهم خيراً وأوفى جزاء، وخاصة الأستاذة الدكتوراه يسرى مقداد، الأستاذة فاطمة بوسالم والأستاذة إلياس حناش على كريم تواضعهم وجيليل مساعدتهم.

# إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أصحاب الفضل الحقيقي

إلى أمي وأبي حفظهما الله

وأطال الله في عمرهما

إلى الركائز التي أتمد عليها

أخي العزيز وأخواتي وبالأخص فاطمة الزهراء

إلى البراءة الكتكوتة الصغيرة

كريمة.

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء وأخص بالذكر: نزال، يعقوب ومحمد

إلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد





جميل أن تحس أنك على مشارف النجاح، لكن الأجل أن تقطف ثمارا وتهدبها إلى من  
ساعدك على الكفاح:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه  
وسلم؛

إلى منبع الحنان وبر الأمان، صاحبة القلب الواسع والعقل النافع... التي سهرت الليالي ولم  
تفارق خيالي... التي يحرقها الشوق لنجاحي ويؤرقها الخوف لفشلي... التي حرمت نفسها لذة  
الحياة لأتذوقها... التي لا تترقى لوصفها قواميس فكري وزخرفة حروفي... إلى أُمي الغالية أطال  
الله في عمرها؛

إلى من أعطى بدون جزاء وأحب بلا رياء... الذي أحمل إسمه بكل إفتخار ليرى ثمارا حان  
قطافها بعد طول إنتظار... وستبقى كلماته نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد... إلى أي  
الحنون حفظه ربي لي؛

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني... وجمعوا بين سعادتي وحزني... إلى من كبرت معهم  
وترعرعت فيهم... إلى إخوتي وأخواتي حفظهم ربي لي... عفاف وزوجها رياض والكتكوت  
أشرف، خالد، مروان ولطيفة؛

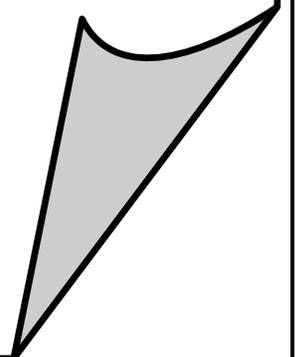
إلى أحلى النغم على سنفونية حياتي... إلى من أحببتهم يوما وستبقى محبتهم دائما وأبدا...  
أهلي جميعا؛

إلى من رافق درب مسيرتي وسهر الليالي وتحمل معي مشاق هذا العمل... عمار عريس؛  
إلى من جمعني بهم القدر يوما وعشت معهم أياما لتصير أعواما... محي الدين بوتاعة، بوجمعة  
صادو، نضال يدروج؛

إلى كل من يعرفني من قريب وبعيد... وهم في ذاكرتي وليس في مذكرتي... ولكن ذكرهم قلبي  
ونسبهم قلبي.

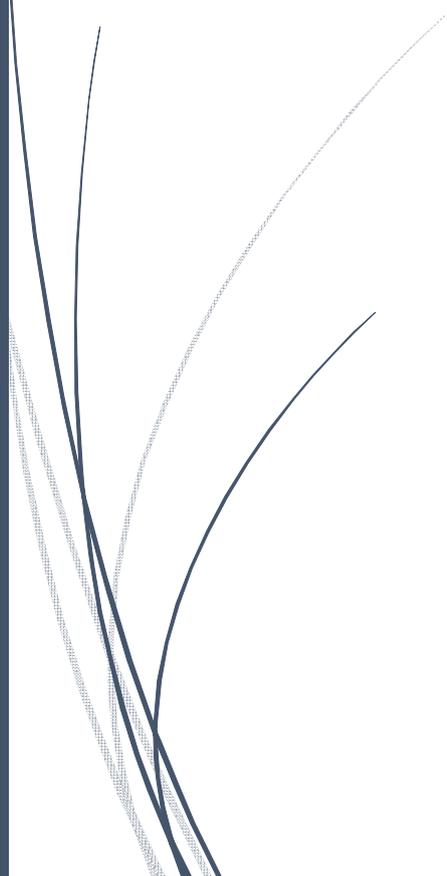
إكتسب الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في التمويل الدولي نتيجة الظروف التي عرفتها الساحة الدولية بفعل تزايد حدة العولمة وتراجع مصادر التمويل الدولية الأخرى، كالقروض والمساعدات وإنهيار النظام الإشتراكي ومع تزايد المنافسة على إستقطابه عملت الدول النامية والتي من بينها الدول العربية على تحسين مناخها الإستثماري وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي بالإضافة إلى توفير الأمن ومنح الحوافز المشجعة للمستثمر الأجنبي ومع هذه التطورات السريعة التي عرفتها البيئة الإقتصادية العالمية، ظهرت هناك تكتلات إقتصادية كان الهدف الأساسي من قيامها هو تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الإستثماري المناسب؛ وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر عوامل الجذب البيئية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حيث توصلت إلى أن التكامل الإقتصادي العربي يبقى ضرورة حتمية، إذ أن تحقيق ذلك من شأنه زيادة التعاون العربي المشترك في مجال الإستثمار، ما يساهم في توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول مما يؤدي إلى زيادة حصتها منه وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والذي يعد الهدف الأول والأساسي والجوهري لها.

**الكلمات المفتاحية:** الإستثمار الأجنبي المباشر، عوامل الجذب البيئية، التكامل الإقتصادي، الدول العربية.



فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات





الصفحة	المحتويات
	الفهرس
II-IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
03	المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
05	المطلب الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر
06	المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
09	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر
09	المطلب الأول: النظرية التقليدية
12	المطلب الثاني: النظريات الحديثة القائمة على هيكل السوق والمؤسسة والبلد المضيف
21	المطلب الثالث: النظريات الحديثة (التوفيقية أو التركيبية)
23	المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة
23	المطلب الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي
24	المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
25	المطلب الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل والتضخم
26	المطلب الرابع: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى
28	الخلاصة
<b>الفصل الثاني: مكانة عوامل الجذب البيئية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر</b>	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: المناخ الإستثماري ومؤشرات قياسه
31	المطلب الأول: مفهوم المناخ الإستثماري
32	المطلب الثاني: مكونات المناخ الإستثماري
36	المطلب الثالث: مؤشرات المناخ الإستثماري

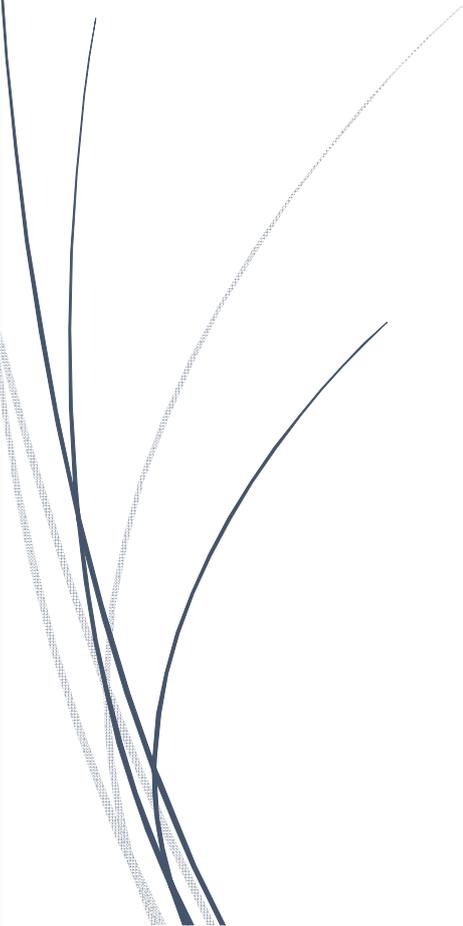
45	المبحث الثاني: مكانة عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار التكامل الإقتصادي
45	المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي وكيفية تحقيقه
48	المطلب الثاني: أهداف ومقومات التكامل الإقتصادي
50	المطلب الثالث: آثار التكامل الإقتصادي
51	المطلب الرابع: مساهمة التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
55	المبحث الثالث: تجربة الإتحاد الأوروبية في توفير الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
55	المطلب الأول: الإتحاد الإقتصادي الأوروبي
57	المطلب الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية
60	المطلب الثالث: آثار الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية ومدى مساهمتها في توفير المناخ الإستثماري المناسب في الدول الأعضاء
70	الخلاصة
<b>الفصل الثالث: مناخ الإستثمار في الدول العربية</b>	
72	تمهيد
73	المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية
73	المطلب الأول: المكونات الإقتصادية للمناخ الإستثماري في الدول العربية
80	المطلب الثاني: المكونات السياسية للمناخ الإستثماري في الدول العربية
81	المطلب الثالث: المكونات الإجتماعية للمناخ الإستثماري في الدول العربية
84	المبحث الثاني: الجهود العربية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر
84	المطلب الأول: الجهود الترويجية
86	المطلب الثاني: الإلتزامات الدولية بحماية وتسوية المنازعات المتعلقة به
88	المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة
90	المطلب الرابع: الإصلاحات الإقتصادية
95	المبحث الثالث: التكامل الإقتصادي العربي وأثره على عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

95	المطلب الأول: مقومات وأهمية التكامل الإقتصادي العربي
97	المطلب الثاني: محاولات تحقيق التكامل الإقتصادي العربي
99	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التكامل الإقتصادي العربي
100	المطلب الرابع: المعوقات البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
104	الخلاصة
الفصل الرابع: تحليل وتقييم إنعكاس عوامل الجذب البينية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية	
106	تمهيد
107	المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
107	المطلب الأول: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية
113	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية
115	المطلب الثالث: الإستثمارات العربية البينية المباشرة
121	المبحث الثاني: وضع الدول العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر
121	المطلب الأول: الوضع الإجمالي للجاذبية العربية
123	المطلب الثاني: وضع الدول العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر الجاذبية
125	المطلب الثالث: وضع الدول العربية في المؤشرات الأحدى عشر الفرعية
137	المبحث الثالث: قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
137	المطلب الأول: أداء الدول العربية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
139	المطلب الثاني: تحليل أثر عوامل الجذب البينية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
149	المطلب الثالث: مقارنة التجريبتين العربية والأوروبية في مجال توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
152	الخلاصة
154	الخاتمة
158	قائمة المراجع
الملاحق	



قائمة الجداول

# قائمة الجداول





الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة	01
38	مكونات مؤشر كوف للعولمة	02
43	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	03
44	درجات مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	04
62	تطور مؤشرات حجم السوق للإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2013)	05
62	تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2013)	06
63	تطور معدل التضخم في الإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2013)	07
64	تطور أسعار صرف اليورو مقابل بعض العملات للفترة (2000-2013)	08
64	تطور التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي للفترة (2005-2013)	09
65	تطور نسبة التجارة البينية الأوروبية من جملة التجارة الخارجية للفترة (2000-2010)	10
82	تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية للفترة (2007-2013)	11
83	تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار للفترة (2000-2013)	12
85	تطور الأداء في مؤشر أفضل ممارسات ترويج الإستثمار العالمي لعام 2012	13
90	تطور حجم التجارة الخارجية والبينية للدول العربية للفترة (2000-2013)	14
92	تطور بعض المؤشرات للمصارف العربية للفترة (2000-2013)	15
93	تطور الأداء الإجمالي للأسواق المالية العربية للفترة (2000-2013)	16
110	أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وبعض الأقاليم النامية للفترة (2000-2013)	17

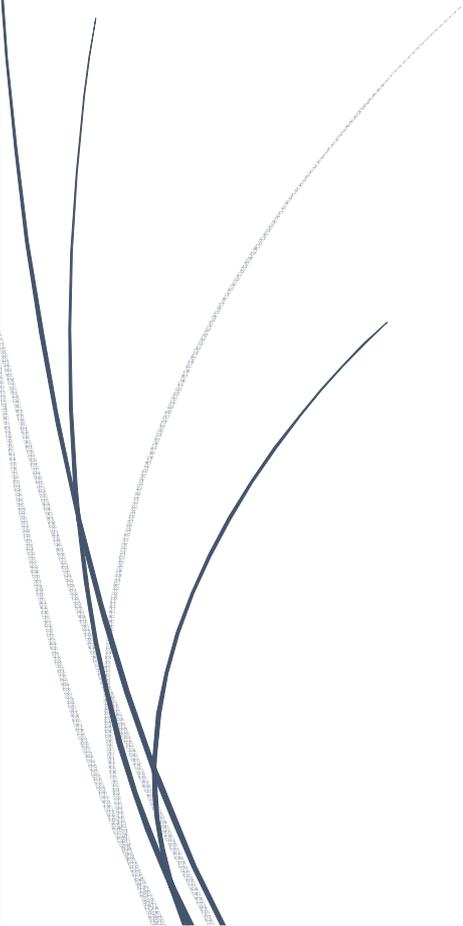
111	تطور تراكم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، النامية والعالم للفترة (2000-2013)	18
112	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رأس المال الثابت في الدول العربية والنامية والعالم للفترة (2000-2013)	19
114	تطور أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وبعض الأقاليم النامية للفترة (2000-2013)	20
115	تطور الإستثمارات العربية البينية المباشرة للفترة (2000-2012)	21
122	المؤشر العام لجاذبية الدول للإستثمار عام 2014	22
123	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الدول للإستثمار عام 2014	23
124	أداء المنطقة العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر الجاذبية لعام 2014	24
125	أداء المجموعات العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر الجاذبية لعام 2014	25
126	الأداء العربي على مستوى مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي عام 2014	26
127	الأداء العربي على مستوى مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية عام 2014	27
128	الأداء العربي على مستوى مؤشر البيئة المؤسسية عام 2014	28
129	الأداء العربي في مؤشر بيئة أداء الأعمال عام 2014	29
130	أداء الدول العربية في مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه عام 2014	30
131	أداء الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية لعام 2014	31
132	أداء الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة عام 2014	32
133	أداء الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي عام 2014	33
134	أداء الدول العربية في مؤشر الإتصالات والتكنولوجيا المعلومات عام 2014	34
135	أداء الدول العربية في مؤشر إقتصاديات التكتل عام 2014	35

136	أداء الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي عام 2014	36
140	تطور مؤشرات حجم السوق في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000 - 2013)	37
140	تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2013)	38
141	تطور حجم التجارة الخارجية والبينية لدول المجلس الخليجي للفترة (2000-2013)	39
141	تطور متوسط التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2013)	40
144	مقارنة قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي ودول رابطة الأسيان للفترة (2000 - 2013)	41
145	مقارنة قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وبعض الدول الأورومتوسطية للفترة (2000 - 2013)	42
147	تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لدول المغرب العربي للفترة (2000 - 2013)	43
148	تطور مؤشرات حجم السوق لدول المغرب العربي للفترة (2000-2013)	44
148	تطور معدل التضخم في دول المغرب العربي للفترة (2000-2013)	45
149	تطور التجارة الخارجية والتجارة البينية لدول المغرب العربي للفترة (2000 - 2013)	46



قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال



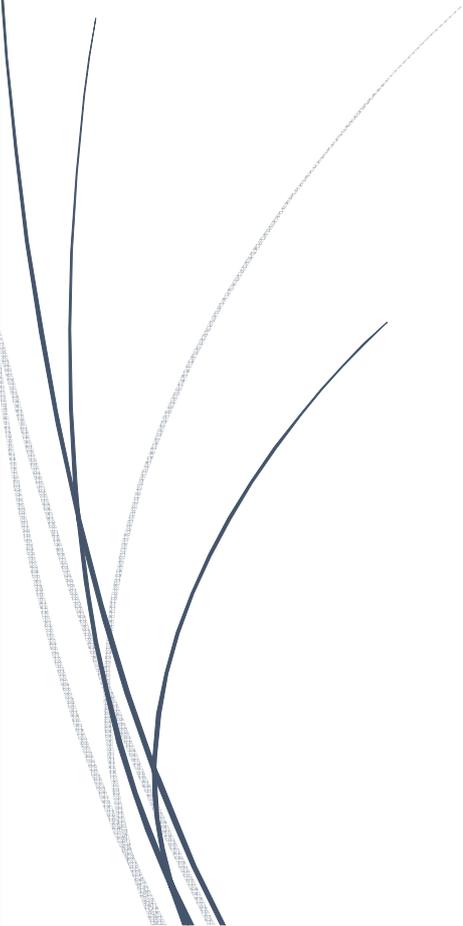


الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	دورة حياة المنتج الدولي	01
42	مكونات مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار الأجنبي	02
60	تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإتحاد الأوروبي (2000-2013)	03
74	معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2013)	04
75	النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية للفترة (2000-2013)	05
76	تطور متوسط معدل التضخم للدول العربية للفترة (2000-2013)	06
76	تطور متوسط الفائض أو العجز في الموازنة التجميعية للدول العربية للفترة (2000-2013)	07
77	عجز أو فائض في الحساب الجاري في الدول العربية للفترة (2000-2013)	08
78	نسبة الدين الخارجي من الناتج في الدول العربية عام 2013	09
79	تطور الإحتياجات الخارجية الرسمية للدول العربية للفترة (2000-2013)	10
80	تغطية الإحتياجات الرسمية للواردات في الدول العربية عام 2013	11
81	تطور عدد السكان في الدول العربية للفترة (2000-2013)	12
108	حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية (2000-2013)	13
109	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية عام 2013	14
114	تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية بالمليون دولار عام 2013	15
118	التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية المباشرة للفترة (2000-2012)	16
119	التوزيع الجغرافي لإجمالي تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة حسب البلد المضيف للفترة (2001-2012)	17
120	التوزيع الجغرافي لإجمالي تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة حسب البلد المصدر للفترة (2001-2012)	18
138	قيمة مؤشر الأداء الفعلي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الجغرافية لعامي 2013 و 2014	19
138	قيمة مؤشر الأداء الفعلي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للمجموعات العربية لعامي 2013 و 2014	20



مقدمة عامة

# مقدمة عامة





## مقدمة:

تعاظم دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، وأصبحت من أهم أدوات التمويل للإستثمار حتى بالنسبة للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية نحو إقتصاد السوق، وبدأت تشهد زيادة في التدفقات مع بداية التسعينات من القرن العشرين، وأخذت تتعاظم نتيجة للتوسع الكبير للأنشطة الشركات متعددة الجنسية عالمياً. وبالرغم من هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن توزيعه الجغرافي يدل على أن استفادة الدول منه لازالت متباينة، ويرجع ذلك إلى تباين مجموعة من العوامل الملائمة تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار، سواءً السياسية الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، القانونية والتنظيمية، والحوافز والضمانات المختلفة، كلها تعتبر محددات لمدى استقطاب الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الفترة الحالية والتي تسعى الدول إلى إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار على أراضيها.

وبالرغم من اتجاه أغلب الدراسات إلى تقييم موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار كل دولة على حدى، فإنه يمكن تناول هذا الموضوع من زاوية مجموعة من الدول تسعى لبناء تكتل اقتصادي، هذا الأخير والذي نلاحظه في العديد من مناطق العالم كدول الإتحاد الأوربي، يعتبر محفزاً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يوفر عوامل جذب بينية لا تستطيع كل دولة تحقيقها منفردة، فمن الجانب السياسي، يعتبر التكتل الاقتصادي عاملاً لتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتدعيم المشاركة السياسية بما يفرضه من إصلاحات على الدول، أما من الجانب الاقتصادي، فإن التكتل الاقتصادي يلزم الدول بمجموعة من الإصلاحات تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو، نصيب الفرد من الناتج، اتساع حجم السوق، إزالة القيود البينية المختلفة، تطوير البنية التحتية الترابطية، إصلاح جوانب المالية العامة والسياسة النقدية، كلها من شأنها توفير عوامل جذب مهمة في الجانب الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية، أما من الجانب القانوني والتنظيمي، فإن التكتل الاقتصادي ينعكس في الإتفاق على أطر تشريعية موحدة بين الدول تمتاز بالاستقرار والوضوح، مع إيجاد هيئات تنظيمية مشتركة للتعامل مع ملف الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تعزيز باقي المزايا المرتبطة بالضمانات والحوافز، وتؤدي مختلف العوامل السابقة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول التكتل، خاصة ما يتعلق بالاستثمارات البينية.

وعند تحليل هذا الموضوع على المستوى العربي، يتأكد أن التكامل الاقتصادي العربي كان ولا يزال ضرورة موضوعية تفرضها هذه المعطيات في عالم يتجه نحو العولمة والإعتماد الاقتصادي المتبادل، ومواجهة التكتلات الإقليمية التي تتمتع بقدرات اقتصادية وسياسية وثقافية، إلى جانب استفادة المنطقة العربية من المزايا السابقة الذكر في توفير عوامل جذب بينية تجعل الدول العربية مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها الاستثمارات العربية البينية؛

ولهذا نجد أن الدول العربية قامت بتوقيع إتفاقيات التكامل الإقتصادي العربي في إطار الجامعة العربية منها إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت 1953، وإتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية سنة 1957 بالإضافة الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1980، ولا شك أن تطور مسيرة التكامل الإقتصادي العربي تعتبر في النهاية محمدا هاما إلى جانب سياسات الدول فرادى في استقطاب تعزيز جاذبية المنطقة العربية للمستثمرين الأجانب.

### أولا. إشكالية الدراسة:

يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة عوامل الجذب البينية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؟  
كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعوامل الجذب البينية؟ وما هو دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما مدى نجاح سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية كل على حدى؟
- هل ساهمت سياسات التكامل العربي في توفير عوامل الجذب البينية لتعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

### ثانيا. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

- يتكون مناخ الاستثمار من مختلف العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمية، وتؤدي سياسات التكامل الإقتصادي بين الدول إلى تفعيلها، وبالتالي تعزيز استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تتباين سياسات تحسين مناخ الاستثمار من دولة عربية إلى أخرى.
- تعثر مسيرة التكامل الإقتصادي العربي أدى إلى عدم توفير عوامل الجذب البينية، وبالتالي ضعف جاذبية المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعثر مسيرة التكامل الإقتصادي العربي أدى إلى ضعف الاستثمارات العربية البينية كجزء مهم من الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثالثا. أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تنمية البلدان المضيفة له منها العربية، فهو يتيح العديد من المزايا كالتيكنولوجيا والعملات الصعبة والخبرات الإدارية..... إلخ، كما تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر إنفتاح الإقتصاديات وإندماجها في الإقتصاد العالمي وعاملا من عوامل تفعيل العلاقات الإقتصادية بين الدول، ويوضح هذا البحث أهمية عوامل الجذب البينية في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في ظل العولمة والتكتلات الإقتصادية، إذ من الممكن أن يساهم مع ما سبقه من أبحاث في هذا المجال في وضع الخطط التي تمكن من تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

## رابعاً. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- الإلمام بالجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار.
- التعريف بعوامل الجذب البينية، وتحديد دورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم؛
- تحليل مناخ الإستثمار في الدول العربية والتعرف على نقاط القوة والضعف في الإقتصاديات العربية، مع تحديد الفرص المتاحة والتهديدات.
- تقييم مسيرة التكامل الإقتصادي العربي، وتبيان مساهمتها في توفير عوامل الجذب البينية وفي تعزيز الاستثمارات الأجنبية والبينية المباشرة.

## خامساً. أسباب إختيار الموضوع:

- تتمثل الأسباب والدوافع التي جعلتنا نختار في:
- التطور الذي عرفه الإستثمار الأجنبي المباشر، والدور البارز الذي يؤديه بإعتباره مصدر هام لتمويل وتطوير القطاعات الإقتصادية وزيادة معدلات نموها؛
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بحكم توافق الموضوع مع إختصاص الدراسة نقود ومالية دولية؛
- الدراسات في هذا الموضوع تعتبر نادرة إذا ما قورنت بالدراسات التي تناولت المناخ الإستثماري بصفة عامة.

## سادساً. منهجية الدراسة:

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج قد تكون رئيسية أو مكملة تساعد على فهم وتحليل الظاهرة محل البحث بشكل علمي أو موضوعي، وبإعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية فهي تحتاج إلى الشرح والتحليل ولذلك اعتمد في دراسة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة على مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ففي الفصل الأول اعتمد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الدول النامية؛ وفي الفصل الثاني إستخدم المنهج الوصفي في تبيان الأساس النظري للمناخ الإستثماري ومكوناته ومؤشرا قياسه، وكذلك تبيان مكانة عوامل الجذب البينية في إطار تكتل إقتصادي وفي الأخير كان هناك مزج بين المنهجين في عرض تجربة الإتحاد الأوروبي؛

وفي الفصل الثالث تم إستعمال المنهج التحليلي في تحليل المناخ الإستثماري في الدول العربية، والمنهج الوصفي في إبراز سياسات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وعرض تجربة التكامل الإقتصادي العربي.

أما في الفصل الرابع والأخير فقد اعتمد على المنهج التحليلي في دراسة دور عوامل الجذب البينية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؛

### سابعاً. نطاق الدراسة:

تركزت الدراسة على الفترة 2000-2013، لكونها الفترة التي شهدت نمواً كبيراً في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لاقتصاديات العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة والهدف من ذلك هو جعل الدراسة أكثر حداثة، أما الحدود المكانية فقد شملت الدراسة الدول العربية.

### ثامناً. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات وعراقيل وكذلك كان الحال في إعداد هذه الدراسة خاصة فيما تعلق بجمع البيانات والإحصائيات الحديثة، حيث سجلنا قلة المراجع التي تناولت الموضوع خاصة العربية منها، وكذا قلة الدراسات الميدانية المرتبطة به.

### تاسعاً. الدراسات السابقة لموضوع الدراسة:

يعتبر هذا البحث تكملة وتعميقاً لبعض الدراسات التي سبقته في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر عموماً، وما تعلق بالمناخ الإستثماري على الخصوص وأهم هذه الدراسات التي كانت تصب في نفس سياق البحث نجد:

- دراسة سامية دحماني بعنوان "تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2001، وقد إندرجت الدراسة في إطار تحديد وتقييم ومناقشة شروط مناخ الإستثمار في البلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وتوصلت هذه الدراسة إلى:
  - يميل رأس المال إلى النزوح حيث يوجد مناخ إقتصادي وسياسي وقانوني ملائم لإستثماره ويمثل الإستقرار السياسي أهم العوامل التي تبث الثقة والأمان في العلاقات الإستثمارية.
  - إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والإمميزات لا يعني أنها تؤدي حتماً إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية فالأمر لا يقتصر على الحوافز والضمانات المتاحة وإنما هناك عوامل أخرى.
- هذه الدراسة ركزت على تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، ودراستنا ستشمل تقييم مناخ الإستثماري في الدول العربية ككل.

- دراسة عميروش محند شلغوم بعنوان " دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية" الإقتصاد الجزائري نموذجاً رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية الإقتصاد جامعة دمشق، 2009، وجاءت إشكالياتها كما يلي:

مامدى فعالية سياسات تحسين مناخ الإستثمار في الدول العربية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها وماذا تقدم تجربة الجزائر بهذا الخصوص خلال الفترة 1990-2007.

تبين من خلال الدراسة أن الدول العربية لم تستفد من الطفرة الهائلة للإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض أقاليم العالم النامي كشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاربي نتيجة ضعف إرتقاء سياسات تحسين مناخ الإستثمار فيها؛

مناخ الإستثمار في الجزائر غير مؤهل لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل إستمرار إرتباط الإقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لإسترداد الصدمات الخارجية؛ بالإضافة إلى عدة معوقات أخرى؛ دراسة ناجي بن حسين بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2006-2007، وجاءت اشكالياتها كمايلي: هل يشجع مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية هي عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية تكمن في المعوقات السياسية والتنظيمية وغيرها من مكوناته؛ وبما أن هذه الدراسات منها ما ركزت في تحليلها للمناخ الإستثماري بصفة عامة ومنها من تركز في تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر أو من خلال دراسة مقارنة لبعض الدول أو تكامل إقليمي معين فإن دراستنا ستركز أكثر على عوامل الجذب البينية وتحليل وتقييم البيئة الإستثمارية العربية ككل.

#### عاشرا. محتوى الدراسة:

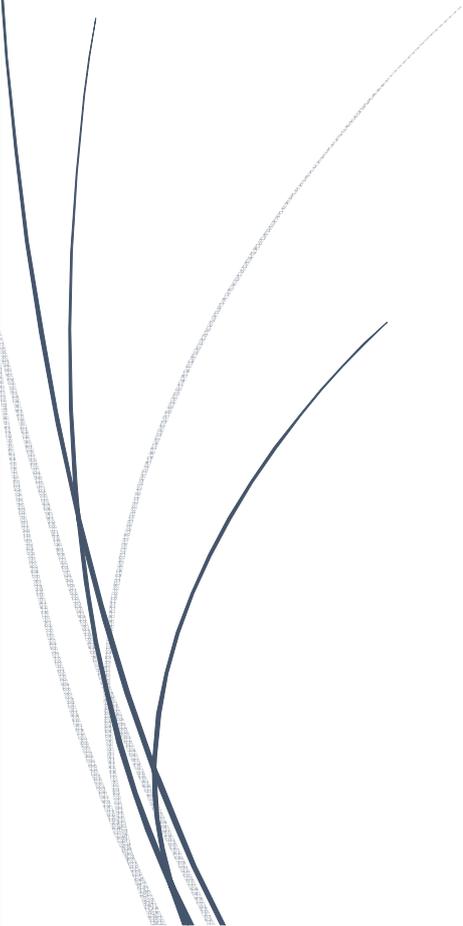
للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر وهو بحد ذاته مقسم إلى ثلاث مباحث ، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التعرف على مفهومه وأهميته ودوافعه بالإضافة إلى أشكاله، وفي المبحث الثاني إلى النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، وخصص المبحث الثالث للتعرف على الآثار الإقتصادية الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية المضيفة، والفصل الثاني جاء بعنوان مكانة عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر تم تناول فيه المناخ الإستثماري ومؤشرات قياسه، والمبحث الثاني تم إبراز مكانة عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار تكامل إقتصادي؛

وفي الأخير تم إستعراض تجربة الإتحاد الأوروبي ومدى مساهمتها في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان المناخ الإستثماري في الدول العربية من خلال تحليل واقعه، وكذلك التعرف على الجهود العربية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ثم التطرق إلى واقع التكامل الإقتصادي العربي من خلال إبراز مقوماته وأهميته إضافة إلى محاولات تحقيقه وكذلك التحديات التي يواجهها وتأثيره على توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، أما الفصل الرابع والأخير فهو دراسة تحليلية تقييمية لإنعكاس عوامل الجذب البينية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية إذ تم فيه التطرق لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ووضع هذه الأخيرة في مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فخصص للتعرف على قدرات الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وتقييمها.

الفصل الأول

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر





تمهيد:

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر محورا من محاور الإهتمام لدى العديد من الإقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الإقتصادية المتعاقبة، وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل إستثماراتها، ومحرك أساسي لعجلة النمو الإقتصادي فيها؛ حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى هذه الدول في عدة أشكال، والتي تتباين بشأنها إختيارات ومفاضلة الدول المضيفة والشركات الأجنبية فيما بينها، وذلك لعوامل وإعتبارات عديدة، إلى جانب ذلك فإن للإستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى إجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، كما أجريت دراسات إقتصادية ميدانية حول هذا النوع من التمويل الدولي محاولة تعميق تفسيرها أكثر، مما نتج عنه بروز نظريات عديدة لتفسير قيامه؛ ويعتبر إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شأن كل نشاط إقتصادي يترتب عليه آثار على الدولة المضيفة وخاصة على إقتصادياتها.

وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

- المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

### المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لإستقطاب أكبر قدر منها، ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، حيث تسعى العديد من الدول النامية إلى إستقطابه، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في توفير مزايا تمكنها من تنمية إقتصادياتها، ومن خلال هذا المبحث سيتم إبراز مفهوم وأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر، ومختلف أشكاله وأهم دوافعه.

### المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها.

### الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن إيراد أهمها فيمايلي:

- **تعريف صندوق النقد الدول (FMI) :** يكون الإستثمار مباشرة حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>؛
- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD):** يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الإستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو إمتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم أو القوة التصويتية 10% أو أكثر<sup>2</sup>؛
- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) :** الإستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها بلد ما (البلد الأصلي) حيث من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى(الدول المضيفة) مع نية تسييرها<sup>3</sup>؛
- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :** هو ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر(البلد المستقبل للإستثمار)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص19.

<sup>2</sup> حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص5.

<sup>3</sup> كريمة قويدري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص6.

<sup>4</sup> علي عبد القادر علي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 31، الصادر في 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4.

ويعرف كذلك على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة<sup>1</sup>؛ مما سبق يمكن تحديد تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه الإستثمار الذي يتم بواسطة أفراد أو شركات غير مقيمة في دولة مضيفة، والذي يأخذ شكل إقامة فروع جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة، بشرط أن يكون الحد الأدنى للملكية للمستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع 10% أو أكثر، مما يتيح له فرصة المشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه.

### الفرع الثاني: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بخصائص وأهمية كبيرة، ويبرز ذلك كما يلي:

#### أولا. خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

ويمكن تحديد أهم خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- تنوع صوره من حصص ملكية، آلات، تكنولوجيا، معرفة ومهارات؛
- الحق في إتخاذ القرار في الرقابة على المشروعات، وبالتالي نقص مخاطره؛
- إستثمار طويل الأجل، مما يسهل على الدول المضيفة مراقبته؛
- تميزه بالإستقرار في حالة الأزمات المالية مقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض.

ثانيا. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي<sup>3</sup>:

- يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية بها، وهو تمويل غير مكلف حيث لا يولد أفساط أو فوائد كما في القروض؛
- إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تسمح بانتقال القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية التي تحتاجها الدول النامية والتي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في تقليل عجز ميزان مدفوعات الدول المضيفة وخلق فرص العمل بها.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13.

<sup>2</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>3</sup> محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الصادر في 2008، جامعة البليدة، الجزائر، ص315.

## المطلب الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الدوافع التي تكمن من وراء الإستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها ما يلي:

### الفرع الأول: بالنسبة للدول المضيفة

وفيما يلي إشارة لأهم الأسباب الدافعة إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية<sup>1</sup>:

- تمويل التنمية الإقتصادية، إذ أن الحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية؛
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- زيادة التراكم في رأسمال الثابت والإنتاج الوطني، وتوفير وتقديم منتجات و سلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين؛
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وتدريب العاملين على الأعمال الإدارية، وعلى إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والمساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة؛
- توفير عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، التكنولوجيا، الخبرات والمهارات الإدارية واللازمة لأغراض التنمية الشاملة.

### الفرع الثاني: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

- وفيما يلي إشارة لأهم الأسباب الدافعة إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>:
- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، حيث يسعى هذا الأخير لتخفيض درجة الخطر التي تواجهه في السوق المحلي عن طريق إستثمار جزء من موارده المادية والبشرية في الخارج وضمان الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها بتكلفة منخفضة؛
  - زيادة المبيعات، حيث مهما كان كبير حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها؛
  - الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المضيفة لأجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

<sup>1</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> فاروق تشام، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص 17.

### المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال، ويمكن تصنيفها إلى:

#### الفرع الأول: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهدف

يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الهدف إلى:

##### أولاً. الإستثمار الباحث عن العمل:

إن هذا النوع من الإستثمار يعكس حاجة المستثمرين الأجانب للإستفادة من وفرة ورخص العمل في دول نامية عديدة، إذ أن الهدف الرئيسي من هذا الإستثمار هو خفض تكاليف العمل، والتي تعد عالية نسبياً في الدولة الأم صاحبة الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>؛

##### ثانياً. الإستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية:

يهدف هذا النوع إلى إستغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط، الغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة فيها<sup>2</sup>؛

##### ثالثاً. الإستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في الأسواق المحلية للدول المضيفة والمجاورة لها أو الإقليمية، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها سابقاً<sup>3</sup>؛

##### رابعاً. الإستثمار الباحث عن كفاءة الأداء:

وهو قيام شركات أجنبية بتركيز جزء من نشاطها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية والتقليل من تكاليف الإنتاج، وله آثار توسعية على تجارة الدول المضيفة، ويحدث هذا النوع من الإستثمارات فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية<sup>4</sup>؛

##### خامساً. الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتعلق هذا النوع من الإستثمارات بقيام الشركات الأجنبية بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، ويتجسد في إستثمارات البحث والتطوير التي تقوم بها هذه الشركات في الدول المضيفة، مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح القريشي، المالية الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص171.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، 2005، ص11.

<sup>3</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>4</sup> شهرزاد زغبب، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية، مجلة التواصل، العدد24، الصادر في 2009، الجزائر، ص74.

<sup>5</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص6.

## الفرع الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى:

### أولا. الإستثمار المشترك:

هذا الشكل من الإستثمار الأجنبي المباشر قدمت له مجموعة من التعاريف منها ما يلي<sup>1</sup>:

يرى كولدي (Kolde) أن الإستثمار المشترك "هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الإختراع أو العمليات التجارية... إلخ"؛

أما تيربسترا (Terpstra) فيرى أن الإستثمار المشترك هو ذلك الذي "ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"؛

ويرى ليفجستون (Livingstone) في هذا الشأن "أنه في حالة إشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة برأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر إستثمارا مشتركا".

### ثانيا. الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو ذلك الإستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للأصول الإستثمارية من طرف المستثمر الأجنبي مع حق إدارة المشروع والتحكم في كل عملياته<sup>2</sup>.

ويعتبر هذا النوع من الإستثمار الأكثر تفضيلا لدى الشركات الأجنبية، وفي مقابل ذلك فإن الدول المضيفة لا تجذب هذا النوع من الإستثمار خوفا من التبعية الإقتصادية، وإحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة<sup>3</sup>؛

ونظرا لزيادة حدة المنافسة على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد لجأت الكثير من حكومات الدول النامية إلى التصريح للشركات الأجنبية بالتملك المطلق لمشروعات الإستثمار.

<sup>1</sup> نعيمة بوكثلوم وداود خيرة، الأثر المباشر للإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر للفترة 1998. 2010، مداخلة مقدمة للمشاركة في المنتدى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص ص 3-4.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 34.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 42.

### ثالثا. مشاريع أو عمليات التجميع:

وتأخذ هذه المشاريع شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها تزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين بغرض تجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين وغيرها، في مقابل عائد مادي يتم الإتفاق عليه<sup>1</sup>. كما قد تأخذ مشاريع إعادة التجميع شكل الإستثمار المشترك أو التملك الكلي للمشروع، أما إذا كان المشروع الإستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو إتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في المشروع الإستثماري، فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط الإستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج<sup>2</sup>؛

### رابعا. الإستثمار في المناطق الحرة:

الهدف من هذا النوع للإستثمارات هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، حيث تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للإستثمار بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الإستثمار الأجنبي المباشر هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل وفق قوانين خاصة منظمة له والتي تنظم إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة<sup>3</sup>؛

### خامسا. الإستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

وتعرف على أنها إستثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأس مالها أكثر من بلد، حيث تتمتع بقدرات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية، إضافة إلى كبر حجمها وتنوع منتجاتها، وطبيعتها الإحتكارية وهيمنتها على الإقتصاد العالمي<sup>4</sup>؛

وتقوم بهذه الإستثمارات شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تمتلك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة يدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها<sup>5</sup>، وتعد هذه الشركات مسؤولة عن أكثر من 80% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> نعيمة بوكثوم وداود خيرة، مرجع سبق ذكره، ص4.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص185.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص185.

<sup>4</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص179.

<sup>5</sup> عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص218.

<sup>6</sup> مصطفى بودرمة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09 الصادر في 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص181.

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تتركز على أساس موحد بل تعددت الأسس، حيث كل منها لها تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الصدد سنبرز أهمها من خلال عرض مضمون كل واحدة على حدى والانتقادات الموجهة لها.

#### المطلب الأول: النظريات التقليدية

لقد تعددت النظريات التقليدية التي تناولت التفسير التقليدي لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

#### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية "نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو"

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الإنطلاق الحقيقية في تحليل وتطور التبادل الدولي حيث قام دافيد ريكاردو بتفسير أساس التبادل الدولي على مبدأ الميزة النسبية سنة 1817، بعد إنتقاده لنظرية الميزة المطلقة لآدم سميث وينص مبدأ الميزة النسبية على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبياً، وبالعكس كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبياً<sup>1</sup>.

وبالتالي مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في مضمونها، لكن هذه النظرية بشكل عام لاقت إنتقادات يمكن تلخيصها أهمها فيما يلي<sup>2</sup>:

- إتمادها على فرضية عدم إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مع أنه في الواقع هناك حركة إنتقال وخاصة حركة رأس المال؛
- إعتبرت أن الميزة النسبية هي ثابتة عكس ما هو في الواقع، حيث قد نجد دولة ما تتمتع حالياً بالميزة النسبية ومستقبلاً يفقدونها؛
- لم توضح أسباب إختلاف الميزة النسبية بين الدول المختلفة، وعدم تقديرها نسبة التبادل الدولي، فهي فسرت كيفية قيام التبادل الدولي ولم تفسر قيام الإستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> فارس فضيل، أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص66.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص81.

## الفرع الثاني: نظرية هيكشر وأولين

بعد الإنتقادات الموجهة لتفسيرات النظرية الكلاسيكية لقيام التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر برزت نظريات أخرى فيما يخص هذا الشأن، وكان أبرزها نظرية كل من "هيكشر" و"أولين" التي توصلت إلى تحديد أسباب إختلاف الميزة النسبية بين البلدان، والتي ترجع سبب قيام التجارة الدولية إلى التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، والذي من شأنه أن يوجد إختلاف في أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول<sup>1</sup>.

وقد خلصت إلى تحديد إختلاف الميزة النسبية الذي يقوم على عاملين أساسيين هما<sup>2</sup>:

- إختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان راجع لإختلاف درجة وفرتها أو ندرتها النسبية.
- إختلاف إستخدام عناصر الإنتاج معناه إختلاف في دوال الإنتاج، ومنه فإن هذه النظرية إنما تقر بأنه من الأفضل لكل دولة أن تخصص في إنتاج وتصدير عناصر الإنتاج المتوفرة نسبيا لديها.

قامت النظرية بتحديد أسباب إختلاف المزايا النسبية بين الدول، غير أنها قصرت في تفسيرها لقيام الإستثمار المباشر الأجنبي عندما إعتبرته مجرد صيغة تبادل السلعة بعد إكتمال المرحلة النهائية للمنتوج الدولي، وهذا ما نفاه الواقع الإقتصادي العالمي<sup>3</sup>.

## الفرع الثالث: نظرية رأس المال

إرتكزت هذه النظرية في تفسيرها لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر على عامل وحيد من عوامل الإنتاج وهو رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في إنشغالها هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي وإنطلق تفسيرها بشرحها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة الأسهم، وكل التغييرات التي تطرأ عليه خلال سيرورة الإستثمار، إذ يتدفق رأس المال من المناطق التي تتمتع بفائض وذات معدل هابط للعائد إلى المناطق التي تعاني من ندرة نسبية منه، إذ يمكن الحصول على عائد مرتفع نسبيا، والذي إصطلح عليه من طرف النظرية الجديدة "الفائدة"<sup>4</sup>.

وإعتبرت النظرية أن رأس المال يتحرك تلقائيا، حيث فائده تكون أكثر إرتفاعا، ولا تتوقف المؤسسة عن الإستثمار إلا بتساوي الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الدول ذات المردودية الضعيفة إلى التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص95.

<sup>2</sup> كامل بكري، الإقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص47.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص82.

<sup>4</sup> إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص151.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص151.

وأوضح "أولين" أن أهم عنصر محرك لتصدير وإستيراد رأس المال هو راجع بالتأكيد لإختلاف سعر الفائدة والذي يرجع بدوره إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال<sup>1</sup>.  
وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن عددا من الإقتصاديين قاموا بعدة أبحاث حول هذا الموضوع، وقد سجل على مستواها وجود تباين بين فئتين<sup>2</sup>:

- الفئة الأولى: إتمدت معدل نمو السوق كأساس لإتخاذ قرار الإستثمار؛
  - الفئة الثانية: رأت أن معدل الربح هو الأساس الحقيقي لإتخاذ القرار في هذا الشأن.  
وهذا ما يؤكد ما أشار إليه "برنار بورنين" "bernard bornin" أن قرار الإستثمار يتعلق بنمو الأسواق ومعدل الربح.
- لكن هذه النظرية تعرضت لعدة إنتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>3</sup>:
- لم تميز بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فآثار كل منهما مختلف عن الآخر، كما أنها تتعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي؛
  - أثبتت الإحصائيات أن إنتقال رؤوس الأموال إلى الدول المتقدمة أكبر منه إلى الدول النامية، ما يعني أنه هناك أسباب أخرى بخلاف سعر الفائدة لإنتقال رؤوس الأموال.

#### الفرع الرابع: نظرية أخطار التبادل

تقوم هذه النظرية على أن معدل التبادل هو المحرك الأساسي للقيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، إذ يقوم تفسيرها على أن هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، مناطق تمتاز بالعملة القوية وأخرى تمتاز بالعملة الضعيفة، ومثال ذلك الإستثمارات الأمريكية المحققة في بعض الدول الأوروبية، هذا يعود لقوة الدولار وضعف العملات الأوروبية، كما أنه يجب على هذه المؤسسات عند إتخاذها لقرار الإستثمار في الخارج أن تراعي معدل التبادل أولا وكل الأخطار المتعلقة بتغيراته<sup>4</sup>.

إعتبرت هذه النظرية أنها محدودة في تفسير قيام الإستثمار الأجنبي المباشر المقدم، وذلك في كونها إقتصرت على الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يتجسد بين المناطق النقدية المختلفة في العالم وحركة رؤوس الأموال بين هذه المناطق، إذ إعتبرت التباين في تقدير العملات هو المحرك الأساسي للعملية، أي حسبها أن الدولة التي تتمتع بقوة العملة تستطيع أن تستثمر في دولة ذات عملة ضعيفة وهذا لا يمكن تقبله<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، 2007، ص44.

<sup>2</sup> فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص68.

<sup>3</sup> إبراهيم متولى حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص151.

<sup>4</sup> فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص69.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص69.

## المطلب الثاني: النظريات الحديثة القائمة على هيكل السوق والمؤسسة والبلد المضيف

في ظل ظروف كانت تفر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الإستثمار المباشر الأجنبي، ظهرت نظريات حديثة تقوم على هيكل السوق والمؤسسة والبلد المضيف، والتي ستعرض كما يلي:

### الفرع الأول: النظريات الحديثة القائمة على هيكل السوق

تتضمن النظريات الحديثة القائمة على هيكل السوق نظرية عدم كمال الأسواق، نظرية دورة حياة المنتج نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

#### أولا. نظرية عدم كمال الأسواق:

تم صياغة هذه النظرية في 1960 من طرف الإقتصادي الكندي "ستيفان هايمر" "hymer stephane" محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالإستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق وعدم كمالها.

وحسب هذه النظرية فإن أهم عنصر لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة متعددة الجنسيات في تعظيم عوائدها اعتمادا على مميزات في ظل سوق ذو هيكل إحتكاري، كما أوضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط رأس المال ولكن يتضمن التكنولوجيا الإدارية<sup>1</sup>.

وإنطلاقا من هذا تفترض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العوائق منها (اللغوية، الثقافية والقانونية) إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين وميولهم، والتي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية، وبسببها تتحمل هذه الأخيرة تكاليف الإنتاج الإضافية، الأمر الذي يفرض عليها إذا كانت تريد الإستثمار في الخارج، وفي ظل تلك العوائق يجب أن تتمتع مسبقا بميزة تكنولوجية تميزها عن الشركات المحلية المنافسة، تمكنها من مواجهة مختلف تلك العوائق وتحقيق معدل أعلى للربح وتغطية التكاليف التي سوف تتحملها<sup>2</sup>.

وبشكل جوهري فإن نظرية هايمر مفادها أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل، مع إمتلاكه مزايا إحتكارية أو شبه إحتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة<sup>3</sup>؛ لكن رغم ما قدمه في هذا الشأن إلا أنها لاقت جملة من الإنتقادات من طرف "Robock" و"Simmonds" يمكن تلخيصها في<sup>4</sup>:

- إفتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية؛

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص42.

<sup>2</sup> عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص46.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص48.

<sup>4</sup> يحيى سعيدي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص130.

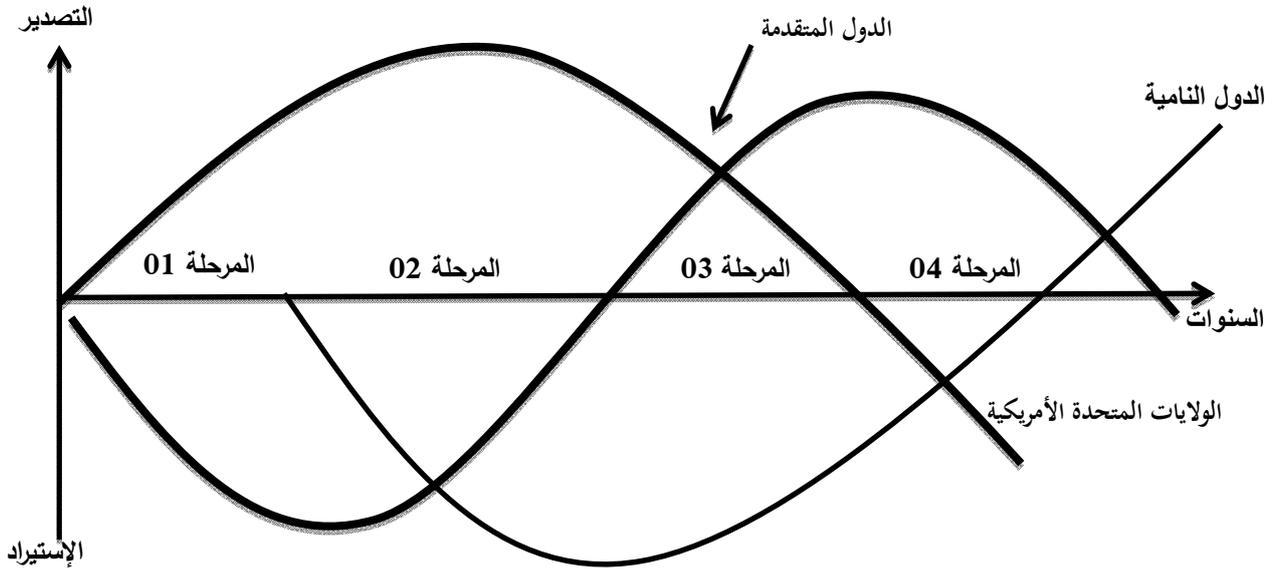
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية كوسيلة لإستغلال الجوانب أو المزايا الإحتكارية لهذه الشركات، في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق، وإعتمادها في التفسير أيضا على ميزة واحدة لهذه الشركات وهي ميزة التكنولوجيا، والمعروف أن هذه الأخيرة تمتلك في الواقع عدة ميزات ولا تقتصر على مجرد تلك الميزة؛

- فسرت قيام الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات، ومنه فهي لم تتمكن من تفسير كيفية التدويل في هذا الأخير.

### ثانيا. نظرية دورة حياة المنتج الدولي:

والتي عرفت بإسم نظرية دورة حياة المنتج للإقتصادي " ريموند فرنون " "vernon-raymond"، والتي حاول من خلالها تفسير كيفية قيام الإستثمار الأجنبي المباشر والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات (الأمريكية) التي تتمتع بالميزة الإحتكارية فيما يخص التكنولوجيا، ومن ثم كيفية توسعها هذا من جهة ومن جهة أخرى تفسير أسباب إنتشار الإبتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول المضيفة خاصة الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل رئيسية موضحة في الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (01): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 63.

بالنظر إلى الشكل رقم (01) تتضح لدينا أربعة مراحل رئيسة هي:

1. **مرحلة الابتكار:** أين نجد الدول المخترعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمتع هذه المرحلة بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة، تكنولوجيا عالية، طلب فعال، نفقات لازمة للبحث والتطوير وإتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكنها من إبتكار منتج جديد، وحجم الإنتاج في هذه المرحلة يفوق مستوى الطلب المحلي، مما يحتم ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية.

2. **مرحلة النمو:** فيها تندفع الدول المخترعة (الشركات الأمريكية) إلى التوسع في الأسواق الدولية، ومن ثم تعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن، مما ينجم عن ذلك إنخفاض في نفقات الإنتاج وتحكم هذه الأخيرة في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق وكذلك تحقيق الأرباح.

3. **مرحلة النضج:** وتتميز بما يلي:

- التوقف على إستيراد المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج، ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانات في شأن ذلك؛

- صادرات الدولة المخترعة تعرف نوعا من الإستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسط الدخل، ما يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدول المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.

4. **مرحلة الإنحدار:** تسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول، وفيها يسجل الإنخفاض في صادرات الدول المخترعة بسبب شدة المنافسة.

أما عن أهم الإنتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج، نجد أن دراسات أجريت حول هذه النظرية مثل دراسة "ويلز" سنة 1961 و"هرش" عام 1971، حيث أثبتت أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها، حيث من عيوب النظرية نجد ما يلي<sup>1</sup>:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل، فبعض السلع لا تتعدى دورة حياتها مراحل معينة، وركزت على بعض السلع ذات التقنية الفنية العالية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي؛
- تجاهلت بعض العوامل الداخلية ذات الأثر الكبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي، مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة وخصائص متخذي القرارات؛
- لم تبين كيف يمكن تحسين مستوى أداء التصدير للشركات وعوامل نجاحها.

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 169-170.

### ثالثا. نظرية تدويل الأسواق الوسيطة:

وضعت هذه النظرية من طرف كل من "باكلي" و"كاسون" والتي تحاول تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات، حيث يرى كل منهما أن الباعث إلى إستغلال الميزة الإحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع عوامل هي<sup>1</sup>:

1. العوامل الخاصة على مستوى المشروع، والمتعلقة بقدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم وفروعها التابعة؛
2. العوامل الخاصة على مستوى الصناعة، والمتمثلة في طبيعة المنتجات وهيكل السوق؛
3. العوامل الخاصة على مستوى الإقليم فيما يتعلق بخصائصه الإقتصادية، الإجتماعية والجغرافية؛
4. العوامل الخاصة على مستوى البلد فيما يخص العلاقات السياسية والمالية بينه وبين دول العالم.

فهذه العوامل هي التي تدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعتبرا بأن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة وهي التكنولوجيا، وتعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها مثل: المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... إلخ، حيث هذه الأخيرة يقصد بها المنتجات الوسيطة وتعتبر بأنها أسواق غير كاملة، مما يؤدي ذلك إلى جعل الشركات تعتبرها مواقع هامة ومغرية لإقتحامها، الأمر الذي يؤدي بها إلى إتخاذ قرار التدويل لتأكدها من قدرتها فيها بحكم ما تمتلكه من الإمكانيات، وعندما يتم ذلك ميدانيا تصبح متعددة الجنسيات<sup>2</sup>.

إستطاعت النظرية تفسير ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وكيفية تحولها من مجرد شركات إلى شركات متعددة الجنسيات عملاقة وإنتشارها من خلال التدويل في قطاع الإنتاج، ويعاب عليها إعتماؤها على الشركات متعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى، ولم تفسر كيف تصبح الشركات شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: النظريات الحديثة القائمة على أساس المؤسسة

والتي تتضمن نظريتين: نظرية التسيير والنظرية السلوكية للمؤسسة والتي نبرزهما كما يلي:

#### أولا. نظرية التسيير (الإدارة) للمؤسسة:

يبرز دور المديرين في قرار توطين الإستثمار في الخارج من حيث رغبتهم أو إعراضهم على تدويل نشاط المؤسسات التي يديرونها، إذ أن نمو المؤسسة يتحقق بإستغلال منتجات جديدة وغزو أسواق خارجية، وينظر إلى التوسع في بلد أجنبي من خلال التملك الكلي للإستثمار أو خلق مؤسسات جديدة؛

<sup>1</sup> عبد الكرم بعدايش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2005)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص88.

<sup>2</sup> فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص76.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص77.

ويبرز دور المديرين في التأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر من ناحيتين هما<sup>1</sup>:

1. الناحية الأولى: وتمثل في قدراتهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر في جميع مراحلها بدءا من إتخاذ قرار الإستثمار وصولا إلى مرحلة تنمية الفروع الخارجية، كما أن إختيار التكنولوجيا ومستويات الأداء التكنولوجي تعتبر من أهم مهام المديرين وهو يتوقف على مدى إمكانية تقديرهم للمخاطرة ونمو الأسواق الخارجية، وبراعتهم في إيجاد الحلول المناسبة؛
  2. الناحية الثانية: وتكمن في الميول النفسي والخيارات الذاتية لهؤلاء المديرين ومدى رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها من خلال فتح فروع لها في الخارج، أو إكتفائهم بالسوق المحلي فقط.
- ولا يمكن تعميم هذه النظرية، حيث أرجعت قرار الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أسباب شخصية تتمثل في توجهات المديرين ومدى قدرتهم على المخاطرة وهي قاصرة للغاية، إذ توجد العديد من دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بخلاف زيادة المبيعات، إضافة إلى أنها لم تفسر الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة بين الدول المتقدمة والتي تتميز بوجود تشابه كبير في قدراتها الإدارية كما ونوعا، والتشابه في كثافة عناصر الإدارة ومستوى الأداء<sup>2</sup>.
- ثانيا. النظرية السلوكية للمؤسسة:

كانت محاولات النظرية السلوكية أكثر جدية وواقعية في تفسير وتحليل طبيعة سلوك مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي إعتبر حسبها على أنه نتيجة منطقية لتداخل كثير من العوامل وإرتباط عدد من الفئات والمجموعات ذات التوجهات والإهتمامات والأهداف المختلفة والمتباينة من مسيرين، عاملين، مساهمين، زبائن وغيرهم، والتي لا يربطها إلا هدف بقاء المشروع بوصفه يحقق مصالح الجميع، وأن إتخاذ القرار يخضع لمبدأ التراضي وغلبة رأي مجموعة على أخرى، هذا الإتجاه فسر الإستثمار الأجنبي المباشر إنطلاقا من السلوك التنظيمي للمؤسسة<sup>3</sup>.

وحسب أطروحة "الأهاروني" Aharonni فإنه هناك محفزان سلوكيان لتفسير سلوك الإستثمار الأجنبي المباشر، الأول داخلي يتمثل في توجه وميل الإدارة المسيرة ممثلة في سلوك أعلى هيئة في الهرم التنظيمي للمؤسسة نحو الإستثمار الأجنبي المباشر وتدعيمه وترقيته، أما الثاني فهو خارجي يتمثل في ميل وتوجه الحكومات في الأسواق الأجنبية نحو فرض حواجز على التجارة الدولية في المرحلة الموالية لإتخاذ قرار الإستثمار، وبفعل تأثير هذين العاملين سيتبين بأن القرار كان رشيدا، وأن ما قد تم إثارته من معوقات لهذا الإستثمار في واقع الأمر إلا إستنتاجات إفتراضية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص91.

<sup>2</sup> محمد قويدري، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص70.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص71.

<sup>4</sup> كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص144.

وجهت للنظرية السلوكية للمؤسسة عدة إنتقادات أهمها<sup>1</sup>:

- إفترض هذا الإتجاه الرشادة الإقتصادية للمؤسسة ومع تباين مصالح مختلف القوى التفاوضية ذلك قد يحول دون وصول المؤسسة للوضع الأمثل؛
- أولى هذا الإتجاه أهمية لدور المؤسسة في تحديد الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وأغفل دور الدولة في مساعدة المؤسسة في إختياراتها، وهذا بما تحدته الدولة من تحولات إقتصادية وتكنولوجية وإجتماعية.

### ثالثا. نظرية المدرسة اليابانية:

من أبرز رواد هذه المدرسة كل من "كوجيما" Kojima و"أوزوا" Osaw اللذين حاولا تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة إستنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية تنظيمية، وتكنولوجية تختلف عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد طورا نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي والأدوات الكلية، كالسياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة؛

وتؤكد النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والإبتكارات التكنولوجية المتلاحقة فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، وبهذا برهن "كوجيما" على أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الإستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة<sup>2</sup>. وهذه النظرية لم تسلم من الإنتقادات والتي كانت أهمها:

- هذه النظرية تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية،
- يقتصر تحليلها على الإستثمارات في السبعينات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الإستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ولم تعد تقتصر على المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بل تعدته إلى الشركات اليابانية العملاقة متعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص72.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص69.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص70.

#### رابعاً. نظرية الحماية:

تختص هذه النظرية بالممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعرفة أو الخبرة أو الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة، من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج أو شكل آخر من أشكال الإستثمار الأجنبي وذلك لأطول فترة ممكنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للإستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها<sup>1</sup>.

فالشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم فوائدها إذا إستطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث، التطوير، الابتكار، العمليات الإنتاجية أو التسويقية الجديدة الخاصة بها وللحفاظ على أنشطتها الخاصة يجب عليها القيام بتلك الأنشطة في المراكز والفروع التابعة لها بالدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، والأفضل لها أن تحتفظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة، ومن تم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها<sup>2</sup>.

ومن الإنتقادات الموجهة للنظرية، نجد أنه لا مبرر عملي لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات إختراعها في ظل وجود موثيق لحماية براءات الإختراع في أي نشاط تمارسه هذه الشركات متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، كما أنها تركز بصورة مباشرة على دوافع الشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية إتخاذ القرارات داخلياً، وبذلك تعطي إهتماماً أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية للدولة المضيفة<sup>3</sup>.

#### الفرع الثالث: النظريات الحديثة القائمة على أساس البلد المضيف

هناك مجموعة من النظريات حاولت تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتركيز على زاوية معينة من التحليل، إما من وجهة المؤسسة أو هيكل السوق أو البلد أهمها مايلي:

#### أولاً. نظرية الموقع:

إن محور إهتمام هذه النظرية يرتبط بقضية إختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً للإستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية وغيرها من الأنشطة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى تركز على العوامل المكانية أو البيئية المؤثرة على قرارات إستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة،

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص399.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص40.

<sup>3</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص93.

ومن أهم هذه العوامل المكانية التي تؤثر على قرار الشركات المتعددة الجنسيات نجد<sup>1</sup>:

1. **العوامل التسويقية:** درجة المنافسة، منافذ التوزيع، درجة التقدم التكنولوجي، وكالات الإعلان، حجم السوق ومعدلات نموه، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين<sup>2</sup>.
  2. **العوامل المتعلقة بالتكاليف:** القرب من المواد الخام والموارد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة ورؤوس الأموال إنخفاض مستويات الأجور، مدى إنخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى<sup>3</sup>.
  3. **الإجراءات الحمائية:** التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على التصدير والإستيراد.
  4. **العوامل المرتبطة بالمناخ الإستثماري:** الإتجاه العام نحو قبول الإستثمارات الأجنبية المباشرة، القيود على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار، نظام الضرائب، إجراءات تحويل العملات الأجنبية مدى ثبات أسعار الصرف ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة<sup>4</sup>.
  5. **عوامل أخرى:** مثل الأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التهرب الضريبي<sup>5</sup>.
- إذا نظرنا إلى جوهر نظرية الموقع يمكن إستبيان أن معظم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر التي أوردتها قد تناولتها النظرية السابقة لها، إضافة إلى تميز هذه النظرية عن غيرها بإشاراتها إلى العوامل الدافعة للإستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترجع إلى الدولة الأم، مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات إستثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل الأخرى البيئية مثل زيادة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ إتحادات العمال والنقابات<sup>6</sup>.
- ثانيا. نظرية الموقع المعدلة:**

قام كل من "Robock" و "Simmonds" بتقديم نظرية الموقع الجديدة والتي تعتبر كإمتداد لنظرية الموقع، وتلخص هذه النظرية إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، فمنها الشريطية والدافعة والحاكمة كما يوضحه الجدول التالي<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص183.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص402.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص403.

<sup>4</sup> منور أوسرير وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، الصادر في 2005، جامعة حسينية بن بوعلی، الشلف الجزائر، ص113.

<sup>5</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص32.

<sup>6</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص71.

<sup>7</sup> عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص405.

الجدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة

العوامل الشرطية	أمثلة
خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة، إستخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة وخصائص العملية الإنتاجية...إلخ.
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الإقتصادية...إلخ.
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والإتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الإتفاقيات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو إنتقال رؤوس الأموال، البضائع والأفراد...إلخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية، البشرية، الفنية، التكنولوجية وحجم الشركة.
المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...إلخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين وسياسات الإستثمار والحوافز الخاصة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة...إلخ.
الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع وتصدير الإستثمارات الأجنبية، المنافسة، إرتفاع تكاليف الإنتاج.
العوامل الدولية	الإتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة...إلخ.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص405.

جاءت نظرية الموقع المعدلة بعوامل مؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر لم تذكر في نظرية الموقع، غير أنه هناك بعض الإنتقادات وجهت لها، وهي أنها لم تأخذ بعين الإعتبار المزايا الإحتكارية التي تحوزها الشركات متعددة الجنسيات، كما أن هذه الأخيرة تستطيع الإستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص97.

### المطلب الثالث: النظريات الحديثة (التوفيقية أو التركيبية)

ظهرت مجموعة من النظريات حاولت دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة، حيث ربطت بين دور المؤسسة وعلاقتها بالبلد وبهيكل السوق، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

#### الفرع الأول: النظرية الإنتقائية

تعتبر النظرية الإنتقائية لجون دينينج "DUNING" نظرية تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تعتبر تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة، وإفترض ضرورة توافر ثلاثة شروط أساسية لإتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر وهي<sup>1</sup>:

- مزايا الملكية التي تحوزها الشركة الأجنبية المستثمرة مقارنة بالشركات المحلية في الدول المضيفة من خلال تملكها لأصول غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتطورة إضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنوع المنتجات، إقتصاديات الحجم، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج؛
- الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، وهو أفضل من الإستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص كوسيلة للتغلب على التدخل الحكومي وتخفيض تكلفة العمليات؛
- مزايا الموقع للدول المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم، مثل إنخفاض تكلفة العمالة، إتساع السوق، بنية أساسية مناسبة، إستقرار سياسي.

هذه النظرية لا تخلو من النقائص، ومن بينها صعوبة وضعها حيز التطبيق لأنها حاولت تعميم أفكارها على كافة أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة يفترض أن تختلف عن العوامل المؤثرة عليه في قطاع الخدمات أو البترول أو الإلكترونيات<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: التحليل التجميعي

حيث تقوم هذه النظرية على أن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي، والتي تعتبر مسؤولة عن إختلاف نفقات الإنتاج والأسعار النسبية للسلع بين الدول، وتدفعها إلى التبادل والحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما أنتجتها على أرضها، وتدفعها أيضا للقيام بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه المحددات في إختلاف مستوى التكنولوجيا والوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، إختلاف أو تشابه الطلب، ووفرة الحجم والإختلاف الراجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> إبراهيم متولى حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص152.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص64.

<sup>3</sup> محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 86.

ويعتمد "muchielli" في تفسيره للإستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات هي<sup>1</sup>:

**أولاً. التحليل على مستوى الإقتصاد الكلي** "الميزة النسبية للدولة الأم": يرى "muchielli" أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع إمتلاك هذه الميزة من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة وعناصر الإنتاج، وفره الحجم، أما من جانب الطلب فتبرز الميزة في إمتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع وحجم سوق كبير وتنوع الأذواق؛

**ثانياً. التحليل على مستوى الإقتصاد الجزئي** "الميزة التنافسية للمؤسسة": وذلك من خلال دمج وإستغلال الموارد المتاحة والتي تكسبها ميزات ذاتية مثل تخصص الموارد، جهاز تنظيمي معين، هيكل بحث علمي وإمتلاك تكنولوجيا عالية أو إنتاجها لسلعة جديدة؛

**ثالثاً. التحليل على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع**: يعتبره كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث كل منتج كثيف التكنولوجيا يكون له سوق إحتكاري، بينما المنتج العادي يكون له سوق عادي؛

ويخلص "muchielli" إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينتج إذا كان هناك عدم توافق بين الميزة النسبية والتنافسية، ويحدث ذلك عندما تتمتع المؤسسة القائمة في إقتصاد محلي بميزة تنافسية ولكنها لا تستطيع إستغلالها في إقتصادها لأنها لا تجد فيه العناصر الملائمة لتأكيد قدرتها التنافسية على مستوى السوق المحلي أو العالمي، والتي تتمثل في الندرة النسبية لبعض العناصر مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج، إنخفاض مستوى التكنولوجيا وصغر حجم السوق المحلي<sup>2</sup>.

رغم ما قدمه هذا التحليل من إضافة منهجية بدجه لمستويات التحليل الثلاثة المؤسسة، هيكل السوق والبلد في تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال فكرة توافق أو عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد، إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص والتي تتمثل في<sup>3</sup>:

- لم تشرح أسباب عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة مع الميزة النسبية للبلد المؤدية للإستثمار الأجنبي المباشر؛
- ركزت على ديناميكية الميزة النسبية سواء التخصص التبادلي أو الإستثمار، وأثرها على التدرج النسبي للبلد في النظام العالمي وتغيره عبر الزمن، ولكنها لم تشرح هذه الديناميكية وكيفية وصول البلد إلى تحسينها، كما لم تستطع تطبيق مبادئها وقواعدها على قطاع الخدمات، حيث أن خصائص الخدمة تختلف عن خصائص السلع المادية.

<sup>1</sup> ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص ص 43-44.

<sup>2</sup> محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 91.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

للإستثمار الأجنبي المباشر آثار على إقتصاديات الدول المضيفة قد تكون سلبية وقد تكون إيجابية، كما أن المنافع التي تحصل عليها الدول المضيفة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تخلو من التكلفة، ويمكن التعرف على الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة آثارها على بعض المتغيرات الإقتصادية كما يلي:

#### المطلب الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا لكبر حجم الأرباح المحولة للخارج، وإستمرارية تحويل أجزاء رأس المال والمرتببات الخاصة بالعاملين الأجانب إلى الدولة الأم وصغر الأموال التي تكون بحوزة هذه الشركات في بداية المشروع الإستثماري<sup>1</sup>.

أما تبعا لوجهة نظر رواد المدرسة الحديثة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، نظرا لما لديها من موارد مالية ضخمة وقدرتها على الإقتراض من أسواق النقد الأجنبي، مما يمكن من سد الفجوة بين إحتياجات الدولة النامية من النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية وبين حجم الإدخار أو الأموال المتاحة محليا<sup>2</sup>.

ومع الأخذ بعين الإعتبار وجهتي النظر السابقتين تجدر الإشارة إلى أن حجم ومدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية<sup>3</sup>:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الإستثمار وحجم المشروع الإستثماري؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الإستخدام والإنتاج الفعال؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج؛
- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للإستثمار؛
- شكل الإستثمار أو نمط الملكية للمشروع الإستثماري وطبيعته، أي هل المشروع الإستثماري مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص115.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص116.

<sup>3</sup> يحيى سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص151.

### المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري سواء إيجاباً أو سلباً، فالأثر الإيجابي يحدث نتيجة زيادة حصة الدولة المضيفة من العملة الصعبة عندما تستخدم الشركات الأجنبية مدخلات الإنتاج الوطنية بشكل مكثف، ويزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في حال توجهت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعا تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية، أو سلعا بهدف التصدير<sup>1</sup>.

أما الأثر السلبي فيحدث نتيجة تحويل الشركات الأجنبية للأرباح الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدولة الأم، كما يمكن أن يعمق من عجز ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة الواردات بسبب ارتفاع الميل الحدي للإستيراد عند الشركات الأجنبية خاصة مستلزمات الإنتاج<sup>2</sup>.

وكذلك سياسة تسعير الصادرات والواردات المتبعة من طرف الشركات الأجنبية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإختلال في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالمغالاة في تسعير المستلزمات المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة، وعند تصديرها تبالغ في تخفيض قيمة السلعة سواء عن طريق الخفض المحاسبي لقيمة الصادرات أو بالإستفادة من الإعفاءات والإمتيازات، مما يؤدي إلى المزيد من الأرباح لها وخسارة في النقد الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل والتضخم

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على كل من التشغيل والتضخم في الدول المضيفة، والذي يكون كمايلي:

#### الفرع الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

تعتبر البطالة من ضمن التحديات التي تواجه حكومات الدول النامية، لذلك تسعى جاهدة إلى توظيف الإستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة، تتمثل آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فيما يلي<sup>4</sup>:

- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛

<sup>1</sup> إبراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سبق ذكره، ص159.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص163.

<sup>3</sup> يحيى سعدي، مرجع سبق ذكره، ص151-152.

<sup>4</sup> عصام عمر مندور، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2010، ص ص90-91.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الأرباح المحققة يزيد من عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن ذلك سيمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة مما يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة؛
- إرتفاع مستوى الأجور والمكافآت المقدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى سحب للعمالة المتميزة المتواجدة في الشركات الوطنية؛
- إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمل في المناطق الحرة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة إقتصاديا؛
- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى إختفاء بعض المهارات التقليدية نتيجة إستخدامها لتكنولوجيا متقدمة، وقد يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛
- نجاح حكومة الدولة المضيفة في إختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد؛
- توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها ومع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

#### الفرع الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التضخم

يكن أثر الشركات متعددة الجنسيات على الأسعار، في حاجة هذه الشركات إلى مقر لها وللعاملين الأجانب بها، مما يؤدي إلى ظهور طبقة سماسرة وملاك العقارات والأراضي المتنافسين للتعامل مع هذه الشركات، هذا ما يؤدي إلى إرتفاع إيجار العقارات، ومع وجود بعض القوانين لتمليك الأجانب للأراضي والعقارات كوسيلة جذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك يؤدي إلى إرتفاع قيمتها<sup>1</sup>؛

بالإضافة إلى أسعار السلع التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعتبر مرتفعة نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج نظرا للمبالغة في تقييم التكنولوجيا الداخلة في إنتاجها وإرتباطها بالسوق العالمي، ومع محاولة المنتجات المحلية منافسة منتجات الشركات متعددة الجنسيات سترتفع أسعار السلع المحلية دون إرتفاع مستوى جودتها، مما يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يحيى سعيد، مرجع سبق ذكره، ص154.

<sup>2</sup> عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص90-91.

**المطلب الرابع: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى**  
والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

### الفرع الأول: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

إن الإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة وخاصة النامية منها والتكنولوجيا هنا لا تقتصر على العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، والتي تتم بوسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا وإتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية<sup>1</sup>؛ فالإستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، القدرات الإبتكارية، المهارات الأساليب التنظيمية والإدارية، وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم والإدارة

يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين التنظيم والإدارة والتنمية الإدارية في الدولة المضيفة من خلال إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بما يلي<sup>3</sup>:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم وتقديم أو إدخال أساليب حديثة ومتطورة؛
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- إستفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة؛
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات؛ سد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة في الدول المضيفة النامية.

### الفرع الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج وهيكل السوق المحلي

ويتجلى ذلك كمايلي:

#### أولاً. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بتنشيط العملية الإنتاجية وخلق التجارة الداخلية بينها وبين الشركات المحلية، وهي آثار إيجابية لكونها تؤدي إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات النهائية المحققة في فترة محددة وهي سنة واحدة؛

<sup>1</sup> محمد زيدان، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 الصادر في 2004، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 136.

<sup>2</sup> يحيى سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 461.

### ثانيا. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على هيكل السوق

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على السوق المحلي من خلال تمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع إحتكاري أو شبه إحتكاري في أسواق الدول المضيفة، والذي يرجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب في السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية، لذا يكون له تأثير سلبي على السوق الوطنية من خلال تعرض الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي تنظيمي يكفل إستمرار نشاط هذه الشركات<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الإقتصادية والسيادة الوطنية

يشير المعارضون للإستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الإستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الإستقلال الإقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار، الموردين، الوكلاء، السماسرة وغيرهم، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص134.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص135.

**الخلاصة:**

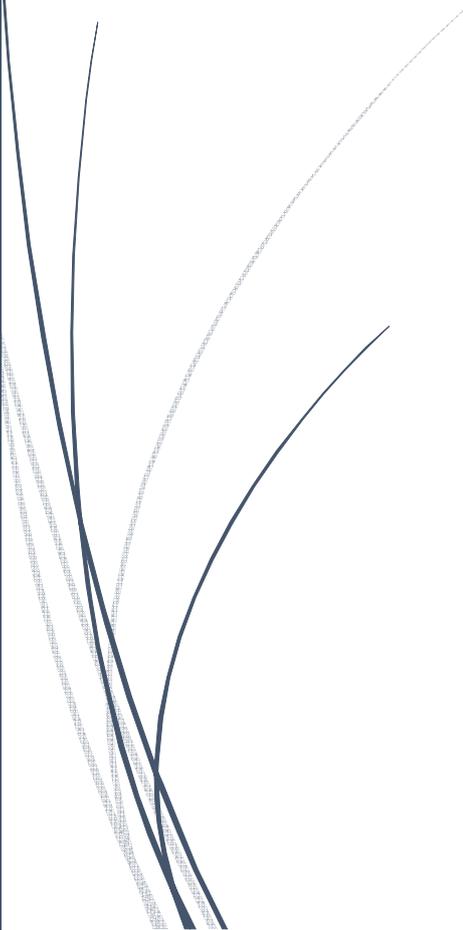
إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، مما جعل العديد من الدول النامية والمتقدمة تتنافس على إجتذابه.

ومع تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر، الشيء الذي دفع بالكثير من الإقتصاديين والمفكرين نحو تطوير نظرية علمية لشرح الظاهرة، فكان هناك إختلاف بارز بينهم في تحديد مفهوم موحد للإستثمار الأجنبي المباشر، هذا الإختلاف لم يكن ليتوقف عند هذا الحد بل إستمر إلى حدود كيفية قيامه وتفسيراته، وذلك إن دل على شيء فإنه يدل على أنه لا إتفاق حول الفائدة المطلقة أو الضرر المطلق لهذا الشكل من التمويل الدولي على إقتصاديات الدول المضيفة عامة والدول النامية خاصة.

إذ أن الإستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله له آثار على مستويات مختلفة كميزان المدفوعات، العمالة الوضع التكنولوجي، السياسة الإقتصادية وغيرها، والتي تخص الدول المضيفة التي شكلت ومازالت تشكل جدلا حادا بسبب تناقضها من حيث الإيجابيات والسلبيات.

# الفصل الثاني

## مكانة عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر





تمهيد:

يعد جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم إهتمامات الدول بالنظر للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث أن جاذبية دولة ما كموقع للإستثمار الأجنبي المباشر تتوقف من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على عوامل متعددة، والتي تعكس مدى ملائمة مناخ الإستثمار فيها للإستثمار بصفة عامة وللإستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، وهذا ما يفسر التعديلات التي تقوم بها الدول بإستمرار في أنظمتها المختلفة وجعلها أكثر مرونة لتشجيع هذه الإستثمارات، إلا أنه على الرغم من النمو المتزايد في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن ذلك لا يعني سهولة جذبها.

كما أن فكرة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لم تبقى محصورة في إطار الإهتمام الإقليمي بكل دولة، وإنما تعدته لتصب في التكتلات الإقتصادية الجهوية وكذلك الدولية، ساعية بذلك إلى توفير عوامل الجذب البيئية الدافعة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطقها.

وقد شهدت سنوات التسعينات تطورات كبيرة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي وذلك من خلال التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة والتكتلات الإقتصادية التي أصبحت تستقطب أكثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرز تجارب التكتلات الإقتصادية في العالم نجد تجربة الإتحاد الأوروبي الذي أصبح أحد أقطاب الثلاثية من خلال وصوله إلى مراحل متقدمة من التكامل الإقتصادي بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية بنهاية عام 1999، ومساهمته في توفير المناخ الإستثماري الجاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأعضاء فيه. وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى:

- المبحث الأول: المناخ الإستثماري ومؤشرات قياسه؛
- المبحث الثاني: مكانة عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار تكامل إقتصادي؛
- المبحث الثالث: تجربة الإتحاد الأوروبي ودورها في توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الأول: المناخ الإستثماري ومؤشرات قياسه

يعد المناخ الإستثماري من أهم العوامل المؤثرة في قدرة مختلف الدول على تنمية إستثماراتها المحلية الخاصة والعامّة من جهة، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفهوم المناخ الإستثماري ومكوناته، إضافة للمؤشرات التي يتم من خلالها قياسه.

### المطلب الأول: مفهوم المناخ الإستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الإستثماري نذكر منها:

تعرفه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على "أنه تلك الأوضاع السياسية، الإقتصادية الإجتماعية والقانونية المؤثرة على وجهة حركة رؤوس الأموال، والمكونة للبيئة التي يتم فيها الإستثمار"<sup>1</sup>؛

كما يشير مناخ الإستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الأمنية القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها<sup>2</sup>؛

ويقصد كذلك بمناخ الإستثمار كل الأوضاع والظروف المؤثرة على إتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، الإقتصادية، كفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة<sup>3</sup>؛

كما يعرف أنه مجموعة الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة، وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، وتختلف درجة تأثيرها على قرار المستثمر الأجنبي من دولة إلى أخرى<sup>4</sup>؛

ومن ما سبق ذكره يمكن تعريف مناخ الإستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الإقتصادية والقانونية والتنظيمية إضافة إلى الحوافز الممنوحة، والتي تعتبر مؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه.

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص81.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسى، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003، ص32.

<sup>3</sup> محمد موسى عريقات حربي، واقع مناخ الإستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبان والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم المالية والمصرفية نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 2007، ص8.

<sup>4</sup> ناجي بن حسين، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، المنعقد يومي 14 و15 مارس 2004، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص04.

### المطلب الثاني: مكونات المناخ الإستثماري

يتكون مناخ الإستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة بيئة الدولة أو منطقة معينة في إستقطاب وتوطين الإستثمار، ويمكن تقسيم مكونات المناخ الإستثماري إلى ما يلي:

#### الفرع الأول: المكونات الإقتصادية للمناخ الإستثماري

تلعب المكونات الإقتصادية دورا كبيرا في إستقطاب الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الدولة المضيفة، وتشمل عناصر تدل على مستوى أداء الإقتصاد الوطني، ويمكن تصنيفها إلى:

#### أولا. حجم السوق وإحتمالية نموه:

يعد السوق ومعدل نموه من أهم العوامل المؤثرة في قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر فكلما كبر حجم السوق المحلي أو المتوقع كلما زاد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نجد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للطلب الجاري، وعدد السكان كمؤشر للحجم المطلق للسوق<sup>1</sup>؛

#### ثانيا. النمو الإقتصادي:

يعتبر النمو الإقتصادي أول محدد يستقطب إهتمام الشركات الأجنبية، فهو يحدد قوة الإقتصاد الوطني، إذ أكدت الدراسات وجود علاقة إرتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر، فنمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد، مما يجعله يطلب أنماط إستهلاكية جديدة ومنه ضرورة القيام بإستثمارات لإشباع هذا الطلب، كما تدل معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي للدول المضيفة على أنها تمتلك الإمكانيات لمكافأة رؤوس الأموال التي تستثمر بها بأرباح مرتفعة لوجود سياسات إقتصادية فعالة<sup>2</sup>؛

#### ثالثا. معدل التضخم وسعر الصرف:

يؤثر معدل التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وعلى حركة رؤوس الأموال وتكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، فإرتفاعه في الدولة المضيفة يعني عدم إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية، مما يؤدي إلى طرد الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>؛

ويعتبر إستقرار أسعار صرف العملة المحلية من العوامل البالغة الأهمية في تشجيع جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، فقد أثبتت الدراسات أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل عكسيا مع تقلبات أسعار الصرف، إذ أنها تتجه إلى الدول التي تتميز بإنخفاض قيمة عملتها حيث أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف تؤثر سلبا على المناخ الإستثماري<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>2</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص85.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص70.

<sup>4</sup> عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص52.

### خامسا. درجة الإفتتاح الإقتصادي على الخارج:

فكلما زادت درجة الإفتتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الإقتصاد القومي جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، إذ يساهم رفع القيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بتنشيط تدفق رؤوس الأموال والسلع مما يعزز ثقة المستثمرين في الإقتصاد<sup>1</sup>، ويستدل على ذلك من خلال قياس حجم الصادرات والواردات كنسبة من الناتج القومي، أي حجم الصادرات كنسبة من الناتج القومي وحجم الواردات كنسبة من الناتج القومي<sup>2</sup>؛

### سادسا. القوة التنافسية للإقتصاد القومي وتوازن ميزان المدفوعات:

فكلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في حالة تحسن كلما كان جاذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات والرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما إنخفض دل على قوة الإقتصاد القومي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>؛ كما أنه إذا كان ميزان مدفوعات الدولة يعاني من خلل، فمن الممكن أن يتخذ إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر الأجنبي كالحقوق الجمركية العالية وخاصة المتعلقة بتحويل الأموال<sup>4</sup>.

سابعا. السياسات الإقتصادية الكلية: إن وجود بيئة إقتصادية كلية تتمتع بالإستقرار من العوامل الأساسية في جذب الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لكونها تعطي إشارة سليمة للمستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن إهتمامها بتحرير الإقتصاد والإفتتاح على العالم الخارجي<sup>5</sup>، وذلك من خلال:

1. السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية جاذبة للإستثمار كلما كانت السياسة الضريبية واضحة ومرنة

وتحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئا ضريبيا على المستثمر، إضافة إلى توجيه سياسة الإنفاق العام إلى تهيئة البنى الأساسية، مع الإحتفاظ بمعدل من عجز الموازنة للدولة لا يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار<sup>6</sup>؛

2. السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس

صحيح، حيث ينبغي أن تتحكم على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم<sup>7</sup>؛

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 196.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 197.

<sup>4</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

<sup>5</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>6</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 195.

<sup>7</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 61.

3. السياسة التجارية: كلما كانت السياسة محفزة لتنمية الصادرات وتعمل على إزالة القيود الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية كلما ساهمت في تحسين مناخ الإستثمار والعكس صحيح<sup>1</sup>.

#### تاسعا. البنية التحتية المناسبة وإنخفاض التكاليف:

إن توفر بنية تحتية مناسبة يعتبر محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة كخطوط الطيران والمطارات وشبكات المواصلات الداخلية التي تضمن النقل السريع للسلع والأفراد، ولاسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج إلى عناية خاصة أثناء نقلها من مكان إنتاجها إلى مكان التصدير، فالبنية التحتية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مساهمتها في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر<sup>2</sup>؛ كما أن توفر الدول على العمالة المؤهلة فنيا والموارد الأولية الرخيصة يكون محفزًا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها<sup>3</sup>.

#### عاشرا. توفر المناطق الحرة وتعزيز الإتفاقيات والتعاون الإقتصادي الإقليمي:

إن وجود المناطق الحرة في الدول المضيفة يعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية فيها وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، كما أن وجود إتفاقيات دولية يسهل دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إليها لما لها من ضمانات، كما أن التكامل الإقتصادي الإقليمي يساهم هو الآخر في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إيجاد سوق إقليمي موحد يساعد في التفاوض مع هذه الإستثمارات<sup>4</sup>.

#### الفرع الثاني: المكونات السياسية لمناخ الإستثمار

أشارت الدراسات إلى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر بالإستقرار السياسي في الدول المضيفة، فقد بين "Basis" سنة 1963 من جامعة "Kant" أن الإستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية<sup>5</sup>؛ إذ كلما إتسم النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسيير الشؤون الإقتصادية وكذا الحرية والديمقراطية مع توفر الإستقرار الأمني، كلما ساهم ذلك في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، وترتبط المكونات السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي كالمصادرة، التأميم عدم تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج كسياسة تنتهجها الحكومات المضيفة وإلغاء العقود والإتفاقيات المبرمة بين الدولة والشركة الأجنبية لأسباب سياسية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 61.

<sup>2</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

<sup>4</sup> غريب بولرياح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، الصادر في 2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 103.

<sup>5</sup> عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>6</sup> غريب بولرياح، مرجع سبق ذكره، ص 103.

### الفرع الثالث: المكونات القانونية والتنظيمية للمناخ الإستثماري

تلعب المكونات التنظيمية والقانونية دورا مكملا للمكونات الأخرى للمناخ الإستثماري، ولا تقل أهمية عنها وسنبرز هذه المكونات كما يلي:

#### أولا. المكونات القانونية:

تعتمد الإستثمارات الأجنبية المباشرة على وجود إطار قانوني يحكم أنشطتها والذي يؤثر على إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتوافر عدة مقومات من أهمها<sup>1</sup>:

- توفر قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية، وعدم تعارضه مع التشريعات الأخرى، ويتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وتضمن حرية تحويل الأرباح إلى الخارج، وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة بكفاءة.

#### ثانيا. المكونات التنظيمية:

فالبينة التنظيمية في الدول المضيفة تؤثر على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لتأثيرها على تكلفة المعاملات وتقليل أو زيادة درجة اليقين للمستثمرين المحتملين، إذ كلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الإستثمار يتميز بمرونة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، توفر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر كلما كان جاذبا للإستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

#### الفرع الرابع: حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر

تعد هذه الحوافز من أهم العوامل التي تؤدي إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لتأثيرها المباشر على معدل العائد من النشاط الإستثماري، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي<sup>3</sup>:

**أولا. حوافز مالية:** وتشمل الحوافز الضريبية بصفة أساسية كالإعفاءات الضريبية المؤقتة، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إئتمانات ضريبة الإستثمار، إعفاء السلعة الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية و حوافز التصدير علاوة على تلك الخاصة المطبقة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة؛

**ثانيا. الحوافز التمويلية:** تتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع الإستثماري، وذلك بتقديم التسهيلات الإئتمانية والقروض أو إعانات حكومية أو المشاركة في المشروع؛

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص37.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص37.

<sup>3</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص98.

ثالثاً. **حواجز أخرى:** وتشمل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتزويد المستثمر بالخدمات الأساسية كتنفيذ وإدارة المشروعات والمعلومات والبنى التحتية وتوفير المواد الخام بأسعار معقولة ، تقديم المشورة فيما يخص عمليات الإنتاج والتسويق والتدريب، مما يساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات وزيادة العائد.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الإستثماري

توجد العديد من المؤشرات التي تعبر عن نظرة المحللين الإقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للإستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، وتمثل فيما يلي:

#### الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس المناخ الإستثماري

وهي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الإقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أخطار، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

#### أولاً. المؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية:

أسست المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بالكويت منذ 1996 في محاولة منها لقياس أداء الإقتصاديات العربية مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخها الإستثماري، ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي:

1. **مؤشر السياسة المالية:** يستخدم هذا المؤشر لتقييم السياسة المالية في سعيها لتحقيق التوازن الداخلي

للإقتصاد، ويعبر عنه بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي، وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة إلى أخرى على النحو التالي<sup>1</sup>:

- إنخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية: يساوي **+3 درجات**.
- إنخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية: يساوي **+2 درجتان**.
- إنخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2.5 نقطة مئوية: يساوي **+1 درجة**.
- إنخفاض العجز أقل من 1 إلى إرتفاع حتى 1 نقطة مئوية: المؤشر يساوي **0 درجة**.
- إرتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية: يساوي **-1 درجة**.
- إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية: يساوي **-2 درجتان**.
- إرتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية يساوي: **-3 درجات**.

2. **مؤشر السياسة النقدية:** يستخدم معدل التضخم كتلخيص لتطورات السياسة النقدية في سعيها لتحقيق

- إستقرار التوازن الداخلي للإقتصاد، وتعطى درجاته حسب تغير معدل التضخم كما يلي<sup>2</sup>:
- إنخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى إرتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية: يساوي **0 درجة**.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 109.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 110.

- إنخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية: يساوي +1 درجة.
  - إنخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية: يساوي +2 درجتان.
  - إنخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية: يساوي +3 درجات.
3. مؤشر التوازن الخارجي: يحسب بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي وفق الدرجات التالية<sup>1</sup>:

- إنخفاض العجز لأكثر من 4 نقاط مئوية: يساوي +3 درجات.
  - إنخفاض العجز من 2 إلى أقل من نقطتين مئويتين: يساوي +2 درجة.
  - إنخفاض العجز من 1 إلى أقل بنقطتين مئويتين: يساوي +1 درجة.
  - إنخفاض العجز بأقل من 1 إلى إرتفاع بنقطتين مئويتين: يساوي 0 درجة.
  - إرتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5 نقاط مئوية: يساوي -1 درجة.
  - إرتفاع العجز بأكثر من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية: يساوي -2 درجتان.
  - إرتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية: يساوي -3 درجات.
- ويحسب المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية بالمتوسط الحسابي البسيط لدرجات المؤشرات الثلاث المكونة له، وتتراوح قيمته بين [-3 , +3] حيث<sup>2</sup>:

- إذا كان  $1 >$  فيعني عدم تحسن في المناخ الإستثماري؛
- إذا كان  $[1+, 2+]$ ، فيعني تحسن في المناخ الإستثماري؛
- إذا كان  $[2+, 3+]$ ، فيعني تحسن كبير في المناخ الإستثماري.

#### ثانيا. التقييم الإئتماني السيادي:

يصدر هذا التقييم فصليا عن مؤسسة "الفاينانشل تايمز" إستنادا للتصنيف السيادي المنفرد لوكالات التصنيف الإئتماني العالمية: ستاندر أندبورز، موديز، مجموعة فيتش، وكالة راينغ أند انفستمت أنفورميشن اليابانية وكابيتال انتيليجانس<sup>3</sup>.

#### ثالثا. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر سنويا منذ عام 1979 ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية وتوجيه قرارات الإستثمار وتأثيرها على التنافسية العالمية للإقتصاد، ويتكون من<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص111.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص107.

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، الكويت، صص 97-98.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص233.

1. **مؤشر النمو للتنافسية:** ويعكس تنافس الإقتصاد الكلي، ويتكون من مؤشر البيئة الإقتصادية الكلية، مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، وتتراوح قيمته بين 1 كأدنى درجة و7 كأقصى درجة تنافسية وكلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

2. **مؤشر الأعمال للتنافسية:** يعكس تنافسية الوحدة بتحليل جزئي لمؤشر عمليات وإستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية المؤثرة على إنتاجية وكفاءة الوحدة الإقتصادية، ومؤشر نوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

رابعاً. مؤشر "كوف" للعلومة:

يصدر عن معهد kof السويسري المتخصص في دراسات الدورة الإقتصادية، ويحسب هذا المؤشر من خلال

ثلاثة مؤشرات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مكونات مؤشر كوف للعلومة

عناصر المؤشر	المؤشر
حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي، حصة الإستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، حصة الإستثمار المحفطي للناتج المحلي الإجمالي، دخول الرعايا الأجانب، عوائق على الإيرادات معدل التعريف الجمركية، نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية وقيود على الحساب الجاري.	مكونات مؤشر العولمة الإقتصادية (8 عناصر)، الوزن النسبي: 34%
حجم المكالمات مع العالم الخارجي، نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي، الحصة من السياحة الدولية، كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية، نسبة الأجانب من إجمالي السكان، عدد خطوط الهاتف الثابت، عدد مزودي خدمة الهاتف، عدد مستخدمي الأنترنت، عدد مشركي خدمة الكيبل، عدد الصحف اليومية ونسبة الإستماع للإذاعة.	مكونات مؤشر العولمة الإجتماعية (11 عنصراً)، الوزن النسبي: 37%
عدد السفارات في القطر، عضوية المنظمات الدولية والمشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.	مكونات مؤشر العولمة السياسية (3 عناصر)، الوزن النسبي: 29%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2006، الكويت، ص16.

خامساً. مؤشر التنمية البشرية:

يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة التنمية البشرية (الصحة، التعليم ودخل الفرد من الناتج)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

ويتم إحتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات فرعية هي<sup>1</sup>:

- طول العمر، ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح في ما بين 25 سنة كحد أدنى و85 سنة كحد أقصى؛
- العلم والمعرفة، وتقاسان بمعدل محو الأمية وتتراوح ما بين 0% و100%؛
- مستوى المعيشة، ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح بين 100 دولار و40000 دولار.

ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

- أقل من 50%، مستوى التنمية البشرية منخفض؛
- ما بين 50% و79%، مستوى التنمية البشرية متوسط؛
- 80%، مستوى التنمية البشرية مرتفع
- سادسا. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ويتكون هذا المؤشر المركب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، وكلما إنخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح<sup>2</sup>.

#### سابعا. مؤشر الحرية الإقتصادية:

يصدر عن معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "wall street" منذ 1995، ويقيس درجة تدخل الحكومة في الإقتصاد وتأثيره على الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع، ويتكون من عشر مكونات هي: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الإستثمارات الخاصة والإستثمار الأجنبي المباشر، مستوى الأجور والأسعار، وضع القطاع المصرفي والتمويل، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازي.

ويحسب المؤشر الدول بأخذ متوسط هذه المؤشرات كالتالي<sup>3</sup>:

- إذا كانت قيمة المتوسط من 1 إلى 1.99 نقطة فذلك يعني: إقتصاد حر؛
- إذا كانت قيمة المتوسط من 2 إلى 2.99 نقطة فذلك يعني: إقتصاد شبه حر؛
- إذا كانت قيمة المتوسط من 3 إلى 3.99 نقطة فذلك يعني: حرية إقتصادية ضعيفة؛

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2001، الكويت، ص116.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص104.

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، الكويت، ص99-100.

- إذا كانت قيمة المتوسط من 4 إلى 5 نقاط فذلك يعني: حرية إقتصادية ضعيفة جدا.

#### ثامنا. مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية على أنه "إستغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة"، ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة<sup>1</sup>؛

ويتكون هذا المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على مستوى كبير من الفساد والدرجة العاشرة تدل على مستوى عال من الشفافية، وبين هذين الدرجتين مستويات متدرجة من الشفافية، فكلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية والعكس صحيح، ثم إستحدث هذا المؤشر قائمتين الأولى تخص الدول العشر الأكثر شفافية والثانية للدول الأقل شفافية<sup>2</sup>؛

#### تاسعا. مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال:

يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد ملكين "Milken institute" الأمريكي، ويقيس قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال، ويتكون من سبعة عناصر فرعية هي: البيئة الإقتصادية الكلية المؤسسات الإقتصادية، المؤسسات المالية والمصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال وسهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي، ويتم إحتساب قيمته بإستخدام متوسط قيم مكوناته والتي تتراوح ما بين صفر وعشر درجات، وقد حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها بـ 0.5 وليس صفرا لإعتبارات محاسبية ومؤسسية<sup>3</sup>.

#### عاشرا. مؤشرا أداء وإمكانات القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقيس المؤشر الأول الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية<sup>4</sup>؛ وإن حصول الدولة على معدل واحد فما فوق ذلك يعني إنسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص71.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص71.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص72.

<sup>4</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سبق ذكره، ص120.

<sup>5</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص38.

أما المؤشر الثاني فيقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكوناً، تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتشار خطوط الهاتف الثابت إنتشار خطوط الهاتف النقال... إلخ، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد<sup>1</sup>.

#### إحدى عشر. مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار:

تم إستحداثه من طرف مؤسسة ضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، ويتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحته 11 من مكونات أساسية ومؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيراً كمياً، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية غالبيتها متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2009 إلى 2011، وذلك لتعزيز النتائج وتقليل آثار الصدمات الخارجية والداخلية على المتغيرات المكونة له<sup>2</sup>.

ويرصد المؤشر أداء 111 دول تمثل 95% من إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم أنظر الملحق رقم(01)، ومن بين تلك الدول توجد 18 دولة عربية تمثل 99% من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية بنهاية عام 2013<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص38-39.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2013، ص10.

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص08.



### الفرع الثاني: مؤشرات المخاطر القطرية

تهتم هذه المؤشرات بقياس مدى تعرض الإستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف، سواء كانت ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره، وتمثل في:

#### أولاً. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر شهريا عن مجموعة PRS منذ عام 1980، ويقيس مستوى المخاطر المتعلقة بالإستثمار أو التعامل تجاريا مع الدولة وقدرتها على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها، ويتكون من ثلاث مؤشرات هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50%، مؤشر تقويم المخاطر الإقتصادية بنسبة 25% ومؤشر تقويم المخاطر الإجتماعية بنسبة 25%، وتنخفض درجة المخاطرة كلما إرتفع المؤشر والعكس صحيح<sup>1</sup>؛ وينقسم إلى خمس مجموعات كما هو في الجدول التالي<sup>2</sup>:

الجدول رقم (03): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الوصف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	50- 0
درجة مخاطرة مرتفعة	60 - 50
درجة مخاطرة معتدلة	70 - 60
درجة مخاطرة منخفضة	80 - 70
درجة مخاطرة منخفضة جدا	100 - 80

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 64.

#### ثانياً. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يقيس قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها المالية، ويتكون من المخاطر السياسية، وضع الديون المتعثرة، مؤشر المديونية، الأداء الإقتصادي، التقويم الإئتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير والأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل، وكلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها أقل<sup>3</sup>؛

#### ثالثاً. مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري:

يصدر المؤشر عن مجلة الأنستيتيوشنال أنفستور منذ عام 1998، ويتم تصنيف الدول وفق التدرج من صفر إلى 100، وكلما إرتفع رصيد الدولة دل ذلك على إنخفاض درجة المخاطرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سبق ذكره، ص 126، 128.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 129.

<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 215.

<sup>4</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 66.

رابعاً. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر عدم قدرة الدولة على السداد، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبوات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

الجدول رقم (04): درجات مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

الوصف	مستوى المؤشر	درجات الإستثمار أو المضاربة
البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.	A <sub>1</sub>	درجات الإستثمار
إحتمال عدم السداد يبقى ضعيف جداً حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقراراً أو بروز سجل مدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن A <sub>1</sub> .	A <sub>2</sub>	
بروز بعض الظروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر إنخفاضاً من الفئات السابقة رغم إستمرار إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.	A <sub>3</sub>	
سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.	A <sub>4</sub>	
يرجح أن تكون للبيئة السياسية والإقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلاً.	B	درجات المضاربة
تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد.	C	
درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في الدولة تؤدي إلى جعل سجل السداد أكثر سوءاً.	D	أعلى درجات المضاربة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 230-231

## المبحث الثاني: مكانة عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار التكامل الإقتصادي

أصبح التكامل الإقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الإقتصادية الراهنة، وذلك بإعتباره من سمات التنمية الإقتصادية والتطلع للوحدة الإقتصادية، ومن أبرز النقاط التي يتركز عليها قيام تكامل إقتصادي هو تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي وكيفية تحقيقه

نشأ مفهوم التكامل الإقتصادي أساسا وتطور في ظل البلدان الصناعية، وأصبح ينظر إليه على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم، وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

### الفرع الأول: تعريف التكامل الإقتصادي

تعددت تعريفات التكامل الإقتصادي ولم يتفق الإقتصاديون على تعريف واحد للتكامل الإقتصادي. فيعرفه " تمبرجن " على أساس إحتوائه لجانبين سلبي وإيجابي، ففي جانبه السلبي يشير إلى إلغاء وإستبعاد أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم التناسق والتجانس في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والإنتقال، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحيد بين هذه الدول<sup>1</sup>؛ وقد عرف " بيلا بلاسا " التكامل بأنه " عملية وحالة " فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فهو يشير إلى إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية<sup>2</sup>؛ أما " ميردال " فيعرفه على أنه عبارة عن العملية الإجتماعية والإقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي، بل أيضا على المستوى الإقليمي<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، مصر، 2005، ص ص28-29.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص29.

<sup>3</sup> أحمد فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص06.

كما يعرفه " ماكلوب " على أنه ينطوي على الإستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفاء للعمل، ويضيف أنه منطقة تكاملية يتم فيها إستخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حسابات الكفاءة الإقتصادية البحتة وعلى وجه التحديد دون تمييز متعلق بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة أو المكان الذي تتجه إليه، ويتضمن هذا الوضع تساوي أسعار السلع المتساوية في جميع أرجاء المنطقة التكاملية، وتساوي أسعار عناصر الإنتاج في هذه المنطقة<sup>1</sup>؛

أما التكتل الإقتصادي فيعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الإقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا وإجتماعيا تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن للوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول<sup>2</sup>؛

ويأخذ التكتل الإقتصادي في الواقع العملي إتجاهين هما<sup>3</sup>:

- **الإتجاه الأول:** التكتل الإقتصادي الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الإقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الإقتصادي فيما بين الدول الأعضاء؛
- **الإتجاه الثاني:** التكتل الإقتصادي يجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالحوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الإقتصادية أو الإلتواء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون إتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة.

#### الفرع الثاني: خصائص التكتلات الإقتصادية

تتصف التكتلات الإقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي<sup>4</sup>:

- ضخامة الحجم من حيث مواردها وإنتاجها، إتساع أسواقها الإستهلاكية والإنتاجية، تنوع هياكلها الإقتصادية كثافة حجم سكانها؛
- الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق نمو إقتصادي مستمر نتيجة للآثار المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الإستثمار وزيادة المنافسة في المنطقة التكاملية؛
- إرتفاع نسبة التجارة والإستثمارات البيئية من مجمل تجارتها وإستثماراتها الخارجية الإقتصادية.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص30.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص31.

<sup>4</sup> عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، صص35-36.

### الفرع الثالث: مراحل التكامل الإقتصادي

يمكن للتكامل الإقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال، وتزداد درجة التكامل كلما تم الانتقال من مرحلة لأخرى وهذه المراحل كالتالي:

**أولاً. إتفاقيات التجارة التفضيلية:** حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على إنتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البيئية، وذلك من خلال الإتفاق على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها بإستثناء خدمات رأس المال، وذلك بهدف تنشيط التبادل التجاري، ومن أبرزها إتفاقية منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي "OEEC" في سنة 1948<sup>1</sup>؛

**ثانياً. منطقة التجارة الحرة:** حيث تقوم كل الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات بعضها البعض، ولكن في الوقت ذاته تحتفظ كل دولة من التكتل بإستقلالها في وضع السياسات التجارية مع دول العالم الخارجي غير الأعضاء بما يتناسب مع مصلحتها الإقتصادية<sup>2</sup>، وأهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA" التي أنشأت سنة 1989<sup>3</sup>؛

**ثالثاً. الإتحاد الجمركي:** تقوم الدول الأعضاء بإدخال تعريفية جمركية مشتركة في مواجهة الدول غير الأعضاء إضافة إلى إزالة التعريفات والقيود الكمية البيئية، يعني ذلك أن الدول الأعضاء تتعامل مع الدول غير الأعضاء في مجال التجارة كوحدة واحدة، ويعد الإتحاد الجمركي أكثر أشكال التكامل الإقتصادي قبولاً وإنتشاراً، وأهم الأمثلة إتحاد البنولكس المؤسس في 1947<sup>4</sup>؛

**رابعاً. السوق المشتركة:** وهي إتحاد جمركي يضاف إليها حرية إنتقال عوامل الإنتاج بين أعضائها لتسهيل تدفق رأس المال والعمل إلى جانب تحرير التجارة لتصبح دول الأعضاء سوقاً واحدة، ومثال ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957<sup>5</sup>؛

**خامساً. الإتحاد الإقتصادي:** تنطوي هذه المرحلة على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة، يضاف إليها التنسيق بين السياسات المالية والقديية بالخصوص، والسياسات الإقليمية والتصنيعية والسياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية والإستقرار بين الدول الأعضاء، وأمثلة ذلك تجربة الوحدة الإقتصادية لدول أوروبا<sup>6</sup>؛

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة حصر التنمية، العدد 81، الصادر في مارس 2009، المعهد الوطني للتخطيط الكويت، ص 09.

<sup>3</sup> محمود يونس، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 145.

<sup>4</sup> حسين عمر، الإقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1998، ص 8.

<sup>5</sup> هشام محمود الإقداحي، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 209.

<sup>6</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 227.

سادسا. **التكامل النقدي:** عندما يتخذ الإتحاد الإقتصادي عملة موحدة يصبح إتحادا نقديا كما في الإتحاد الأوروبي، حيث ترتبط أسعار الصرف ببعضها البعض وبالتالي وجود سلطة نقدية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة<sup>1</sup>؛

سابعا. **التكامل المالي:** يعد أحدث درجات التكامل الإقتصادي، حيث أسفرت عنها تجربة الإتحاد الأوروبي فقضية التحرير المالي وإزالة كافة القيود على رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء والتي تؤدي إلى زيادة ترابط الأسواق المالية، وهو ما يعتبر من المتطلبات الحيوية للإقتراب من مرحلة التكامل الإقتصادي التام<sup>2</sup>؛

ثامنا. **الإندماج الإقتصادي الكامل:** وبمقتضى هذا الشكل تصبح إقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد يتسم بتوحيد السياسات الإقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء، وعملة موحدة تجرى في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف ومقومات التكامل الإقتصادي

ويتجلى ذلك كمايلي:

#### الفرع الأول: أهداف التكامل الإقتصادي

لا يعد التكامل الإقتصادي بين الدول هدفا بحد ذاته، وإنما توجد أهداف عديدة تسعى أطرافه إلى تحقيقها من خلاله، منها ما هي إقتصادية وسياسية وأخرى عسكرية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

**أولا. الأهداف الإقتصادية<sup>4</sup>:**

- رغبة الدول في الإستفادة من إتساع الحجم، مما يتيح الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة وتوجيه الإستثمارات توجيهها سليما، وإعادة تكوين حرية حركة عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى؛
- تقسيم العمل الفني والوظيفي، مما يساعد على التسيير والإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق أوسع؛
- تسهيل عملية التنمية الإقتصادية، فالوحدة الإقتصادية تضع سياسة عامة تستهدف إستغلال الإمكانيات الإقتصادية للدول الأعضاء مستفيدة من إتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل؛
- بالإضافة إلى تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها وتخفيف حدة إحتكار السوق الداخلية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 228.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

<sup>3</sup> إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الدار العربية للطباعة والنشر، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 66.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 52-53.

<sup>5</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 25.

ثانيا. الأهداف السياسية والعسكرية:

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

- تقليل المنازعات والقضاء على العنصرية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية؛
- التقريب بين المواقف ووجهات النظر إتجاه المشاكل والصراعات الدولية؛
- رغبة دول كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية، إضافة إلى الرغبة في تكوين وحدة عسكرية لمواجهة تهديدات العالم الخارجي.

الفرع الثاني: مقومات التكامل الإقتصادي

تتمثل مقومات التكامل الإقتصادي في العوامل المساعدة لتحقيقه، وتلخص في:

أولا. المقومات الإقتصادية: وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

1. إنسجام السياسات الإقتصادية: يتطلب نجاح التكامل الإقتصادي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية<sup>2</sup>؛
2. توفر الموارد الطبيعية: يعتبر مقوما مهما في قيام التكامل الإقتصادي وديمومته، فتوفر هذا العنصر بإختلاف أنواعه سيحقق مكاسب لهذه الدول، وقيام النشاطات الإقتصادية فيها على إستخدام هذه الموارد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات، وأن غياب الموارد الطبيعية أو نقصها سيؤدي إلى إعاقاة عملية التوسع في هذه النشاطات<sup>3</sup>؛
3. التخصص وتقسيم العمل: والذي يسمح بوفرة الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة من الدول المتكاملة، ويؤدي إلى تنظيم المنافسة ما يحقق منافع أكبر<sup>4</sup>؛
4. توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد الإقتصادية وهنا تظهر أهمية عنصر التخصص وتقسيم العمل، بحيث أن الدول تحقق عائدا كبيرا نتيجة تكامل هذه الدول<sup>5</sup>؛
5. توافر البنية الأساسية الملائمة: حيث تحتل مكانة مميزة بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكامل إقتصادي ناجح، فالجبال الإقليمية لا يتيح في الواقع إمكانية إنتقال وفرة الحجم والتقدم الإقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص66.

<sup>2</sup> صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص59.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، إقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص234.

<sup>4</sup> نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>5</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص57.

6. وجود حالات العجز والفائض: لا بد أن يتوفر في الدولة إذا ما أرادت الإنضمام إلى تكتل إقتصادي العجز والفائض في إقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض، وهذا ليس ممكن إلا إذا كانت الدولة تتوفر على منافع تستبدلها مع نظيراتها من الدول<sup>2</sup>؛
7. إختلاف الإمكانيات المالية: هو من المقومات المشجعة لإقامة تكامل إقتصادي، حيث يمكن للدول ذات العجز المالي الحصول على التمويل اللازم للمشاريع المتعددة لتحقيق الأمن الإقتصادي<sup>3</sup>؛
8. توفر الأيدي العاملة المدربة: حيث بتوفرها وحرية إنتقالها يمكن للدول الأعضاء إستغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الإقتصادي بين الدول المتكاملة<sup>4</sup>؛
9. التقارب الجغرافي: حيث أن واقع التواصل الجغرافي كأساس للتكامل هو تاريخي، وجدت فيه الدول المجاورة مصلحة للعمل المشترك وباتجاه توسيع السوق والتبادلات الإقتصادية<sup>5</sup>.

#### ثانيا. المقومات الغير إقتصادية:

ويمكن إجمالها في مايلي:

1. المقومات السياسية المؤسسية: وذلك بتوافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والإقتصادية والإجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول<sup>6</sup>؛
2. المقومات الإجتماعية والثقافية: حيث تتركز في التقارب والتماثل في النسيج والوعي الإجتماعي والثقافي للبلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وكلما كان التقارب أو التماثل أكبر كلما كان التكامل الإقتصادي ضرورة خاصة إذا شمل عناصر إجتماعية أساسية لهذه البلدان كاللغة والدين<sup>7</sup>.

#### المطلب الثالث: آثار التكامل الإقتصادي

تنقسم هذه الآثار إلى آثار ساكنة تكون في المدى القصير، وتترتب عن القيود التي كانت مفروضة على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وأخرى ديناميكية لتحقيق أهداف في المدى الطويل، والتي قد تؤدي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الإقتصادي للدولة العضو في التكامل.

<sup>1</sup> محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا، الضرورات والمعوقات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر، 2007، ص49.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص168.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص168.

<sup>4</sup> صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص59.

<sup>5</sup> موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " الإمتحان الأخير لتجاوز العصبية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 262، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص65.

<sup>6</sup> فليح خلف حسين، إقتصاديات الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص233.

<sup>7</sup> المرجع نفسه، ص233.

### الفرع الأول: الآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي وتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

أولاً. أثر خلق التجارة: ويتعلق بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء بقيام التكامل، ويحدث عندما يؤدي التكامل إلى تغيرات في منشأ المنتج من منتج محلي إلى منتج عضو؛  
ثانياً. أثر تحويل التجارة: يحدث عندما يوجد تغير في منشأ المنتج من دولة منتجة غير عضو (مواردها أقل تكلفة) إلى دولة منتجة عضو (مواردها أكثر تكلفة).

### الفرع الثاني: الآثار الديناميكية للتكامل الإقتصادي

يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي<sup>2</sup>:

- وفرة الحجم الكبير في الإنتاج: من خلال التخصص وتقسيم العمل بين دول التكامل؛
- زيادة المنافسة: من خلال إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل؛
- زيادة التوظيف: إذ أن إلغاء القيود على إنتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى إنتقال الفائض للعمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في اليد العاملة؛
- تشجيع الإستثمارات: يؤدي التكامل الإقتصادي إلى تحفيز الإستثمار في الدول الأعضاء، فإتساع السوق وما سيبعده من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الإستثمار، كما أنه يعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الإستثمار داخل نطاق الدول المتكاملة لما توفره من مناخ إستثماري ملائم.

### المطلب الرابع: مساهمة التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التكامل الإقتصادي من توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء فيه، ويبرز ذلك من خلال المزايا والمنافع والتي تنتج عنه، ومن أهم هذه ذلك ما يلي:  
أولاً. إتساع حجم السوق:

يعتبر حجم السوق ومعدل نموه من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية تفضل الأسواق المحلية التي تكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الديناميكية، أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة؛ والتكامل الإقتصادي سيمكن من إيجاد سوق موحدة بين الدول الأعضاء تسمح للمنتجات المختلفة التي تنتجها كل دولة من أن تجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر في حالات عديدة؛

<sup>1</sup> علي القزويني، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004، صص 135-136.

<sup>2</sup> نجح منصري وسميحة بن محياوي، "دور التكامل الإقتصادي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن حول إدارة الإتحدات النقدية في ظل الأزمات المالية المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، صص 5-6.

حيث يؤدي إتساع السوق إلى إمكانية إقامة إستثمارات لم تكن قائمة قبل الإتحاد، وهذا سيجتنب عليه عدة نتائج إقتصادية هامة تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة عضو فرصة أكبر ومجالاً أوسع لزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية؛
  - تحقيق وفرة الحجم الكبير في الإنتاج وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛
- إذ أن جاذبية الدولة للإستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على حجم السوق المحلي، وإنما تعتمد كذلك على إتماءها إلى منطقة في توسع سريع، إذ أن التكامل الإقتصادي يمثل بعداً هاماً للإستراتيجية الشاملة للشركات متعددة الجنسيات، فالمكان المناسب هو الذي يسمح بترجمة الحضور في سوق يكون وطنياً وجهوي في نفس الوقت يحتوي على وفرة عوامل الإنتاج التي تسمح بأن تكون أرضية للتصدير نحو الدول الأعضاء وباقي العالم فتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الإتحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إطار "النافتا".

#### ثانياً. رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية:

يسمح التكامل الإقتصادي من خلال إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق وحرية إنتقال عناصر الإنتاج بين دوله من تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات إذ تستطيع الحصول على المواد الأولية التي تستعملها في إستثمارها بأقل التكاليف<sup>2</sup>.

#### ثالثاً. إيجاد مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية:

يتيح التكامل الإقتصادي فرصاً واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير إستجابة لإتساع السوق المشتركة، وبالتالي إنخفاض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الإقتصادي الجماعي بالنسبة لوحدات الإنتاج المتواجدة لدى أطراف التكامل<sup>3</sup>؛ وفي ظل كل هذه الظروف والمحددات فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحفيز الشركات الأجنبية على الإستثمار في هذه الدول.

#### رابعاً. زيادة معدل النمو الإقتصادي:

يعتبر النمو الإقتصادي أول عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدول الأعضاء، إذ أنه يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة معدل الإستثمار في الدول الأعضاء وإتساع السوق، وما ستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة وبالتالي زيادة حافز الإستثمار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 24.

<sup>4</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 35.

### خامسا. إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية:

إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث والتطوير، إذ من المميزات الناتجة عن التكامل الإقتصادي إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية، هذا ما يزيد من إستقطاب الشركات متعددة الجنسيات إلى دول التكامل من أجل الإستثمار بها بتكلفة أقل وعائد مرتفع<sup>1</sup>.

### سادسا. تخفيف العبء على ميزان المدفوعات:

حيث تهتم الشركات الأجنبية بوضعية ميزان المدفوعات، فإذا كان يعاني من عجز فمن الممكن أن تتخذ الدولة إجراءات تقييدية بغية تعديله لا تكون في صالح الشركات الأجنبية، كمنعها من تحويل الأرباح أو فرض رسوم جمركية والتي تعتبر عوامل طاردة للإستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>، ومن خلال قيام الدول المتكاملة بتخفيض وارداتها من العالم الخارجي وتعويضها بزيادة التبادل التجاري مع الدول المتكاملة معها، فبذلك تتجنب تكلفة الإستيراد بعملات أجنبية ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها، ما يؤدي إلى زيادة إستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر.

### سابعا. زيادة القدرة التفاوضية:

حيث يمنح التكامل الإقتصادي الدول المتكاملة كل القوة، ذلك ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها<sup>3</sup>؛ هذا ما يمكن الدول المتكاملة من إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة قدرتها التفاوضية على إتفاقيات الشراكة في مجال الإستثمار، كالشراكة الأوروبية والشراكة الأورومتوسطية.

### ثامنا. توفير البنية الأساسية الترابطية:

تؤثر حالة ووضعية المنشآت القاعدية وخدمات التوزيع على تكاليف الإستثمار، فإذا كان النقل، الإتصال توزيع المياه والكهرباء غير متوفرة في مناطق الإستثمار، ذلك يرفع تكلفة الإنتاج مع الإشارة إلى أن الخدمات المالية ووسائل الدعم الأخرى الفعالة ضرورية من أجل الإستجابة لمختلف إحتياجات المستثمرين المحليين أو الأجانب<sup>4</sup>؛ والتكامل الإقتصادي يمكن من توفير شبكات من البنى التحتية والإتصالات والمواصلات الترابطية بين الدول الأعضاء مما يساهم في تخفيض تكلفة الإستثمار في هذه الدول، حيث إذا كان هناك مستثمر يريد الإستثمار في دولة عضوة في التكامل ويحتاج مواد أولية من دولة عضوة أخرى، فبتوفر البنى الترابطية بين هاتين الدولتين فإن ذلك يساهم في تخفيض تكلفة نقل هذه المواد، ما ينعكس إيجابا على العائد المحقق عن الإستثمار، هذا يعتبر عامل مهم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص242.

<sup>2</sup> عبد الوهاب الرميدي، مرجع سبق ذكره، ص23.

<sup>3</sup> أحمد فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص25.

<sup>4</sup> فلاح خلف الربيعي، التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، مقال منشور على الموقع:

[http://www.Ahwar.org/debat\\_show.art.asp?aid=173879](http://www.Ahwar.org/debat_show.art.asp?aid=173879) تاريخ الإطلاع: 2015/04/11، على الساعة 20:19.

### تاسعا. زيادة الإنفتاح الإقتصادي:

حيث يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة وإتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي<sup>1</sup>؛ والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية بما يسمح بفرص أكثر تنافسية، ويؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية والبيئية للدول الأعضاء وتسهيل حركة عناصر الإنتاج فيما بينها، مما يساهم في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، إذ تفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه إستثماراتها داخل التكتل الإقتصادي لتجنب التعريف الجمركية.

### عاشرا. إستقرار سعر الصرف وإنخفاض معدل التضخم:

ترتبط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سلبا مع تقلبات سعر الصرف، كما تتأثر معدلات التضخم المرتفعة<sup>2</sup>؛ وفي حالة التكامل النقدي، فإنه يساهم في إيجاد وحدة نقدية يتم التعامل بها بين الدول الأعضاء ذلك ما يقضي على مخاطر سعر الصرف بين هذه الدول، كما يسمح التكامل بإيجاد مؤسسات تعمل على التنسيق بين السياسات النقدية وضبط المستوى العام للأسعار في الدول الأعضاء، كل هذا يساهم في تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار في هذه الدول؛ ومن أمثلة ذلك الإتحاد النقدي الأوروبي، والذي وصل إلى الوحدة النقدية الأوروبية وإنشاء البنك المركزي الأوروبي لتنظيم وتنسيق السياسات النقدية لمنطقة اليورو.

### إحدى عشر. الإستقرار السياسي وتوفير الأمن:

تتوقف عملية الإستثمار على مدى توفر الإستقرار السياسي والأمني، إذ لا يمكن تصور إنتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل إرتفاع المردودية المتوقعة من عملية الإستثمار<sup>3</sup>؛ والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة، التفاهم المتبادل، حسن الجوار والإستقرار السياسي في المنطقة، كما يساهم في زيادة القوة السياسية للبلدان الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، ويؤدي إلى إزالة بؤر التوتر والخلافات الحدودية وغيرها، ويتحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي في آن واحد ما يساهم في زيادة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

<sup>2</sup> عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 55.

**المبحث الثالث: تجربة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل جذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**  
يمثل الإتحاد الأوروبي الذي يضمن في عضويته 28 دولة نموذجاً حياً لنجاح إستراتيجية التكامل السياسي والإقتصادي على صعيد القارة الأوروبية بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ، حيث كانت في الماضي تحارب بعضها البعض مثل ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى جانب هذا تربطها مصالح إقتصادية مشتركة ويأتي على رأسها إستكمال مقومات الوحدة الأوروبية التي تؤهل أوروبا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية والعسكرية.

### المطلب الأول: الإتحاد الإقتصادي الأوروبي

كان هدف إنشاء الإتحاد الأوروبي هو التخلص من بقايا سيطرة النظام الإقطاعي والثورات العامة التي سيطرت على الساحة الأوروبية وكانت لها آثار في جميع المجالات وخاصة منها الإقتصادية.

#### الفرع الأول: نشأة الإتحاد الإقتصادي الأوروبي

ويمكن عرض نشأة الإتحاد الأوروبي كما يلي:

#### أولاً. إتحاد البينلوكس:

كانت أول تجربة لتكامل أوروبي في 25 تشرين الأول 1947، حيث إتفقت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ على إنشاء إتحاد جمركي إعتباراً من سنة 1948<sup>1</sup>؛

#### ثانياً. الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

تم إقرارها بموجب معاهدة باريس في 18 أبريل 1956، وضمت كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا ودول البينلوكس بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة لتجارة الفحم الحجري والحديد والصلب<sup>2</sup>؛

#### ثالثاً. الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:

في يونيو 1955 قررت الدول الست تحقيق المزيد من الإندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة، وإنشاء صندوق إستثماري أوروبي وتم إقراره مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة<sup>3</sup>؛

#### رابعاً. السوق الأوروبية المشتركة:

في 25 مارس 1957، وقعت الدول الستة الأعضاء المذكورة إتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة والتي بدأ تنفيذها في 01 جانفي 1958<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> حسن النافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص11.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص11.

<sup>3</sup> عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص122-123.

<sup>4</sup> صلاح الدين السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، دار عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003، ص17.

كما أن الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذا السوق يتمثل في تطوير النشاط الإقتصادي بشكل متوازن ومستمر، مع تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في الدول الأعضاء إلى جانب رفع مستوى المعيشة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

وبدأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية بقبول أعضاء جدد، والذي تم على النحو التالي<sup>2</sup>:

- 22 جانفي 1973، كان التوسع نحو الشمال بإقرار عضوية المملكة المتحدة، إيرلندا والدانمارك؛
- 23 مارس 1981، التوسع كان نحو جنوب القارة الأوروبية بإنضمام اليونان؛
- 01 جانفي 1986، التوسع نحو جنوب القارة الأوروبية، إذ إنضمت إسبانيا والبرتغال.

#### خامسا. معاهدة ماستريخت وإتساع العضوية:

تم الإتفاق على القانون الأوروبي الموحد في فيفري 1986، وأصبح ساري المفعول إعتبارا من أول جانفي 1987 والذي أدى إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي إنطلاقا من معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992، والتي تم من خلالها وضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما وتوقيع الإتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية، وذلك بالتركيز على موضوعين هما البنك المركزي الأوروبي ووحدة النقد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993<sup>3</sup>، وتواصل إنضمام الدول الأوروبية للإتحاد الإقتصادي كما يلي<sup>4</sup>:

- 01 جانفي 1995، كان التوسع نحو وسط وشمال أوروبا بإنضمام النمسا، فلندا والسويد؛
- 01 أفريل 2004، كان التوسع نحو شرق أوروبا بإنضمام ليتوانيا، إستونيا، المجر، بولندا، لاتفيا سلوفينيا تشيك، سلوفاكيا، مالطا وقبرص؛
- 01 جانفي 2007، إنضمام كل من بلغاريا ورومانيا؛
- أما في الوقت الحالي فقد أصبحت 28 دولة بإنضمام كرواتيا في 01 جويلية 2013.

#### الفرع الثاني: أهداف الإتحاد الإقتصادي الأوروبي

إن وصول التكتل الإقتصادي الأوروبي إلى المرحلة المتقدمة التي هو عليها الآن، يمكن الإقرار بأنه إمتلك عدة إمكانيات قد صاحبت أهدافا تعبر عن حجمه الحقيقي وتعبر عن الفكرة الأساسية التي أتى بها؛ والتي كانت القاعدة الهامة التي ساهمت في إنجاح إنشاءه؛

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى لكوز، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص59.

<sup>2</sup> حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص153.

<sup>3</sup> بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص213.

<sup>4</sup> حسين بورغدة وحنان درحمن، تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص03.

وتنحصر أهداف النظام الإقتصادي الأوروبي في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة و طاقة إستيعابية ضخمة دون حواجز حدودية وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الإقتصادي؛
- تعميق الإقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب، وإحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية والدولية؛
- إنتقال دول التكتل الإقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الإندماج الفعلي، بما يسهل من عملية الإستخدام الأمثل للطاقات والموارد، وما يعزز من رفع معدلات التقدم الإقتصادي؛
- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والإستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي والتحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية من خلال تعزيز وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل؛
- العمل على خفض معدلات التضخم والبطالة وزيادة معدلات النمو لإحداث الإستقرار الإقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء.

### المطلب الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية

يعتبر تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية وتتويجا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتطلب إقامة وحدة إقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الإقتصادية والنقدية، ومن أجل ذلك أسست معاهدة ماستريخت بهدف تحديد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الوحدة من خلال التنسيق بين السياسات الإقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

### الفرع الأول: نشأة الوحدة النقدية الأوروبية

إن البداية الحقيقية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة كانت إتفاقية "ماستريخت" التي وقعتها خمسة عشر دولة أوروبية في 07 فيفري 1992، وهي: النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد واليونان، ومنذ هذا التاريخ بدأت أوروبا حلمها في تحقيق الوحدة النقدية وتأسيس مؤسسة النقد الأوروبية لتتحول فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي<sup>2</sup>.

ومن أبرز النقاط التي نصت عليها إتفاقية ماستريخت ما يلي<sup>3</sup>:

- إنشاء سوق مشتركة وإتحاد إقتصادي ونقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الإقتصادي؛

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

<sup>2</sup> محسن الخضيرى، اليورو "الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 77.

<sup>3</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 214.

- رفع جميع القيود التي تعيق إنسياب السلع والخدمات والأفراد، بالإضافة إلى رأس المال وإلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول المعنية؛
  - إقامة الوحدة النقدية الكاملة بطريقة مرحلية تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد بتاريخ 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة التي إصطلح تسميتها باليورو؛
  - وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، تشير الإتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية العمل على إستقرار الأسعار وتدعيم السياسة الإقتصادية لدول الجماعة، كما يعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية على تهيئة المناخ بما يساعد على تكوين البنك المركزي الأوروبي، الذي سيتولى مهام التنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء.
- الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية**
- وفيما يلي سيتم إستعراض موجز للمراحل التي تضمنتها الإتفاقية للتحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية، حيث قسمت هذه المراحل إلى<sup>1</sup> :

- أولاً. المرحلة الأولى:** تبدأ من جويلية 1990 وتمتد إلى نهاية سنة 1993، وتم إلغاء جميع القيود على التحركات المتعلقة برؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء، وأصبح للسوق الأوروبية الموحدة بعد مالي أعمق، مما أدى إلى زيادة التوترات داخل نظام سعر الصرف لحزمة العملات في نطاق الهامش الضيق لآلية سعر الصرف ولكن تم توسيع هامش التذبذب لتصل إلى 15%؛
- ثانياً. المرحلة الثانية:** وتمتد من نهاية 1994 إلى نهاية 1998، وتم خلالها إعداد وإعتماد النظام الأوروبي للبنوك المركزية قبل 01 جويلية 1998، بما في ذلك وضع معايير لتقارب السياسات الإقتصادية والنقدية للدول الأوروبية وتحديد شروط الإنضمام إلى العملة الموحدة؛
- ثالثاً. المرحلة الثالثة:** وتبدأ مع اعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية في بداية عام 1999، والإلتزام بما حددته الإتفاقية خلال هذه المراحل.

### الفرع الثالث: معايير الإنضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

ليست كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أعضاء في منطقة اليورو، حيث إشتطرت إتفاقية "ماستريخت" مجموعة من المعايير الإقتصادية المطلوب توافرها في الدول التي ترغب في الإنضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة الموحدة وتتضمن هذه المعايير<sup>2</sup> :

1. **إستقرار الأسعار:** ويجب أن لا تتجاوز معدلات التضخم 1.5%، والذي يعتبر المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة أدنى معدلات التضخم؛

<sup>1</sup> محسن الحضيري، مرجع سبق ذكره، ص88.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الإقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول: "اليورو وإقتصاديات الدول العربية" الفرص والتحديات، المنعقد في 18-20 أبريل 2005، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، ص107.

2. إستقرار أسعار الصرف: حيث يجب أن يظل سعر الصرف لمدة سنتين داخل المدى ( $\pm 2,25\%$ )؛
3. أسعار الفائدة: لا يجب أن تتجاوز أسعار الفائدة  $2\%$  فأكثر من متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل للدول الثلاث صاحبة أدنى معدلات الفائدة؛
4. العجز في التمويل: تلزم المعاهدة أن يكون عجز الميزانية تحت  $3\%$  من الناتج المحلي الخام؛
5. نسبة الدين العام: لقد ورد بالمعاهدة أن يكون الدين العام أقل من  $60\%$  من نسبة الناتج المحلي الخام؛
6. إستقلالية البنك المركزي: يجب أن تنص عليه الدولة صراحة عن طريق التشريع.

#### الفرع الرابع: الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية والعملة الأوروبية الموحدة

تم الإتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل حتى يصل اليورو إلى جيوب الأوروبيين وإستخدامه وهي<sup>1</sup>:  
 أولاً. المرحلة الأولى (ماي 1998 إلى جانفي 1999): تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي تحقق معايير التقارب لتبني عملة اليورو كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي سنة 1998، وقامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والمصادقة على تشريعات التحويل إلى اليورو، كما تم إتخاذ الترتيبات الخاصة بصك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو؛

ثانياً. المرحلة الثانية (جانفي 1999 إلى جانفي 2002): في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد أسعار صرف العملات المشاركة بالنسبة لليورو بصفة نهائية، وتم إستخدامه كوحدة حسابية فقط دون أن يكون عملة ورقية حقيقية في التداول، وإستخدمت في تسوية التعاملات بين المصارف وفي البورصة، وتم إصدار السندات الحكومية خلال هذه المدة باليورو، كما تم التحويل بصورة جزئية إلى اليورو وإختيارياً وأطلق عليها مرحلة التعامل المزدوج، إذ كان من الممكن إستخدام اليورو أو العملة الوطنية، وتم صك القطع المعدنية في سبتمبر 2001 ثم الأوراق النقدية في ديسمبر منه والتي وضعت في البنوك ومكاتب البريد، ووجهت للإستعمال اليومي عن طريق الموزعات الأوتوماتيكية، وتقرر خلالها أن يبدأ البنك الأوروبي مباشرة مهامه في رسم السياسة النقدية، وأن تقوم البنوك المركزية الأوروبية بتحويل كافة أعمال السوق النقدية إلى عملة اليورو؛

ثالثاً. المرحلة الثالثة (جانفي 2002 إلى 30 جوان 2002): وتم خلالها طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية باليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، على أن تسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو، وبذلك تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور وتحديد الأسعار وتسيّد الضرائب باليورو، وبذلك يصبح اليورو العملة المتداولة في أرجاء الإتحاد الأوروبي عام 2002؛

<sup>1</sup> مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وإنعكاساتها على واقع المصارف العربية "مع التركيز على حالة مصر"، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السابعة العدد 23، الصادر في 2009، العراق، ص ص8-9.

بعد تاريخ 30 جوان 2002، لم يعد بإستطاعة الأفراد تحويل ما بقي عندهم من قطع نقدية محلية إلا من قبل البنك المركزي والحزينة العمومية، شرط أن يكون قبل تاريخ 18 فيفري 2005، على أن يستمر هذان الأخيران في تحويل الأوراق النقدية قبل حلول تاريخ 18 فيفري 2012.

### الفرع الخامس: الدول المشاركة في الإتحاد النقدي

في إجتماع المجلس الأوروبي في ماي 1998، تم تحديد الدول التي إستوفت شروط الإنضمام إلى الوحدة النقدية من بين 15 دولة المكونة للإتحاد الأوروبي، حيث إختيرت من بينها 11 دولة أطلق عليها تسمية "دول الموجة" وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، إيرلندا، فنلندا، هولندا، النمسا بلجيكا ولكسمبورغ، بينما بقيت أربعة دول لم تنضم وهي: الدانمارك، اليونان، السويد وبريطانيا. ثم بدأت منطقة اليورو في التوسع كما يلي<sup>1</sup>:

- إنضمام اليونان في 01 جانفي 2001، لتصبح 12 دولة؛
- إنضمام سلوفينيا في 01 جانفي 2007، لتصبح الدولة الثالثة عشر في منطقة اليورو؛
- إنضمام كل من قبرص ومالطا في 01 جانفي 2008، ليصبح العدد خمسة عشر دولة عضوة؛
- إنضمام سلوفاكيا في 01 جانفي 2009 تبعا لقرار المجلس الأوروبي في 08 جويلية 2008 بتحقيقه معايير التقارب، ليصبح عدد الدول في منطقة اليورو ستة عشرة دولة عضوة؛
- إنضمام إستونيا في 01 جانفي 2011، ليصبح عدد الدول في منطقة اليورو ستة عشرة دولة عضوة؛
- إنضمام لاتفيا في 01 جانفي 2014، ليصبح عدد دول المنطقة 18 دولة من 28 دولة في الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

**المطلب الثالث: آثار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية ومدى مساهمتها في توفير المناخ الإستثماري المناسب في الدول الأعضاء**

كان للإتحاد الأوروبي آثار اقتصادية على الدول الأعضاء، وساهم في توفير المناخ الإستثماري المناسب فيها كما يلي:

### الفرع الأول: آثار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

#### أولا. آثار الوحدة الاقتصادية الأوروبية

- عن آثار الوحدة الاقتصادية الأوروبية، فهي تمكن دول الإتحاد الأوروبي من ما يلي<sup>3</sup>:
- إيجاد سوق موحدة تتحرك فيها السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بحرية كاملة، من خلال إلغاء القيود الجمركية بينها وتعزيز المنافسة وتقوية آليات السوق؛

<sup>1</sup> عبد الكريم عبيدات وعلي بوعامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المنعقد يومي 26 و27 فيفري 2011، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 6-7.

<sup>2</sup> وكالة الأنباء الكويتية "كوونا"، مقال منشور بعنوان "إنضمام جمهورية لاتفيا رسميا لدول منطقة اليورو" على الموقع:

https://www.kuna.net.kw/Article\_Details.aspx?id=2353341&language=ar، نشر يوم 01/01/2014، على الساعة 01:39، تم

الإطلاع عليه يوم 2015/03/21، على الساعة 20:30.

<sup>3</sup> سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 148.

- إقامة سياسات مشتركة تهدف إلى إحداث التغيير الهيكلي وتحقيق التنمية الإقليمية؛
- تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية خاصة السياسة المالية فيما يتعلق بعجز الميزانية.

### ثانيا. آثار الوند النقدية(اليورو):

- إمتد اليورو إلى مختلف جوانب الحياة الإقتصادية داخل الإتحاد الأوروبي، ويمكن توضيح أهمها في ما يلي<sup>1</sup>:
1. أدى التعامل باليورو إلى زيادة الإستثمارات طويلة الأجل عامة والإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة، نظرا إلى تقلص درجة مخاطر سعر الصرف، مما يحقق فوائد السوق الموحدة للدول الأعضاء؛
  2. أدى التعامل باليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي، فالمبادلات التجارية وعمليات التحويل أصبحت تتم بسرعة وثقة أكبر لعدم وجود تغييرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف وتقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الإتحاد، مما زاد المنافسة وتخفيض التكاليف والأسعار وزيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين على مستوى السوق الأوروبية والعالمية؛
  3. سمح اليورو بدمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحدة تتمتع بحجم أكبر وسيولة أكثر، وتكون قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد إطلاق سندات اليورو وتحويل السندات المقومة بالإيكو وبالعملات الوطنية لدول الإتحاد إلى سندات مقومة باليورو؛
  4. التعامل باليورو يمكن من زيادة حركة رؤوس الأموال داخل الإتحاد مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار وزيادة التشغيل والنمو الإقتصادي داخل الإتحاد؛
  5. أنهى التعامل باليورو مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة عالية من الإستقرار أكثر أمانا من التعامل بعملات كثيرة تتفاوت وتتقلب أسعارها كل يوم، كما زال أثر المضاربين الذين يضاربون على تغيير أسعار العملات الوطنية لدول الإتحاد؛
  6. الإتحاد النقدي الأوروبي يعمل على إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة إلى المراكز المالية، وذلك من خلال توحيد السياسة النقدية؛
  7. دخول معظم دول الإتحاد الأوروبي في عضوية اليورو سيؤدي إلى المزيد من الإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة، وذلك قصد إنشاء ظروف ملائمة لنمو العديد من القطاعات الإقتصادية وخلق جو من المنافسة الإقتصادية الإيجابية، مع توقع إنخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الموازنات العامة لدول الإتحاد؛
  8. يشكل اليورو خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الإتحاد الأوروبي، وهذا سوف يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل؛ كما أن تحقيق الدول لشروط الإنضمام إلى اليورو يعكس مدى إستقرار إقتصادياتها وسلامتها ويؤدي ذلك إلى إحداث نوع من التقارب الإقتصادي فيما بين هذه الدول<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 151-152.

<sup>2</sup> علي مغاوري شلي، اليورو والآثار على إقتصاد دول العالم والعربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000، ص 14.

## الفرع الثاني: مساهمة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية في توفير المناخ الإستثماري المناسب في الدول الأعضاء

إن تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية ساهم بشكل كبير في توفير عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء، مما ساهم في زيادة حصتها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار تحسين الإستثمارات فيما بينها، ويبرز ذلك في الجوانب التالية:

### أولاً. الجانب الإقتصادي:

ساهم الإتحاد الأوروبي في توفير مناخ يتميز بالإستقرار الإقتصادي والإنتعاش على العالم الخارجي، وذلك كما يلي:

1. **إتساع حجم السوق:** إن الإتحاد الأوروبي يمثل سوقاً يضم أكثر من 500 مليون مستهلك، وهو بذلك يعد أكبر سوق موحد في العالم وفي نفس الوقت هو السوق الأكثر إنفتاحاً على دول العالم، إذ أن المنفحص لإقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي كلا منها على حدى يجد أنها تختلف من حيث حجم السوق، إذ قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال عام 2013 بحوالي 68211 دولار في السويد، وبحوالي 45576 و41687 دولار في بلجيكا وفرنسا على الترتيب، بينما دول أخرى تعاني من إنخفاض القوة الشرائية مثل اليونان وفلندا بحوالي 21825 و13411 دولار على التوالي، أما إذا نظرنا إلى دول الإتحاد الأوروبي ككل فإنها تتمتع بسوق كبيرة، إذ إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 14151 دولار سنة 2000 إلى 28307 دولار سنة 2013، مع إرتفاع عدد السكان من حوالي 487 مليون نسمة إلى حوالي 508 مليون نسمة خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (05): تطور مؤشرات حجم السوق للإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2013)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
عدد السكان (مليون نسمة)	487.484	496.049	499.968	503.296	505.773	508.367
نصيب الفرد من GDP (مليون دولار)	14151.81	23113.63	28476.75	27101.46	29139.87	28307.35

Source: European commission statistical, annex of European economy spring, 2014 p216.

2. **النمو الإقتصادي:** يتميز الإتحاد الأوروبي بإرتفاع معدلات النمو، إذ إرتفع حجم ناتجه المحلي من حوالي 6891.932 مليار دولار سنة 2000 إلى 14380.135 مليار دولار سنة 2013.

الجدول رقم (06): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للإتحاد الأوروبي (2000-2013)

السنوات	2000	2006	2009	2010	2011	2012	2013
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.3	3.4	-4.5	2	1.6	-0.4	0.1

Source :European commission statistical, annex of European economy spring, 2014, p216.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي عرف عدة تذبذبات خلال الفترة (2000-2013)، حيث إرتفع من 2.3% سنة 2000 إلى 3.4% سنة 2006، لتعرف دول الإتحاد الأوروبي إبتداءً من 2008 إنكماشاً في إقتصادياتها، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4% ليزداد الأمر سوءاً سنة 2009 إذ شهد المعدل إنخفاضاً حاداً إلى -4.5%، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى التأثير الكبير للأزمة المالية على الدول الأوروبية، فقد تأثرت العديد من دول منطقة اليورو بالخصائر التي تحملتها مصارفها نتيجة إنكشاف إستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية والضغط المتصاعد على اليورو.

وفي عام 2010 بدأت إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي بالتعافي تدريجياً حيث بلغ معدل النمو 2%، وذلك لإتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى زيادة رؤوس الأموال والسيولة الإحتياطية بالإضافة إلى إنتعاش الإستهلاك الخاص والإستهلاك الحكومي، لينخفض المعدل إلى -0.4% سنة 2012 مقارنة ب 1.6% بفعل أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة اليورو، والتي بدأت شرارتها في اليونان بنهاية عام 2010، إذ أثرت الإجراءات التي إتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك، والتي أثرت على الإقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثره بالسياسات المالية التقشفية المتبعة، وشهد معدل النمو بعض التحسن سنة 2013 مسجلاً معدل 0.1%، وذلك نتيجة تحسن أداء كل من الإقتصاد الألماني والفرنسي، ومساهمة إجراءات وسياسات البنك المركزي الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء في الحد من المخاطر المالية المتصلة بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وساعدت على خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل في الإقتصادات الأكثر ضرراً كاليونان، البرتغال إسبانيا، إيرلندا وإيسلاندا.

**3. معدل التضخم:** بوجود البنك المركزي الأوروبي كوحدة مستقلة يعمل على إستقرار الأسعار وتحقيق مستويات أدنى لمعدلات التضخم ورسم السياسات النقدية للإتحاد الأوروبي، كل هذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في دول منطقة اليورو، ما يعتبر محفزاً للشركات متعددة الجنسيات للإستثمار فيها.

الجدول رقم(07): تطور معدل التضخم في الإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2013)

السنوات	2000	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	3.2	2.3	3.7	1	2.1	3.1	2.6	1.5

Source: European commission statistical, annex of European economy spring, 2014, p216.

بالنسبة لمعدلات التضخم على مستوى الإتحاد الأوروبي، فقد إنخفض من 3.2% سنة 2000 إلى 2.3% سنة 2005، ثم عرف إرتفاع ليصل 3.7% سنة 2008، وفي سنة 2009 إنخفض إلى 1% وذلك في أعقاب الإنكماش في الطلب وإنخفاض الأسعار ومحدودية خلق فرص عمل جديدة في دول الإتحاد الأوروبي الذي سببها الأزمة المالية العالمية، لترتفع سنة 2011 إلى 3.1% وذلك راجع لأزمة الديون السيادية التي مست دول الإتحاد الأوروبي وتأثيرها على المستوى العام للأسعار، أما عن سنة 2013، فنلاحظ تحسن طفيف في الأداء الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي حيث إنخفض معدل التضخم إلى 1.5%.

4. **سعر الصرف:** إن ظهور اليورو ساهم بشكل كبير في تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف في دول منطقة اليورو، فإذا كان شخص يريد الإستثمار في فرنسا ويحتاج مواد أولية من ألمانيا، فإعتماد اليورو في كلتا الدولتين ساهم في تخفيض مخاطر الصرف بين الفرنك الفرنسي والمارك الألماني كما كان سابقا، وذلك من حيث القيمة والوقت، و وجود البنك المركزي الأوروبي الذي يعمل على إستقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية في العالم يثبت مكانة اليورو دوليا، ما يساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول؛  
الجدول رقم(08): تطور أسعار صرف اليورو مقابل بعض العملات للفترة (2000-2012)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الدولار الأمريكي	0.9236	0.9456	1.2441	1.2556	1.4708	1.3257	1.3194
الين الياباني	99.470	1118.06	134.44	146.02	152.45	116.24	113.61
الجنيه الإسترليني	0.6587	0.6219	0.6920	0.6838	0.6843	0.8578	0.8161

Source: eurostat european figures eurostat yearbook european commission, 2012, p72.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ إستقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية، حيث بالرغم من تأثير أزمة الديون السيادية عام 2010 إلا أنه بقي محافظا على إستقراره، وذلك نتيجة إتجاه البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة على اليورو مع إرتفاع قيمته، بهدف خفض كلفة الإقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الإستثمار.  
5. **الإنفتاح الإقتصادي:** تهدف السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق جديدة للمصدرين الأوروبيين والعمال والمستثمرين من خلال إتفاقيات التجارة لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى، ومع بدء تطبيق معاهدة لشبونة في ديسمبر 2009، فقد مهدت الطريق لسياسة الإستثمار الأوروبي وأصبح الإستثمار الأجنبي المباشر بدوره جزءا من السياسة التجارية المشتركة للإتحاد الأوروبي ومن إختصاص المفوضية الأوروبية التي إعتمدت في نوفمبر 2010 أجندة من الحزم السياسية التجارية وركزت على الحد من الحواجز التجارية؛

الجدول رقم(09): تطور التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي للفترة (2005-2013)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	38.1	40.4	41.5	42	36.8	41.1	44	45.7	46.5
الواردات	36.6	39.3	40.1	41.1	35.5	39.7	42.6	43	43.1

Source: European commission statistical annex of European economy spring, 2014, p216.

وفيما يخص المبادلات التجارية الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل الصادرات قد إرتفع من 38.1% سنة 2005 إلى 46.5% سنة 2013، وذلك ببلوغ عدد الدول الأعضاء 27 دولة عضوة بإنضمام كل من رومانيا وبلغاريا، حيث أن الإتحاد الأوروبي يعتبر من أكثر التكتلات الإقليمية تطورا كما يعد أكبر مصدر في العالم، إذ بلغت قيمة صادراته 1.928 مليار دولار لعام 2009 بما يمثل 15.9% من الصادرات العالمية، حيث أن 36.8% منها مصدرة إلى خارج الإتحاد الأوروبي، ليستمر نمو معدل الصادرات إلى الخارج ليصل إلى 46.5% سنة 2013؛

أما بالنسبة لواردات الإتحاد الأوروبي من الخارج، فقد إرتفع معدلها خلال الفترة (2005 - 2008) من 36.6% إلى 41.1%، إذ سجل الإتحاد الأوروبي أكبر قيمة للواردات بـ 2300 مليار دولار بنسبة 18.3% من الواردات العالمية عام 2009 منها 35.5% مستوردة من خارج الإتحاد الأوروبي ليستمر المعدل في الإرتفاع ليصل إلى 43.1% سنة 2013، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الإفتتاح الكبير لإقتصاديات دول الإتحاد الأوربي على العالم الخارجي.

الجدول رقم(10): تطور نسبة التجارة البيئية من التجارة الخارجية الأوروبية (2000-2010)

السنة	2000	2005	2008	2010
الصادرات	67.9	67.7	68	65.6
الواردات	64.4	65.8	63.4	62.5
النسبة الإجمالية	67.7	67.4	67.3	67.2

Source: unctad hand book of statistics ,2011,p55

أما فيما يخص التجارة الأوروبية البيئية، فحسب الجدول نلاحظ إستقرار نسبة التجارة البيئية الأوروبية من التجارة الخارجية في حوالي 67% مع توسع عضوية الإتحاد الأوربي، وتعتبر من أعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن أهمية السوق الداخلية للإتحاد الأوربي بالنسبة للدولة، ما يدل على أن التوجه الإقليمي لدول الإتحاد الأوربي أكبر من توجهها الدولي ما يؤدي إلى التأثير على تجارة الدول غير الأعضاء، وذلك من خلال زيادة الصادرات من الإتحاد إلى الدول غير الأعضاء وإخفاض الواردات.

### ثانياً. الجانب السياسي والإجتماعي:

فيما يتعلق بالجانب السياسي فقد أتاح الإتحاد الأوربي مؤسسات تعمل على توفير الإستقرار السياسي للمنطقة وذلك في صورة مجلس الإتحاد الأوربي، والذي يقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوربي وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني<sup>1</sup>؛ والبرلمان الأوربي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إدارة الشعوب وتجسد إستمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة والإندماج، حيث ينتخب أعضاء البرلمان بالإقتراع المباشر، والذي يشكل مع مجلس الإتحاد الأوربي السلطة التشريعية له وتوصف بأنها واحدة من أقوى الهيئات التشريعية في العالم<sup>2</sup>؛ إضافة للمفوضية الأوروبية، والتي تعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوربي، ولها الحق في تقديم مقترحات القوانين الخاصة بالسياسة المشتركة، وهي المسؤولة عن حماية الإتفاقيات بالإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة وتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الإتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص97.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص97.

<sup>3</sup> حسين نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ص189-190.

كما تم إنشاء مجلس وزراء المالية والإقتصاد الذي يقرر السياسة المشتركة بين الدول الأعضاء، ويتغير حسب القطاعات الإقتصادية والإجتماعية التي يتم التداول حولها في هذا المجلس<sup>1</sup>.

### ثالثا. الجانب التنظيمي:

إن من بين الفوائد الرئيسية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للشركات والشركاء الإقتصاديين هو شفافية الأنظمة مع إطار تنظيمي وقانوني آمن للإستثمار، إذ أوجد الإتحاد الأوروبي مؤسسات تعمل على ضمان تطبيق القوانين والتنسيق فيما بينها بما في ذلك القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه المؤسسات محكمة العمل الأوروبية التي تعتبر الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، وتتكون المحكمة من قاضي لكل دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية والتنظيمية، وهي بهذه الصفة تلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل والإندماج الأوروبي حيث تتولى مراقبة تطبيق وتفسير المعاهدات والأعمال القانونية<sup>2</sup>.

عمل الإتحاد الأوروبي منذ بدايته على توفير متطلبات إقامة سوق موحدة تقوم على حرية إنتقال عوامل الإنتاج ولأجل ذلك إتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات لتحرير السوق من مختلف العقبات، وذلك كما يلي<sup>3</sup>:

**1. في مجال حركة السلع والبضائع:** ظهرت عقبات فنية ظلت تعيق حركة التبادل الحر للسلع على الرغم من قيام إتحاد جمركي منها ما يتعلق بتحديد المواصفات والمعايير، ومنها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والفنية وما يتعلق بتحرير سوق الأعمال؛

وفيما يتعلق بمشكلة المواصفات، عملت مؤسسات الإتحاد الأوروبي على تقليل التباين بين التشريعات من دولة إلى أخرى في هذا المجال من خلال توحيدها، فقامت بوضع معايير ومواصفات فنية متفق عليها وإصدار تشريعات ولوائح وتوجيهات في هذا الإتجاه، وقد صدر عن هذه المؤسسات 250 توجيها إستهدف تحقيق الإنسجام بين التشريعات المتعلقة بالمواصفات والمعايير الفنية المطبقة للدول الأعضاء، وتغيير عدد كبير منها لتتماشى مع التطورات التكنولوجية؛ كما تم منع التمييز بين السلع، أي أنه يتعين على الدول الأعضاء عدم قطع الطريق أمام دخول أي من المنتجات المنافسة إلى أسواقها بسبب إختلافات طفيفة، أي أنه يحق لأي منتج في دولة عضو أن يطرح منتجاته دون تمييز في أسواق كافة الدول الأعضاء؛

ولأجل تحقيق الإنسجام في تشريعات الدول الأوروبية المتعلقة بالشروط والمواصفات الفنية للسلع، لجأ المجلس الأوروبي إلى تشكيل لجان فنية مختصة تقوم بالإتصال مع الهيئات الوطنية المعنية بتحديد المعايير والمواصفات والشروط الفنية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية والإتفاق على معايير وأنماط أوروبية موحدة، ومنح هذه اللجان سلطة إصدار شهادات مطابقة للمواصفات والمعايير الأوروبية والسعي لدى الدول الأعضاء للإعتراف بها؛

<sup>1</sup> فريد راغب النجار، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004، مصر، ص 28.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 29.

<sup>3</sup> عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي-دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 39-44.

وعن مشكلة براءات الإختراع وحقوق التأليف، أسفرت جهود الجماعة الأوروبية عن طرح علامة تجارية أوروبية تعتبر وسيلة لتقديم حماية موحدة صالحة لتغطية منتجات الدول الأوروبية الأعضاء، وعالجت مؤسسات الإتحاد الأوروبي مشكلة الأعمال والمنشآت العامة، وشرعت منذ التسعينات بإيجاد قدر أكبر من الإنسجام بين اللوائح الوطنية المنظمة للنشاط الإقتصادي في الدول الأعضاء، وتمكنت من الإنتهاء من تحرير سوق المنشآت العامة بحلول 1993.

**2. في مجال إنتقال عنصر العمل:** عرف إنتقال عنصر العمل على المدى القصير في الإتحاد الأوروبي عدة تأثيرات سلبية نظرا لوجود إختلافات كبيرة في درجة التقدم والنمو الإقتصادي بين الدول الأعضاء في بعض الفترات خصوصا بعد إنضمام دول جديدة أقل تقدما مثل: إيرلندا، ليتوانيا وإستونيا... إلخ، ولأجل مواجهة ذلك عملت مؤسسات العمل الأوروبي المشترك على تنسيق السياسات الإجتماعية بين الدول الأعضاء، وتبني سياسات مشتركة من أجل ضمان حرية إنتقال العمالة، إذ منحت للعامل حرية الإنتقال بحثا عن العمل وحرية الإقامة، إذ أصبحت حقوق الإقامة والإنتقال بحرية في أي من الدول الأعضاء متاحة لكل العاملين داخل دول الإتحاد الأوروبي دون إستثناء إعتبارا من سنة 1994.

**3. في مجال الخدمات وحركة رؤوس الأموال:** أولت مؤسسات الإتحاد الأوروبي إهتماما بتوحيد سوق الخدمات إذ ركزت على الخدمات التي تقدم تحت إشراف مباشر أو في ظل رقابة صارمة من قبل السلطات العامة، مثل الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين والبورصة، لتأثيرها المباشر والبالغ الأهمية في بقية قطاعات الإقتصاد والتي قامت على أساس "مبدأ الإعتراف المتبادل"، أي الإعتراف رسميا لمؤسسة مالية بتقديم خدماتها لدولة معينة يجعل من حقها تلقائيا تقديم الخدمة نفسها لبقية الدول الأعضاء؛

وصدرت العديد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتوطين خدمات البنوك، التأمين، البورصة، إدارة المحافظ والأوراق المالية، إضافة إلى صدور مجموعة من القواعد واللوائح الهادفة للتنسيق بين التشريعات الوطنية المنظمة للعمل في هذا المجال من أجل الوصول إلى التوحيد الكامل لسوق الخدمات، ونفس الشيء بالنسبة لتوحيد سوق رأس المال إذ عملت المؤسسات الأوروبية على ضمان سهولة إنسياب رأس المال دون عوائق، كما بذلت جهود أخرى في بعض القطاعات والمجالات المرتبطة بقطاع الخدمات، مثل قطاع المواصلات والإتصالات، وذلك من خلال إنشاء شبكة مواصلات وإتصالات أوروبية موحدة تربط أجزاء السوق الأوروبية الموحدة؛

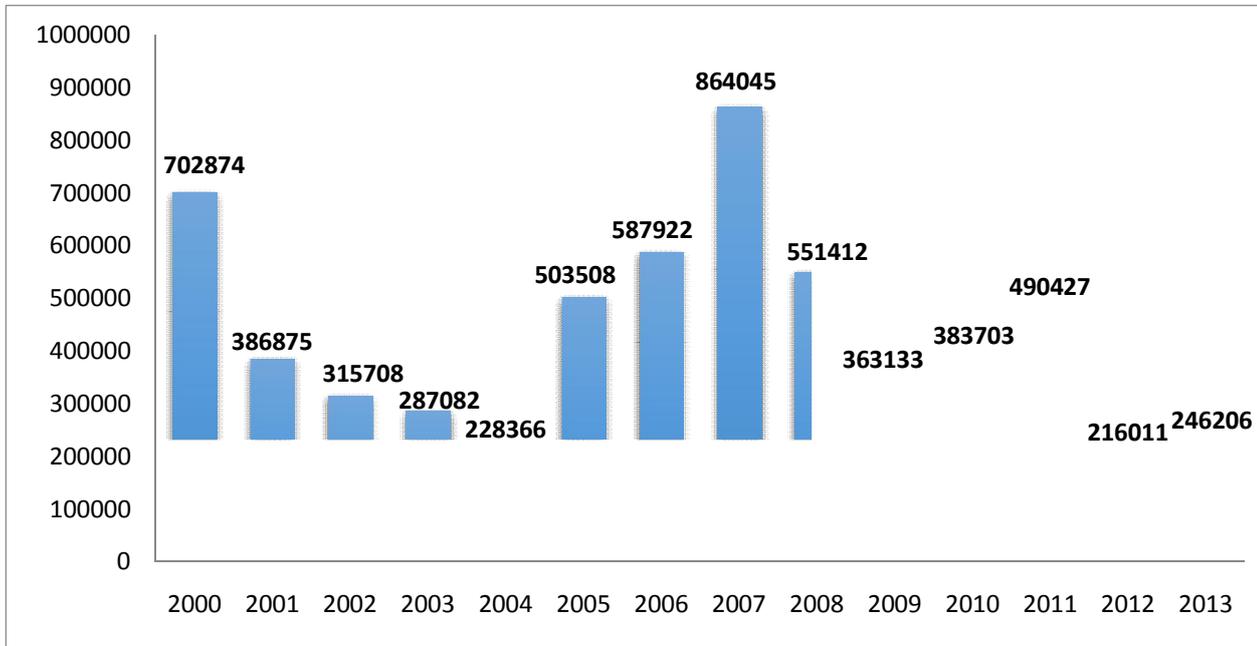
كما قامت مؤسسات الإتحاد الأوروبي من خلال عقد إتفاقية "شنجن" التي أصبحت قيد التنفيذ في 26 مارس 1995، بإتخاذ إجراء تنسيق الضرائب بما في ذلك قواعد الضرائب غير المباشرة والرسم على القيمة المضافة التي ألغت الحدود أمامها حيث يتم تحصيلها في بلد الشراء<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> محمود الإمام محمد، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998، ص ص 147-148.

إضافة إلى ذلك فإن الإتحاد الأوروبي أنشأ بنك الإستثمار الأوروبي وهو مؤسسة مستقلة تتعامل مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي والعام بتقديم القروض والضمانات لتحقيق التنمية داخل الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>. من خلال ما سبق، يلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تتميز بإرتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، إتساع السوق المحلي، إنفتاحها التجاري على العالم الخارجي، إنخفاض معدلات البطالة والتضخم وإستقرار في سعر صرف اليورو بالرغم من الأزمات التي مر بها، إضافة لتوفر الأيدي العاملة وإنخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول الإتحاد الأوروبي، هذا ما يؤدي ويساعد على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحيتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخوف دول الإتحاد الأوروبي من هروب رؤوس الأموال إلى خارج الإتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(03): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2013)

الوحدة مليون دولار



Source: UNCTAD, FDI/TNC database [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)

من خلال الشكل نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإتحاد الأوروبي واصلت نموها سنة 2000 وعلى غرار السنوات السابقة، حيث بلغت التدفقات الوافدة من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها مستوى قياسي بلغ 702 مليار دولار مرتفعة بذلك بنسبة 39.28% مقارنة بسنة 1999، حيث تبقى هذه الإستثمارات منجزة بفعل عمليات الإندماج والتملك الدولية التي مثلت 88% من حجم التدفقات العالمية الإجمالية سنة 2000؛

<sup>1</sup> عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية " تجربة التكامل والوحدة"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986 ص 99.

لتعرف التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر تراجع كبير سنة 2001 إلى حوالي 368 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى تباطؤ الإقتصاد العالمي مما أثر على سلوك الشركات متعددة الجنسيات، إذ لم تتعدى القيمة الإجمالية للنشاطات المنجزة سنة 2001 حوالي 594 مليار دولار، والتي لم تمثل إلا نصف الرقم المسجل سنة 2000، وفي سنة 2002 إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للإتحاد للمرة الثانية على التوالي مسجلة إنخفاضاً قدره 16.82% حيث بلغت 315 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ضعف إمكانيات إعادة الإنتعاش الإقتصادي على المدى القصير على الأقل، ثم لتواصل الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الإنخفاض سنة 2003 ثم سنة 2004 على التوالي، وذلك بنسبة 20.55% عنه سنة 2003؛

أما سنة 2005، فعرفت تدفقات معتبرة وذلك بنسبة نمو قدرت بحوالي 120% عنه سنة 2004، حيث يفسر هذا الإرتفاع في حجم التدفقات بتضاعف عمليات الإندماج والتملك في دول الإتحاد الأوروبي ثم تواصل الإرتفاع لتصل إلى 588 مليار دولار سنة 2006، ثم سنة 2007 بمعدل نمو قدر بـ 47.18% إلى 864 مليار دولار متجاوزة بذلك المستوى القياسي الذي بلغته سنة 2000، كما أن تأثير الأزمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإتحاد الأوروبي كانت أقل إذ بلغت نسبة الإنخفاض 33% مقارنة بـ 60% و 51% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛

ثم سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإتحاد الأوروبي إرتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت نسبة الإرتفاع سنة 2011 حوالي 28%، متجاوزة بذلك مرحلة ما قبل الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، وذلك للمرة الأولى بالرغم من إستمرار آثار الأزميتين إضافة إلى حالة عدم اليقين الإقتصادي؛

ثم شهدت دول الإتحاد الأوروبي زيادة ملحوظة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تلقت رقماً قياسيماً من هذه الإستثمارات بلغ نحو 246 مليار دولار خلال عام 2013 بزيادة سنوية قدرها 14%، وتوفر المشاريع التي يقارب عددها 40 ألف مقارنة مع 38 ألف في 2012 بما يتيح نحو 166 ألف فرصة عمل.

### الخلاصة :

المناخ الإستثماري مفهوم مركب ومتطور ومعقد يعكس التغيرات السياسية، الإقتصادية، القانونية، التنظيمية والتكنولوجية في الدولة المضيفة، ولا يمكن الوصول إلى مناخ إستثماري ملائم دون تكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنى التحتية المناسبة ، كما يقيم المناخ الإستثماري بعدد من المؤشرات التي تعبر عن نظرة المحللين الإقتصاديين ورجال الأعمال التي يتم من خلالها اتخاذ القرار الإستثماري المناسب.

تحتاج الدول التي ترغب في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين البنى التحتية وتبسيط القوانين والتشريعات المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك تعزيز مناخ الأعمال والإستثمار وتقوية إستقرار الإقتصاد الكلي إضافة إلى إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الإقتصادية وتسهيل ممارسة الأعمال لجذب عدد أكبر من الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار فيها.

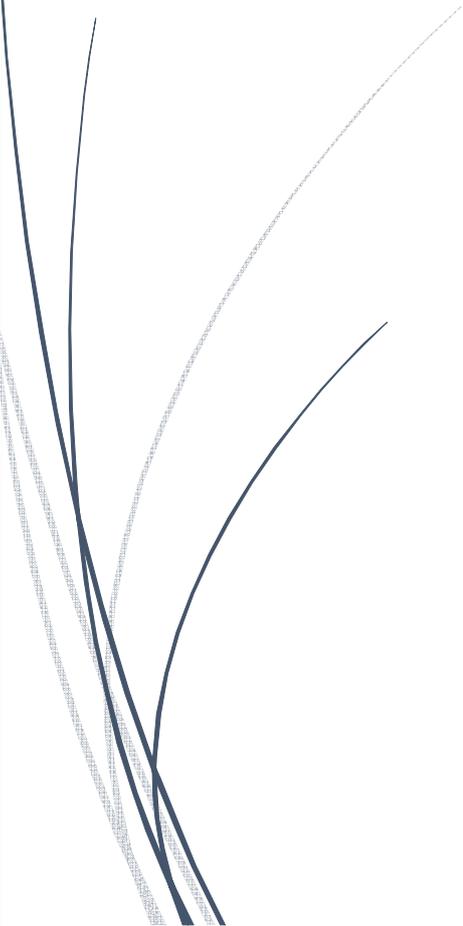
كما أن الدخول في تكامل إقتصادي يعد ضروري من أجل توفير عوامل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أجل معاصرة التغيرات الإقتصادية العالمية وخاصة ما يتعلق بالعملة الإقتصادية فالدولة منفردة اليوم لا يمكن لها أن تحقق ما يمكن تحقيقه عند إنضمامها إلى التكتل الإقتصادي الذي يمكنها من تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الإقتصادية.

إذ إتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود به عليها، والتي من بينها توفير المناخ الملائم لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تساهم في رفع أداءها الإقتصادي، وخير مثال على ذلك الإتحاد الأوروبي الذي حقق نجاحا باهرا في مسيرة التكامل الإقتصادي بوصوله إلى الوحدة النقدية وتزايد عضويته، الشيء الذي جعل منه قوة إقتصادية تنافس أقوى الإقتصاديات بالعالم.

الفصل الثالث

# الفصل الثالث

## مناخ الإستثمار في الدول العربية





**تمهيد:**

مع إحتدام المنافسة بين مختلف دول العالم على جذب التدفقات الرأسمالية الأجنبية، أدركت معظم الدول العربية حتمية إحداث تغييرات في سياسات الإستثمار عموماً وسياسات جذب الإستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص، وذلك من أجل تنظيم محكم وتوجيه صائب لتلك الإستثمارات لأجل تعزيز خطط وبرامج التنمية، بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الإستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف. كما أدركت الدول العربية أن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على الحوافز فقط بل على عوامل كثيرة منها الأداء المؤسسي، الإستقرار الإقتصادي والسياسي، حجم السوق، توافر الموارد البشرية والمادية وأداء الخدمات اللوجستية... إلخ، والتي تعكس بصفة عامة ملائمة المناخ الإستثماري فيها.

وفي ظل ما تعانيه الدول العربية من إنعكاسات الأوضاع الإقتصادية الدولية، وما تفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الإقتصادية المعاصرة والتكتلات الإقتصادية، والإنتفاع بالمزايا والفوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الإقتصادي، ما كان إلا حذو الدول العربية في إتجاه التكامل الإقتصادي، إذ أن هذا الأخير لا تكمن أهميته في أنه وسيلة لتحقيق الوحدة الإقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي فقط، وإنما هو وسيلة للوصول لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العالم العربي قطرباً وقومياً، فهو يعمل على معالجة مشكلة التأخر الإقتصادي والإجتماعي التي تعاني منها معظم الدول العربية، كما أنه يسمح بتفعيل التعاون العربي المشترك في مجال الإستثمار.

وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى:

- المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية؛
- المبحث الثاني: الجهود العربية لتشجيع الإستثمار؛
- المبحث الثالث: التكامل الإقتصادي العربي وأثره على عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية

إن الدول العربية وباعتبارها من الدول النامية همها الوحيد هو تحقيق التنمية الإقتصادية، والذي يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويلها، حيث تعمل الدول العربية جاهدة من أجل جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تهيئة المناخ الإستثماري بجميع مكوناته، وذلك من أجل التأثير في المستثمرين الأجانب وإقناعهم بالإستثمار فيها.

### المطلب الأول: المكونات الإقتصادية للمناخ الإستثماري في الدول العربية

تتسابق الدول العربية للحصول على أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تحسين بيئة أداء الأعمال والعمل على إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية، وهذا ما سيتم تحليله بالتركيز على مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي في الدول العربية.

#### الفرع الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي

تتشارك أغلب إقتصاديات الدول العربية في وجود إختلالات هيكلية كانت ناتجة عن أسباب تاريخية وتمثل المؤشرات الداخلية للدول العربية فيما يلي:

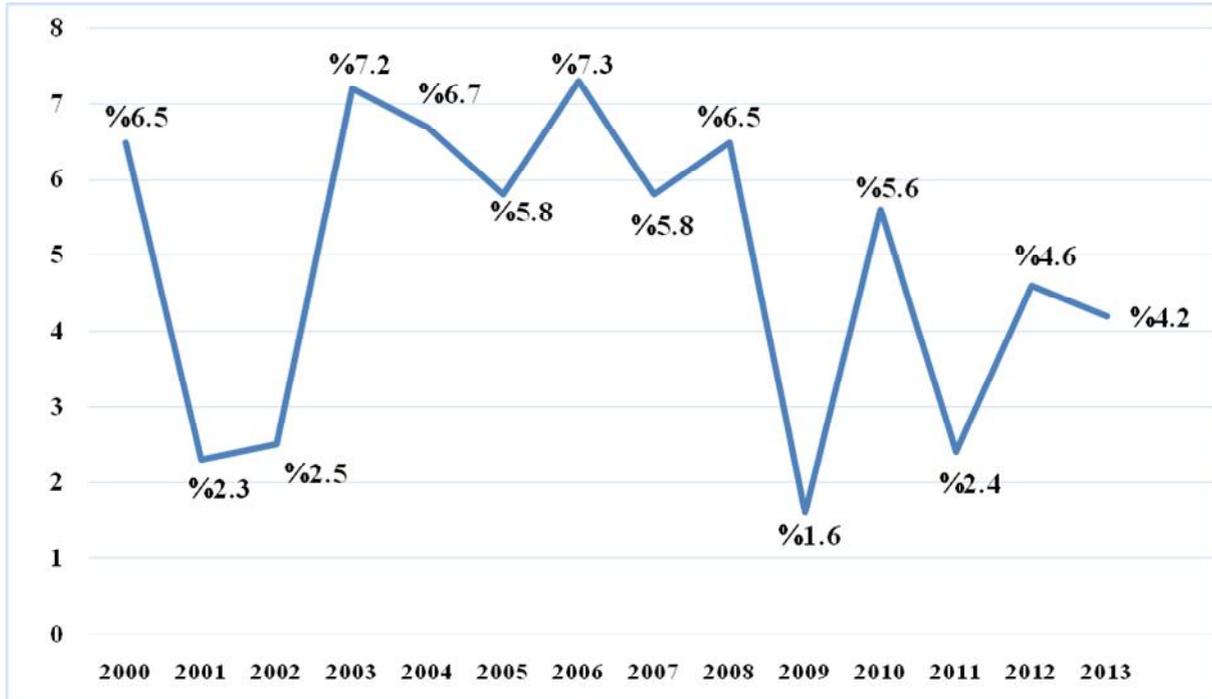
#### أولاً. النمو الإقتصادي:

عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة، حيث إنخفض من 6.5% سنة 2000 إلى 2.3% سنة 2001، ليرتفع حتى وصل 7.3% سنة 2006 وذلك راجع لأثر إرتفاع أسعار النفط، ثم إنخفض سنة 2007 إلى 5.8% متأثراً بالضغوط التضخمية في المنطقة العربية، وبالرغم من بداية إنتشار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واصلت غالبية الدول العربية تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي حيث بلغت نسبة 6.5% سنة 2008 وكما كان متوقعا إمتداد تأثيرات الأزمة المالية العالمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية، وقد كان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول العربية محدود نسبيا، إذ تراجع معدل النمو من 6.5% سنة 2008 إلى 1.6% سنة 2009؛

أما سنة 2010 فقد إرتفع معدل النمو إلى 5.6% وذلك لإرتفاع أسعار النفط وإنتعاش الإقتصاد العالمي ليتراجع إلى 2.4% سنة 2011، وذلك نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي في عدد من الدول العربية التي عرفت تحولات سياسية وإضطرابات خلال العام إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، ليرتفع معدل النمو الحقيقي إلى 4.6% سنة 2012، ثم ينخفض إلى 4.2% سنة 2013 وذلك نتيجة إنخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية لإنخفاض أسعارها العالمية، ومن جهة أخرى إستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

وعلى صعيد معدلات النمو الإقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدة خلال عام 2013، فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية ماعدا ليبيا التي حققت إنكماش في نمو ناتجها الحقيقي بمعدل 2.5%، وقد تصدرت موريتانيا كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 6.4% تليها اليمن بمعدل 6% ثم قطر بمعدل 5.2% وتلتها عمان بمعدل 5.1%، وتراوح معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 5% المسجلة في جيبوتي و0.82% المسجلة في الكويت.

الشكل رقم (04): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للفترة (2000-2013)



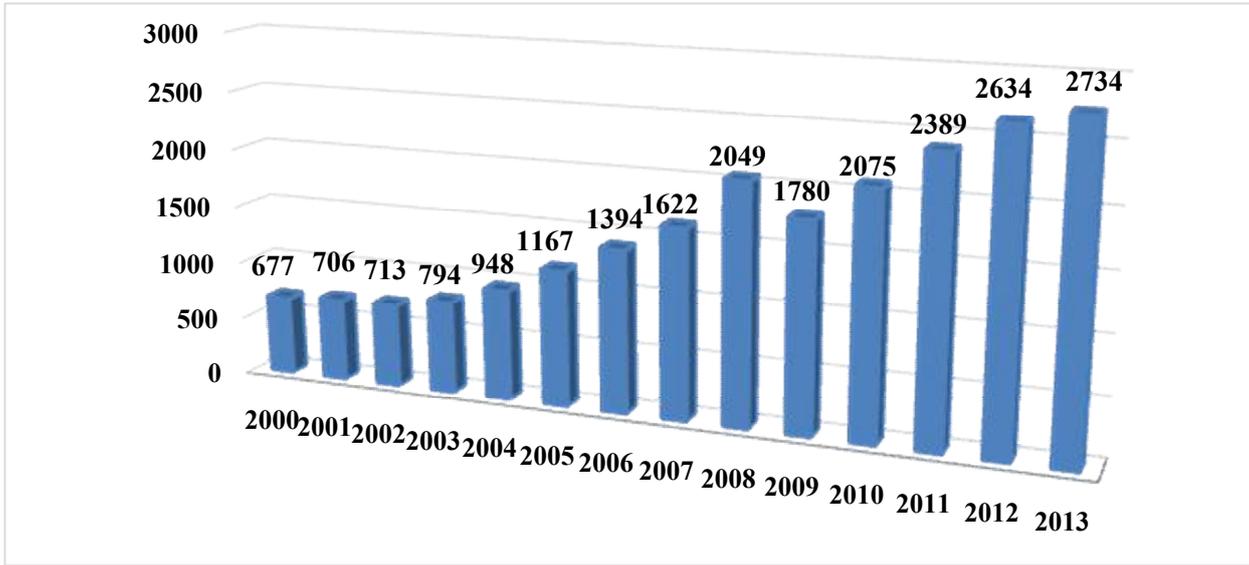
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 23.

#### ثانيا. الناتج العربي:

أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد إرتفع من 677 مليار دولار سنة 2000 إلى 2049 مليار دولار سنة 2008، ثم إنخفض إلى 1780 مليار دولار سنة 2009، وذلك لتأثير الأزمة المالية العالمية ليصل إلى 2389 مليار دولار خلال عام 2011، ثم إلى 2734.1 مليار دولار سنة 2013، وذلك بمعدل نمو بلغ نحو 3.8% عنه سنة 2012، وهو أدنى معدل نمو سجلته الدول العربية كمجموعة منذ سنة 2011، ويعود ذلك لعدة أسباب منها إنخفاض كميات إنتاج النفط في معظم الدول العربية لتراجع أسعاره عالميا، والآثار السلبية للإضطرابات السياسية في عدد من الدول على الأداء الإقتصادي للمنطقة العربية ككل.

الشكل رقم (05): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دولار



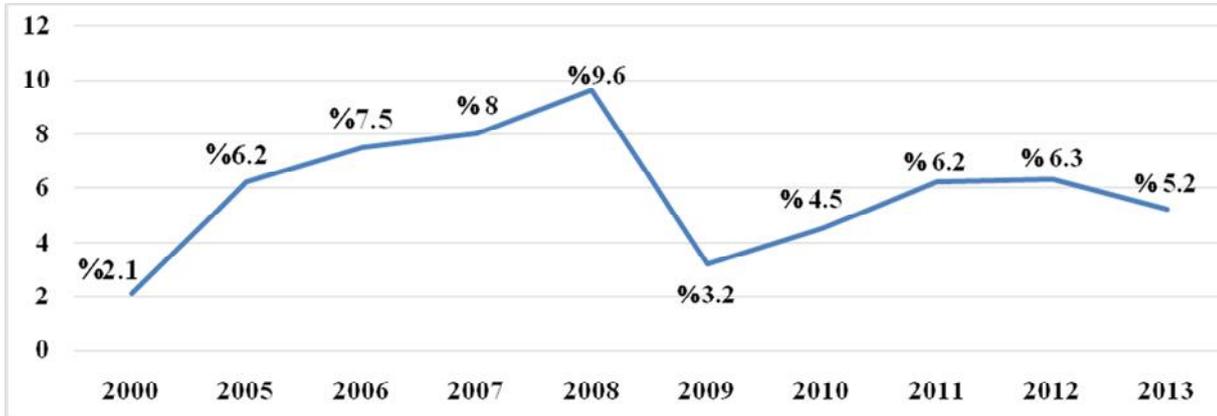
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، ص 16 والتقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، ص 23.

ثالثا. معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم من 2.1% عام 2000 إلى 6.2% عام 2005 ثم إلى 9.6% سنة 2008 بسبب زيادة حجم النشاط الإقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط وزيادة الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى إرتفاع أسعار العقار وأسعار الأسهم، ثم تراجع معدل التضخم بنسبة كبيرة إلى 3.2% سنة 2009، وذلك يعود لتداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفتها من آثار سلبية على الإقتصاد العالمي؛

لترتفع سنة 2011 إلى 6.2% بسبب الإنتعاش الطفيف في معدلات الطلب المحلي الكلي، ثم شهدت معدلات التضخم في الدول العربية إنخفاضاً إلى 5.2% عام 2013 مقارنة بـ 6.3% سنة 2012، وذلك تماشياً مع الإتجاهات الدولية لتغيير معدلات التضخم على المستوى العالمي بما يعكس الإنخفاض المسجل في أسعار عدد من السلع الأساسية والنفط، وبالرغم من إنخفاض معدلات التضخم في إحدى عشرة دولة عربية إلا أنها إتجهت نحو الإرتفاع في تسع دول أخرى، إذ سجل أعلى معدل للتضخم في السودان بنسبة 36.5%، واليمن بنسبة 11.1% ثم مصر بنسبة 6.9% تليها تونس بنسبة 6.1%.

الشكل رقم (06): تطور متوسط معدل التضخم للدول العربية خلال الفترة (2000-2013)

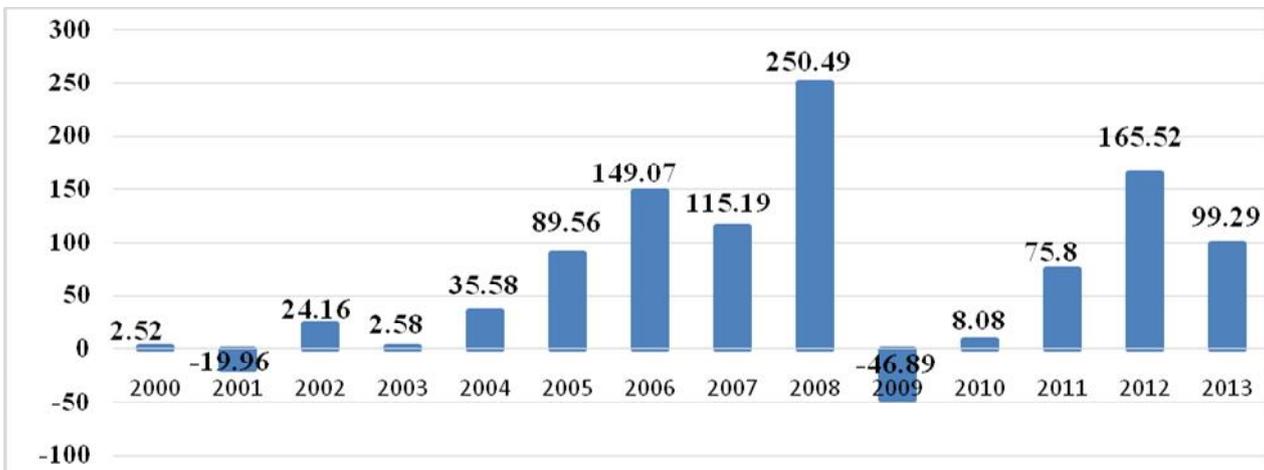


المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، ص 26.  
رابعا. الموازنة العامة:

حققت الموازنة العامة المجمعة للدول العربية عجزا بلغ حوالي 20 مليار دولار سنة 2001 وذلك راجع بالدرجة الأولى لإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بحوالي 5% عن سنة 2000 بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية، وبالرغم من إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 إلا أن الموازنة العامة لم تحقق سوى فائض قدره 2.58 مليار دولار، ليستمر الفائض في الإرتفاع حتى وصل إلى حوالي 250 مليار دولار سنة 2008، مدفوعا بالإرتفاع الكبير في الإيرادات النفطية جراء الإرتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، ليتحول إلى عجز بقيمة 46.89 مليار دولار عام 2009 متأثرا بتراجع الإيرادات النفطية للدول العربية، ليعود الفائض إلى حوالي 165 مليار دولار عام 2012 نتيجة لتحسن المالي لبعض الدول العربية ونمو الإيرادات النفطية، ليتراجع سنة 2013 إلى 99 مليار دولار.

الشكل رقم (07): تطور متوسط الفائض أو العجز في الموازنة التجميعية للدول العربية خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، الملحق 6/6 ص 136  
وتقرير 2010 الملحق 6/6، ص 372، وتقرير 2014، الملحق رقم 10/6، ص 408.

## الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي

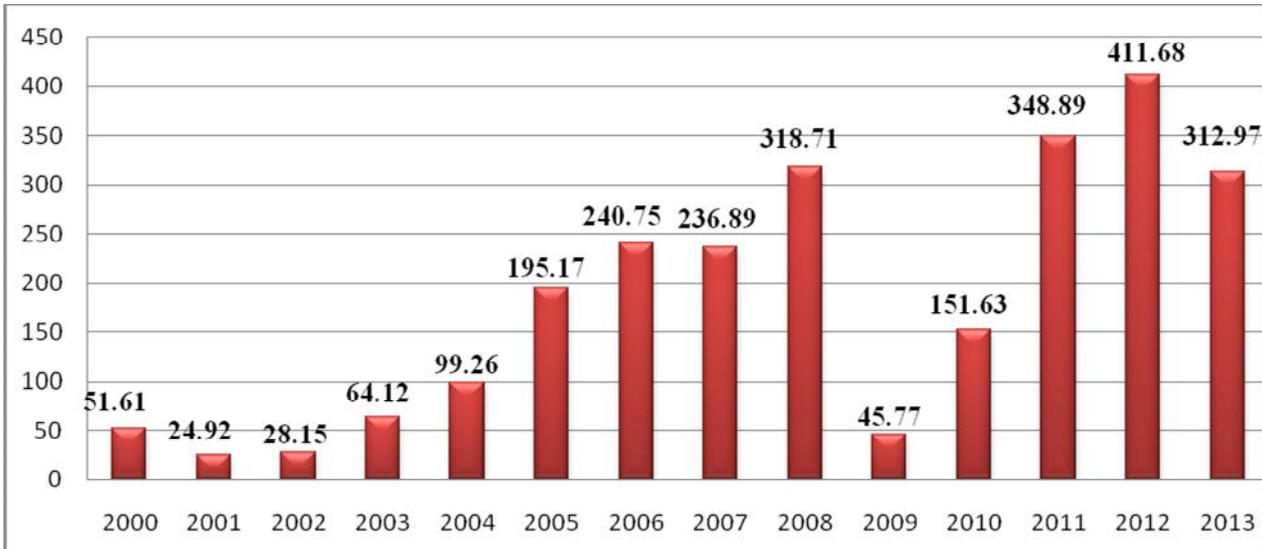
وسيتم التطرق إلى هذه المؤشرات كمايلي:

### أولا. الحساب الجاري:

يتزايد إهتمام المستثمر الأجنبي بحالة ميزان الحساب الجاري، وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا العجز مستداما أم لا، إذ أن حالة إستدامة العجز يؤدي بالدولة إلى إتخاذ إجراءات خاصة بتحويل رؤوس الأموال وأرباح المستثمرين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

الشكل رقم(08): عجز أو فائض في الحساب الجاري في الدول العربية خلال الفترة(2000-2013)

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، الملحق رقم 1/9 ج ص 190، تقرير 2010، الملحق رقم 1/9 ج ، ص 396، تقرير 2014، الملحق رقم 1/9 ج، ص 442.

من الشكل رقم (08) نلاحظ إرتفاع الفائض في رصيد الحساب الجاري للدول العربية ككل من 51.61 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 240 مليار دولار سنة 2006، وذلك نتيجة الإرتفاع الملموس في فائض الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية الذي بلغ حوالي 301 مليار دولار بالرغم من زيادة العجز في ميزان الخدمات الدخل وصافي التحويلات.

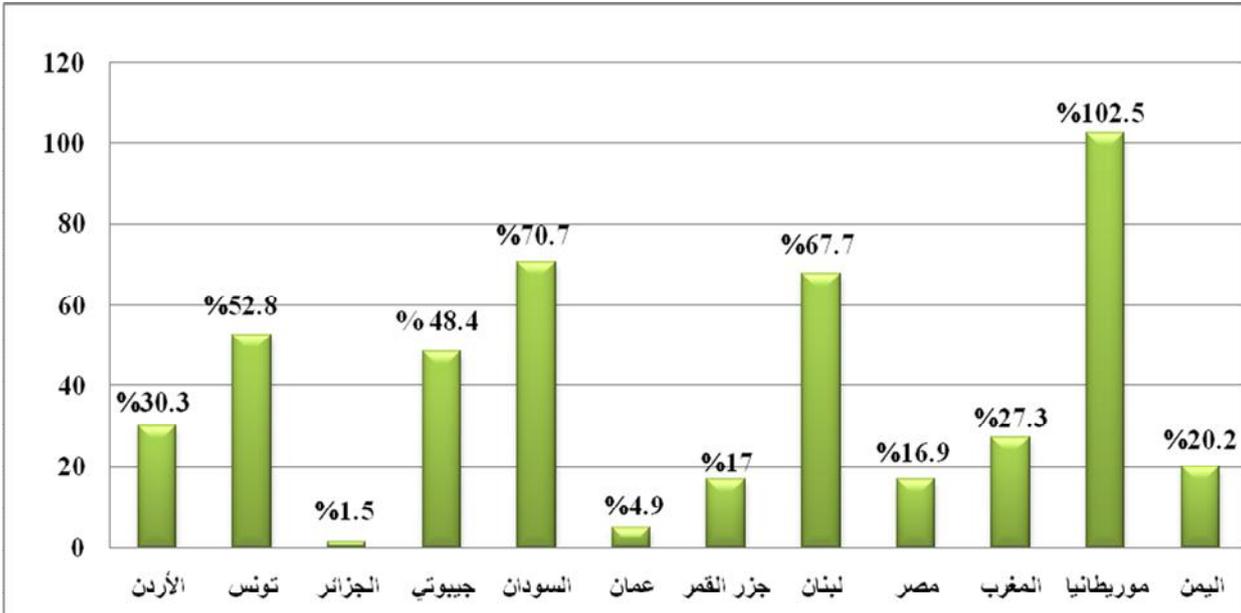
ليستمر التحسن في الحساب الجاري ليحقق فائضا قدره 348 مليار دولار سنة 2011 ثم 411 مليار دولار سنة 2012، ويعود التحسن في رصيد الحساب الجاري ككل أساسا إلى تحقيق مستويات قياسية في فائض الميزان التجاري لمجموعة من الدول العربية لسنتي 2011 و2012 بحوالي 497 مليار دولار و580 مليار دولار على التوالي، وذلك نتيجة نمو الصادرات النفطية بسبب إرتفاع أسعارها العالمية لينخفض سنة 2013 إلى حوالي 312 مليار دولار.

ثانيا. المديونية الخارجية:

على صعيد المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 43.2% سنة 2000 إلى 34.4% سنة 2005 ثم إلى 22.7% سنة 2007، ليستمر في الإنخفاض إلى حوالي 20.4% سنة 2011، ليرتفع إلى 22.3% سنة 2013؛

والملاحظ أن تحسن مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليس مرجعه إنخفاض المديونية الخارجية للدول العربية، بل لزيادة الناتج العربي، هذه الأخيرة عرفت زيادة كبيرة خلال الفترة، إذ ارتفعت من 143 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 203 مليار دولار سنة 2013، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى لجوء العديد من الدول المقترضة إلى التمويل الخارجي لتمويل العجز المتزايد في إقتصادياتها نتيجة تأثرها بالأزمة المالية العالمية، وكذلك تداعيات التحولات السياسية في بعض الدول المقترضة ما انعكس سلبا على ماليتها العامة وارتفاع أسعار النفط الذي أثر سلبا على الدول العربية المستوردة بالإضافة إلى إنخفاض حجم المنح الخارجية التي تغطي جزءا من العجز في مالية الحكومة في عدة دول عربية مقترضة، مع إستمرار السياسة المالية المتحفظة للدول الصناعية وخاصة دول منطقة اليورو جراء أزمة الديون السيادية، وتأثر قيمة المديونية الخارجية للدول المقترضة نتيجة التغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

الشكل رقم(09): نسبة الدين الخارجي من الناتج في الدول العربية لعام 2013



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، ص 450.

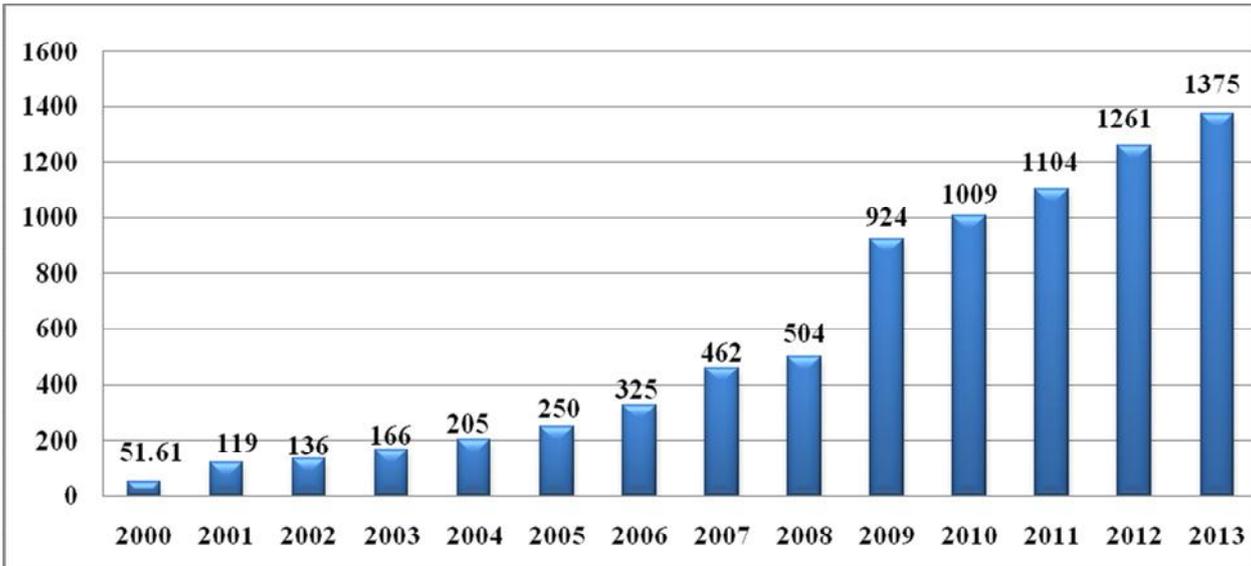
تشير البيانات في الشكل إلى وجود 07 دول في مأمن من المديونية الخارجية أي أنها تتميز بالقدرة على الوفاء بالديون الخارجية، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الدين الناتج المحلي الإجمالي حاجز 48% لعام 2013، في حين توجد 4 دول عربية تتراوح بين 48.4% إلى 70.7%، ودولة تبلغ فيهما النسبة 102.5% وهي موريتانيا.

### ثالثاً. الإحتياطيات الدولية:

من خلال الشكل أدناه يلاحظ أن الإحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية، قفزت من 51.61 مليون دولار سنة 2000 إلى 1375 مليار دولار عام 2013 وذلك بحوالي 27 مرة. ونتيجة لإرتفاع الإحتياطيات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة المحققة في الواردات، فقد زادت نسبة تغطية الإحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية لتحقق مستوى 20.3 شهر عام 2013 مقابل 10.8 شهر مسجلة سنة 2000.

فقد سجلت مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط زيادة في الإحتياطيات الرسمية بنسبة 9.1% لتصل إلى حوالي 1277 مليار دولار عام 2013، ما يمثل 92.87% من مجموع الإحتياطيات الرسمية المسجل خلال السنة ويرجع الإرتفاع الكبير في مؤشري الجزائر والسعودية إلى أموال الصناديق السيادية ضمن الإحتياطيات الدولية. الشكل رقم(10): تطور الإحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية خلال الفترة (2000-2013)

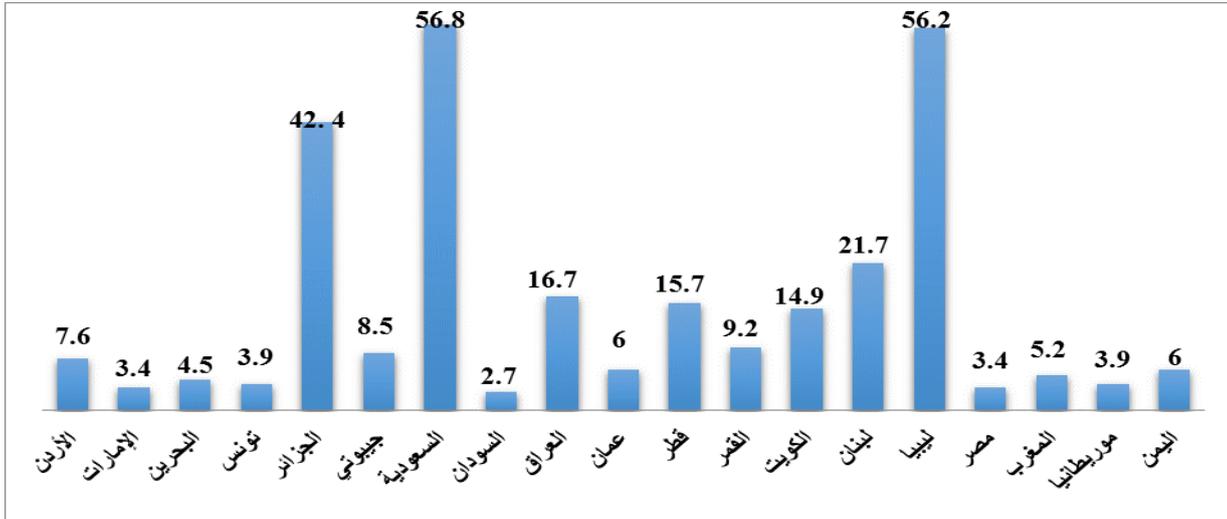
الوحدة مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، الملحق رقم 4/9، ص203 تقرير 2010، الملحق رقم 4/9، ص400، تقرير 2014، الملحق رقم 4/9، ص446.

وعلى صعيد نسبة تغطية الإحتياطيات الرسمية للواردات خلال عام 2013، تشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطيها واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور بينما توجد 06 دول تتراوح نسبة تغطية إحتياطاتها الرسمية ل وارداتها ما بين 2.7 و 4.5 شهر.

الشكل رقم (11): تطور تغطية الإحتياطات الرسمية للواردات في الدول العربية بالشهر لعام 2013 الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، الملحق رقم 5/9 ص 447.

ومن خلال عرض مؤشرات الأداء الإقتصادي للدول العربية يتبين بأن السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية برغم تباينها، إلا أنها لم تحقق ما كان مرجوا منها، وترجع بعض التطورات الإيجابية الواردة سابقا إلى ارتفاع أسعار النفط، وتأثيرها في تحسين أداء الدول النفطية، وبالتالي المنطقة العربية ككل نظرا للوزن الكبير لمؤشرات الدول النفطية على باقي الدول، حيث تنتج الدول العربية مجتمعة سنوياً ما يقارب 2.1% من إنتاج العالم، غير أن كندا لوحدها تشكل الدولة السابعة الأغنى في العالم بإنتاجها نحو 2.3% من الناتج العالمي، إذ أن هذه الدولة حققت ذلك نتيجة إنضمامها لتكتل الناftا.

### المطلب الثاني: المكونات السياسية للمناخ الإستثماري في الدول العربية

الجانب السياسي في الدول العربية كجانب ذو خصوصية من أوجه عدة، فالدول العربية لاتزال بعيدة عن الممارسات السياسية الحديثة التي فرضتها البيئة الجيوسياسية العالمية، وخاصة ظاهرة العولمة، التطور التكنولوجي وضغوط المنظمات الدولية، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في مجال إصلاح جوانبها السياسية؛ إلا أن العالم العربي لازال لليوم يعاني من<sup>1</sup>: ضعف الارتقاء بالإصلاحات السياسية لعدم إشراك القوى الفاعلة والكفاءات في رسم السياسات الاقتصادية والسياسة الصحيحة، وعدم إمكانية معالجة السلبات وكشف الممارسات الفاسدة كغياب حرية التعبير وضعف استقلال جهاز القضاء؛ التفكك والمشاكل الحدودية بين الدول العربية والانقلابات السياسية والثورات الشعبية في المنطقة العربية التي ساهمت في توقف الحركة والنشاط الاقتصادي بها لعدة أشهر كاليمن، مصر، تونس ليبيا حيث أن وكالات التصنيف الائتماني العالمية قامت بخفض التقييمات السيادية لـ 8 دول عربية منذ بداية عام 2011.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص ص 45-46.

### المطلب الثالث: المكونات الاجتماعية للمناخ الإستثماري في الدول العربية

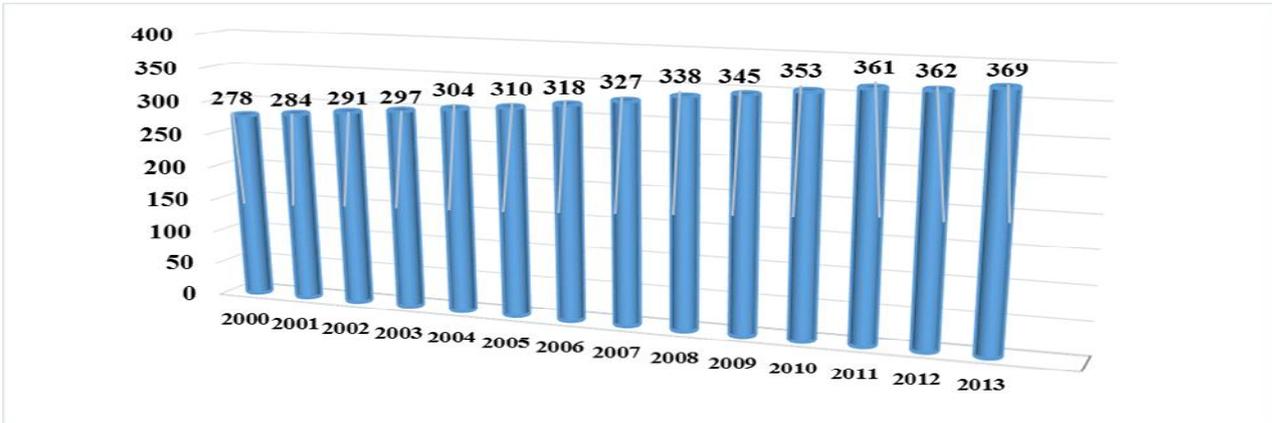
سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات التي تعكس التطورات الاجتماعية في الدول العربية، من خلال تطور كل من عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا تطور معدلات البطالة.

#### الفرع الأول: عدد السكان

إرتفع عدد السكان في الدول العربية من 278 مليون نسمة عام 2000 إلى حوالي 370 مليون نسمة عام 2013، مع ملاحظة وجود تركيز في 7 دول هي: مصر الجزائر، العراق، السودان، اليمن المغرب والسعودية، حيث تستحوذ على 84.4% من إجمالي السكان، كما يمثل السكان في الدول العربية نحو 5% من إجمالي عدد السكان في العالم والبالغ نحو 7 مليار نسمة بنهاية عام 2013.

الشكل رقم(12): تطور عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة(2000-2013)

الوحدة: مليون نسمة



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2005، 2014.

#### الفرع الثاني: معدل البطالة

إقترن الأداء الإقتصادي الجيد للدول العربية خلال السنوات الأخيرة بإحرازه تقدم ملحوظ في معالجة مشكلة البطالة، حيث تراجع متوسط معدل البطالة في الدول العربية كمجموعة من 14.3% سنة 2000 إلى 13.7% سنة 2007، حيث بلغ حجم العاطلين عن العمل فيها حوالي 17 مليون عاطل ثم إرتفع إلى 14.8% سنة 2009 متماشيا مع إتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الإرتفاع، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى إرتفاع معدلات البطالة بين عامي 2008 و2009 في بعض الدول العربية، مثل مصر الذي إرتفع بها من 8.8% عام 2008 إلى 9.4% عام 2009، وفي البحرين من 3.8% إلى 4%، ثم إنخفض المتوسط إلى 14.6% سنة 2010 بحوالي 14.2 مليون عاطل عن العمل.

وفي عام 2011 عرفت معدلات البطالة إرتفاعا ملحوظا في بعض الدول العربية، نتيجة الأحداث التي عرفتها بعض الدول خلال العام جراء توقف الإنتاج، إغلاق المؤسسات وتراجع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تراجع الصادرات وعوائد السياحة، بالإضافة إلى عجز الميزانيات وإنخفاض احتياطي النقد الأجنبي، إذ قدر متوسط معدل البطالة في المنطقة بـ16% بحوالي 17 مليون عاطل مقارنة مع 197 مليون عاطل حول العالم حيث نتيجة للأحداث التي شهدتها كل من تونس مصر، سوريا واليمن سجل معدل البطالة في هذه البلدان إرتفاعا ملحوظا عام 2011 مقارنة مع عام 2010، بما يقدر بنحو 6% مئوية بالنسبة لتونس وسوريا، 4% بالنسبة لليمن و2% بالنسبة لمصر، ليرتفع متوسط معدل البطالة حتى يصل إلى 17.4% عام 2013 بحوالي 18.1 مليون عاطل.

الجدول رقم (11): تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية للفترة (2007-2013) الوحدة: %

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6
الإمارات	3.2	4	4.3	4	4.3	4.2	4.2
تونس	14.1	14	13.3	13	18.9	16.7	15.3
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8
السعودية	5.6	5	5.5	5.3	5.4	5.5	5.5
سوريا	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25	35
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4
قطر	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3
الكويت	2	2	2.2	2.1	2.1	2.7	2.7
مصر	8.9	8.7	9.4	9	12	12.7	13.2
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	9.1	8.7	9.5
اليمن	15.9	15.7	15	16	18	30	40

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، ص46.

وبصفة عامة فإنه يوجد هناك تباين واضح في تركز معدلات البطالة المرتفعة في دول المنطقة حيث تنقسم دول المنطقة إلى ثلاث مجموعات:

**المجموعة الأولى:** تتجاوز فيها معدل البطالة 15% وهي الدول الأقل دخلا أو التي تشهد أحداثا سياسية مثل جيبوتي، السودان، موريتانيا، اليمن، الصومال، فلسطين وليبيا؛

**المجموعة الثانية:** التي تتراوح فيها معدلات البطالة بين 6% وأقل من 15% كالأردن، تونس، الجزائر، سوريا ولبنان؛

**المجموعة الثالثة:** الدول ذات المعدلات المتدنية للبطالة أقل من 6% وهي دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الثالث: دخل المواطن العربي:

أما دخل المواطن العربي فقد شهد نموا واضحا من 2.5 ألف دولار في المتوسط لعام 2000 إلى حوالي 8.2 ألف دولار عام 2013، كمحصلة لنمو الناتج العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية.

الجدول رقم (12): تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي خلال الفترة (2013-2000) الوحدة: دولار

السنوات	2000	2005	2009	2011	2013
قطر	28925	49151	59669	97983	110606
الإمارات	34837	43989	30920	41558	47152
الكويت	17008	27014	30423	41671	44347
البحرين	12582	15140	19465	24304	26118
السعودية	9255	14069	16095	23594	24953
عمان	8121	12388	15245	21099	20663
لبنان	4585	5469	8801	9911	11015
ليبيا	6130	7186	8248	4571	7533
الجزائر	1801	3132	3891	5428	5910
العراق	871	1296	2977	4727	5569
الأردن	1742	2300	3989	4622	5152
تونس	2244	3216	4163	4307	4325
مصر	1573	1279	2450	2924	3207
المغرب	1298	1973	2871	3079	3196
السودان	430	994	1492	1619	1714
سوريا	1160	1560	2682	-	-
جيبوتي	817	895	1172	1304	1441
اليمن	622	953	1265	1304	1424
موريتانيا	405	623	924	1180	1153
جزر القمر	366	627	773	824	793

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، ص 25.

يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بدخل الفرد لسنة 2013 ويمكن تصنيفها إلى:

- الشريحة ذات الدخل المرتفع جدا (من 110.6 إلى 34.4 ألف دولار) وتضم: قطر، الإمارات والكويت؛
- شريحة الدخل المرتفع (من 26.1 ألف دولار إلى 11 ألف دولار) وتضم: البحرين، سلطنة عمان، السعودية ولبنان؛
- شريحة الدخل المتوسط (من 7.5 إلى 3.19 ألف دولار) وتشمل: ليبيا الجزائر، تونس الأردن، العراق، مصر؛
- شريحة الدخل المنخفض (من 1.7 ألف دولار إلى 7 مئة دولار) وتضم كل من: سوريا، السودان، جيبوتي، اليمن موريتانيا وجزر القمر.

### المبحث الثاني: الجهود العربية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

تماشياً مع التوجه نحو تشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي وترقيته، إتجهت الكثير من الدول العربية إلى سن قوانين ووضع إجراءات أكثر تحريراً وتنظيماً للإستثمار الأجنبي المباشر، وإتخاذ تدابير تخص معاملة ودخول المستثمرين الأجانب، ومنح مختلف الحوافز وتقديم الضمانات، إلى جانب مختلف الإلتزامات الدولية التي عمدت إلى تجسيدها بخصوص حمايته وترقيته من خلال الإلتزام إلى المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الشأن، إلى جانب إبرام الإتفاقيات الثنائية والأخرى متعددة الأطراف.

### المطلب الأول: الجهود الترويجية للإستثمار الأجنبي المباشر

لأجل زيادة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية، قامت حكومات هذه الدول بعدة جهود ترويجية مستعملة أساليب مختلفة، وسيتم التطرق إلى مختلف الأساليب الترويجية التي لجأت إليها.

#### الفرع الأول: الجهود القطرية

مع إنتهاء عقد التسعينات من القرن الماضي وما تمخضت عنه من تجارب العديد من الدول في مجال ترويج الإستثمار، تبين أن الدور التوعوي والإصلاحي لجهاز الإستثمار قد أصبح في أولوية وظائفه الأساسية وفي صميم عملية الترويج<sup>1</sup>؛ إذ قامت أغلب الدول العربية بإنشاء هيئات تحرص على الترويج للإستثمار، من خلال التعريف بمناخ الإستثمار وبالفرص الإستثمارية المتاحة في الدول العربية، وبالمزايا والحوافز المتوفرة عبر اللقاءات والمؤتمرات وتنظيم المعارض، أنظر الملحق رقم (02).

#### أولاً. فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية:

بلغت الفعاليات الترويجية التي نظمتها 6 دول عربية توافرت منها البيانات نحو 67 فعالية محلية أوخارجية توزعت ما بين مؤتمرات، ندوات، منتديات، ملتقيات، دورات تدريبية ورشات عمل ومعارض، إستهدفت بشكل أساسي إلى التعريف بالفرص الإستثمارية المتاحة في الدول العربية وإبراز جودة بيئة الإستثمار بها<sup>2</sup>.

#### ثانياً. فعاليات الترويج التي شاركت فيها الدول العربية

بلغت الفعاليات الترويجية التي شاركت فيها 6 دولة عربية توافرت منها البيانات نحو 69 فعالية ترويجية إشمطت على مؤتمرات، ندوات، معارض، ملتقيات إقتصادية وإستثمارية تم حضورها في خارج القطر، سواءً في دول عربية أخرى أو في دول أجنبية، وهدفت المشاركات بشكل أساسي إلى التعريف بالمناخ الإستثماري السائد في الدول العربية وترويج الإستثمار، وعرض الفرص المتاحة في المناطق العربية الحرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص178.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص118.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص118.

الجدول رقم(13): تطور الأداء في مؤشر أفضل ممارسات ترويج الإستثمار العالمي لعام 2012.

الوحدة: نقطة

الترتيب	المجموعة الجغرافية	2009	2012	التغير
01	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	70	64	-6
02	أمريكا اللاتينية والكاريبي	47	48	1
03	أوروبا وآسيا الوسطى	49	44	-5
04	المنطقة العربية	35	41	6
05	شرق آسيا والمحيط الهادي	40	36	-4
06	جنوب آسيا	35	32	-3
07	إفريقيا جنوب الصحراء	25	25	0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2012، ص13.

حسب النتائج المتاحة حول أداء هيئات تشجيع الإستثمار في 189 دولة وفق مستويات التصنيف الأداء المعتمدة، فإن المنطقة العربية قد أحرزت المرتبة الرابعة بمتوسط أداء بلغ 41 نقطة بعد مجموعة الدول الأوروبية وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الثالثة، وكانت الصدارة من نصيب دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مجموعة دول إفريقيا وجنوب الصحراء التي حلت في المرتبة الأخيرة بمتوسط أداء ضعيف 25، وتضمنت دولتين عربيتين هما موريطانيا والسودان وكشف التقرير أن المنطقة العربية كانت الأكثر تحسناً من حيث المواقع الشبكية، والتعامل مع طلبات المستثمر خلال الفترة، وذلك مقارنة مع بقية المناطق الجغرافية في العالم بالرغم من الإضطرابات السياسية والإجتماعية التي شهدتها في الفترة الأخيرة.

### ثالثاً. الزيارات الترويجية إلى دول أخرى وإستقبال المستثمرين:

بلغ عدد الوفود التي قامت بزيارات ترويجية من 3 دول عربية وردت منها بيانات، ما يزيد عن نحو 40 وفد رسمي قام بزيارات ترويجية إلى دول عديدة في المنطقة وإلى العديد من دول أمريكا الشمالية، الآسيوية، الأوروبية والإفريقية، وذلك بهدف الترويج للفرص الإستثمارية في العديد من القطاعات وخاصة الطاقة، الأدوية، العقارات والسياحة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الإقتصادية وتبادل المعلومات في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي المقابل إستقبلت 6 دول عربية 53 وفدا زائر من دول عربية، أوروبية وآسيوية، بهدف بحث فرص التبادل التجاري والتعرف على المزايا والحوافز التي تقدمها قوانين الإستثمار في الدول المستقبلية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص117.

#### رابعاً. الفرص الإستثمارية المعروضة:

واصلت الدول العربية عرض المزيد من فرص الإستثمار المتاحة ولكن بوتيرة أقل، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي أدت إلى تراجع فرص الإستثمار في الدول العربية ماعدا الدول النفطية، حيث بالتزامن مع إرتفاع أسعار النفط سمح لها بمواصلة تنفيذها خططاً إستثمارية للسنوات المقبلة خصوصاً في مجال الطاقة والبنية التحتية حيث بلغ ما تعرضه 19 دولة عربية ما يزيد عن 2000 فرصة إستثمارية في مختلف المجالات، بتكلفة تزيد على 800 مليار دولار وفق عدد وقيمة الفرص الإستثمارية المعروضة في الدول العربية؛ وإحتلت السعودية المركز الأول من بين 19 دولة من حيث عدد الفرص المعروضة، وذلك بأكثر من 500 فرصة إستثمارية في قطاعات متنوعة خصوصاً في الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية، وذلك بتكاليف إستثمارية ضخمة قدرت بـ200 مليار دولار<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: الإلتزامات الدولية بحماية وتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر

لجأت الكثير من الدول العربية إلى الإلتزام دولياً لتكريس العلاقات القائمة بين المستثمرين الأجانب والدول العربية المضيفة، ومن هنا إعتبرت أن إبرام عدد من الإتفاقيات، منها الثنائية وأخرى متعددة الأطراف عبر الإلضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك تجسيد التحكيم الدولي كسبيل لتسوية المنازعات المحتملة، وتبرز أهمية هذه الإتفاقيات في كونها تمثل خط الدفاع الثاني بعد القوانين المحلية للمستثمر الأجنبي في حال نشوب نزاع بينه وبين الدولة المضيفة للإستثمار.

#### الفرع الأول: الإتفاقيات الثنائية

لجأت الدول العربية إلى إبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية، وذلك على إثر توجهها إلى الإلفتاح على العالم الخارجي، إذ بلغ إجمالي عدد الإتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مجتمعة حوالي 1265 إتفاقية، منها 304 فيما بين الدول العربية و961 إتفاقية مع دول العالم الأخرى<sup>2</sup>.

وكان محتوى هذه الإتفاقيات الثنائية التي وقعتها الدول العربية تشجيع وحماية الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتفادي الإزدواج الضريبي من جهة أخرى، إذ أبرمت الدول العربية حوالي 760 إتفاقية ثنائية لتشجيع وضممان الإستثمار، منها 194 إتفاقية فيما بينها، وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعاً للإتفاقيات وذلك بـ18 إتفاقية مع الدول العربية، ثم حلت سوريا والمغرب في المرتبة الثانية بـ15 إتفاقية، ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ14 إتفاقية، ثم الأردن الجزائر، لبنان واليمن في المرتبة الرابعة بـ13 إتفاقية، هذا من جهة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص109.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سبق ذكره، ص162.

أما عدد الإتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع العالم الخارجي فقد بلغ 566 إتفاقية، وجاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعاً للإتفاقيات بـ 82 إتفاقية مع الدول الأجنبية، ثم حلت الكويت والمغرب في المرتبة الثانية بـ 46 إتفاقية، ثم تونس في المرتبة الثالثة بـ 40 إتفاقية، ثم الأردن في المرتبة الرابعة بتوقيعها 39 إتفاقية. أما على صعيد الدول الأجنبية، فقد حلت ألمانيا في المرتبة الأولى بتوقيعها 18 إتفاقية مع الدول العربية تليها إيطاليا بـ 18 إتفاقية، ثم الصين وفرنسا في المرتبة الثالثة بـ 17 إتفاقية<sup>1</sup>.

ومن جانب آخر عقدت الدول العربية نحو 505 إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي منها 110 إتفاقية فيما بين الدول العربية، وقد جاءت لبنان في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعاً للإتفاقيات بـ 13 إتفاقية مع دول عربية ثم حلت سوريا والمغرب في المرتبة الثانية بـ 12 إتفاقية، واحتلت الجزائر وتونس المرتبة الثالثة بـ 10 إتفاقيات؛ أما عدد الإتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع العالم الخارجي فقد بلغت 395 إتفاقية، وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى بـ 45 إتفاقية مع الدول الأجنبية، ثم جاءت الكويت في المرتبة الثانية بـ 43 إتفاقية، ثم مصر في المرتبة الثالثة بـ 41 إتفاقية ثم المغرب في المرتبة الرابعة بـ 36 إتفاقية، تلتها تونس في المرتبة الخامسة بـ 35 إتفاقية.

وعلى صعيد الدول الأجنبية، فقد حلت تركيا في المرتبة الأولى بتوقيعها 15 إتفاقية مع الدول العربية، ثم فرنسا في المرتبة الثانية بـ 14 إتفاقية، تلتها كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بـ 12 إتفاقية واحتلت كوريا الجنوبية، رومانيا، بولندا، باكستان وهولندا المرتبة الرابعة بـ 10 إتفاقيات مع الدول الأجنبية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الإتفاقيات الإقليمية والدولية متعددة الأطراف

وقعت الدول العربية العديد من الإتفاقيات والترتيبات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف والتي قدرت بحوالي 339 إتفاقية بنهاية 2012، وذلك من أجل تدعيم وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، كما أن الأمر يعتبر خطوة أساسية لأجل حماية الإستثمار الأجنبي المباشر والتي تضم ما يلي<sup>3</sup>:

- إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، والتي تم إقرارها تحت مظلة مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في 2000 وصادقت عليها 5 دول عربية فقط؛
- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، والتي تم إبرامها في 1980 والموقعة عليها من قبل جميع الدول العربية، وتساهم المؤسسة العربية لجهات الإستثمار وإئتمان الصادرات بالتعاون مع جامعة الدول العربية وجهات أخرى في جهود تطويرها منذ نهاية عام 2011 عبر مقترحات عملية تقدمت بها الجهات المعنية؛
- إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار في الدول العربية، والتي تم إقرارها في مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في 2000 والتي وقعت عليها 10 دول عربية؛

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 38.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 39.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 161.

- إتفاقية أغادير، والموقعة في 8 ماي 2001 بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر، وتضم عددا من الدول العربية المتوسطية هي: الأردن، مصر، تونس والمغرب؛
- الإتفاقية الاقتصادية الموحدة والسوق المشتركة لمجلس التعاون الخليجي، والتي تم إبرامها في 2007 والتي تطورت بإتخاذ خطوات إضافية، حيث دخلت إتفاقية الإتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت، السعودية، قطر والبحرين عليها، مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي عام 2009؛
- الإتفاقيات الدولية لفض نزاعات الإستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار: والذي تأسس عام 1966، ويبلغ عدد أعضائه حاليا 157 دولة منها 18 دولة عربية جميعها صادقت على الإتفاقية، حيث يساعد المركز على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم التسهيلات الدولية لتسوية وتحكيم منازعات الإستثمار التي تحدث بين الدول والمستثمرين الأجانب، مما يعمل على تقوية مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين.

### المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة

تعمل الدول العربية جاهدة من أجل تشجيع المستثمر الأجنبي على الإستثمار فيها، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والضمانات له ويمكن إبراز ماتقدمه الدول العربية في هذا المجال كما يلي:

#### الفرع الأول: الحوافز الممنوحة

- سعت الكثير من الدول العربية إلى تكثيف الجهود الترويجية وتطوير الحوافز بما يتناسب مع متطلبات المستثمرين الأجانب كما يلي<sup>1</sup>:
- فيما يخص الحوافز الضريبية والجمركية، نجد أن كل الدول العربية التي تبنت قوانين تشجيع الإستثمار، أقرت بموجب نصوصها القانونية والتي تتجلى في الإعفاء الكلي أو الجزئي والتخفيض من الضرائب والرسوم... إلخ، وهي متفاوتة حسب مناطق ونشاطات الإستثمار؛
- فيما يتعلق بالحوافز التمويلية، فقد تمثلت أساسا في إمكانية تحويل جزء من رأس المال من الأرباح المحققة، وكذلك تحويل الأجور والمرتببات للعمال الأجانب،
- الحوافز التي تتركز على الدعم الحكومي، والمتمثلة في إعانات مالية تمنح لجميع المستثمرين لغرض التوسع في الإستثمارات، أو لأجل تدعيم نشاطات البحث والدراسات المتعلقة بالمشاريع المقامة أو تلك التي تحافظ على البيئة، أو من خلال مساهمتها في تحمل نفقات الهياكل القاعدية للمشاريع الإستثمارية التي ستنجز من طرف المستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> إلياس حناش، أثر تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1994-2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص ص 110-111.

- فيما يخص الحوافز الأخرى غير المالية والتمويلية، إذ أن المتتبع لما جاء في قوانين الإستثمار التي تم إصدارها من قبل الدول العربية حول هذه الحوافز يدرك بأنها تشترك جميعها في:
- إمتلاك أراضي وعقارات مختلفة لإنجاز المشاريع الإستثمارية بأسعار أقل من تلك السائدة في السوق أو بأسعار رمزية؛
- عدم وجود قيود فيما يخص عمليات الإستيراد، تخزين السلع والخدمات الضرورية لإقامة المشاريع الإستثمارية بالإضافة إلى إمكانية عدم تطبيق قواعد العمل المعمول بها.

#### الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة بموجب التشريعات الداخلية

بالنظر إلى مختلف التشريعات المتعلقة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وحمايته في الكثير من الدول العربية وبفعل التعديلات التي أدخلتها معظم الدول العربية على قوانين ونظم الإستثمار بشكل عام، والإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، نسجل أن قوانين هذا الأخير تضمنت بنود متعلقة بالضمانات الخاصة بحمايته وحماية مصالح المستثمرين الأجانب؛

ويمكن تلخيص هذه الضمانات فيما يلي<sup>1</sup>:

- إلغاء كل أشكال التمييز ما بين المستثمرين الأجانب والمحليين بشأن الحوافز، والحقوق والواجبات المتعلقة بالإستثمار ومنح الحرية الكاملة للمستثمرين الأجانب للإستثمار في النشاطات المخولة قانوناً؛
- إقرار حكومات الدول العربية نصوص قانونية تنص بالمساواة والمعاملة العادلة ما بين المستثمرين الأجانب والمحليين بالإضافة إلى تعهدات خاصة بعدم التأميم، الإستيلاء، المصادرة... إلخ؛
- منح الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في حق ملكية مشروعه الإستثماري، وبالتالي إزالة القيود على حق الملكية في الحدود التي تسمح بمشاركة المستثمرين المحليين، وتحكمهم في إدارة المشاريع التي تقام تحت سلطة تلك القيود؛ حرية تحويل الأرباح والمداحيل... إلخ؛
- ثبات التشريعات بخصوص الضمانات والحوافز، وإن تمت أي عملية مراجعة أوإلغاء في المستقبل فإن ذلك لا يطبق على الإستثمارات المنجزة قبل قرار المراجعة أوالإلغاء؛
- تسوية المنازعات التي يحتمل حدوثها، سواء عن طريق التحكيم الداخلي أواللجوء إلى التحكيم الدولي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص112.

### المطلب الرابع: الإصلاحات الإقتصادية

بذلت الدول العربية جهوداً في سبيل تحسين مناخها الإستثماري تماشياً مع سياسة الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أجل تكريس الثقة أكثر في المستثمرين الأجانب، وذلك بإجراء إصلاحات في سياساتها الإقتصادية والإستثمارية منذ عام 1989، وذلك لأجل معالجة الإختلالات التي تعاني منها.

#### الفرع الأول: الإصلاحات المتعلقة بالإستقرار الكلي

وتجلت هذه الإصلاحات إعادة جدولة الديون الخارجية للدول العربية عبر برامج صندوق النقد الدولي عن طريق برامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى إجراء تصحيحات على السياسات النقدية والمالية للدول العربية بهدف الحد من عجز الموازين العامة لها وتحرير الأسعار وفق ميكانيزمات السوق العرض والطلب<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: سياسات تعزيز الإنفتاح على العالم الخارجي

في هذا الشأن على حكومات الدول العربية أن تعمل أكثر على تكريس الإطار القانوني لإجراءات إنفتاح إقتصادياتها على الإقتصاد العالمي، ومن ثم تسريع وتيرة تجسيدها واقعياً وتتلخص تلك الإجراءات فيما يلي:  
أولاً. تحرير التجارة الخارجية:

لجأت الكثير من الدول العربية إلى تحرير التجارة الخارجية، وذلك ضمن برامج الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية التي إلتزمت بها من أجل تدعيم المناخ الملائم لتسهيل عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالإزالة التدريجية للقيود من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على متطلبات الإنتاج، والضرائب المفروضة على التصدير، وتكثيف المفاوضات من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمصادقة على كل بنودها بما فيها البنود المنظمة للتجارة المتعلقة بالإستثمار<sup>2</sup>.

الجدول رقم(14): تطور حجم التجارة الخارجية والبيئية للدول العربية خلال الفترة (2000-2013)

البيان	متوسط (2009-2000)	2010	2011	2012	2013
إجمالي التجارة العربية (مليار دولار)	826	1880	2279	2573	2628
نسبة التجارة العربية من التجارة العالمية	3.7	5	5.2	5.8	5.7
نسبة التجارة البيئية من التجارة الخارجية العربية	9	11.57	10.36	10.15	10.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الإقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2014، ص 09.

<sup>1</sup> فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 267.

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية بلغ نحو 2628 مليار دولار سنة 2013، وذلك بعد إرتفاعها من متوسط سنوي بلغ 826 مليار دولار للفترة (2000-2009)، وذلك يعود بالدرجة الأولى لإستمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي نجم عنه إرتفاع الصادرات العربية إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 2013، ويلاحظ ضعف نسبة التجارة العربية من التجارة العالمية إذ لم تتعدى نسبة 6%، وقدرت نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت نحو 96.12% سنة 2013، هذا لا يعني إنفتاح الإقتصاديات العربية بل مرده إنخفاض الناتج المحلي العربي. بالإضافة إلى ضعف نسبة التجارة البينية العربية من تجارتها الخارجية لم تتعدى 12%، ذلك مرده للمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية ويتصدرها طول مدة العبور للسلع والمنتجات، إرتفاع تكاليف النقل وصعوبة الحصول على تأشيرات السفر إلى الدول العربية للتجار، إلى جانب القيود غير الجمركية كالقيود الفنية القيود المالي، عدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل، وإلى جانب كل هذا فإن ضعف البنى التحتية الرابطة للبلاد العربية تعتبر أهم أسباب التقدم المتواضع لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

#### ثانيا. تحرير التجارة البينية في الخدمات:

أصبحت عملية تحرير التجارة البينية في الخدمات تلقى المزيد من الإهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، حيث قامت إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ عام 2003 وذلك للتوصل إلى إتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الإلتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول إلى منظمة التجارة العالمية<sup>1</sup>. إذ أن تحرير التجارة في الخدمات يمكنه أن يلعب دورا محفزا لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، نقل التقنية والمهارات، والتغلب على الصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات في الدول العربية، إذ أثبتت التجارب أن الدول التي تتمتع أكثر بقطاعات خدمية محررة كان معدل النمو فيها أسرع من الدول ذات القطاعات الخدمية المغلقة، وعلاوة على ذلك فإن تكلفة تحرير التجارة في الخدمات تعد أقل تكلفة مقارنة بتكلفة تحرير تجارة السلع.

#### ثالثا. تطوير النظام المالي:

نظرا لزيادة إهتمام المستثمر الأجنبي بمدى توافر بنوك كافية وذات كفاءة لتقدم التمويلات اللازمة لإستثماراته، إلى جانب سهولة تعامله في أسواق رأس المال في الدولة المضيفة، أولت الدول العربية إهتماما كبيرا لتطوير أنظمتها المصرفية وأسواقها المالية وتنشيطها وفقا للتطورات الراهنة، وكذلك تعزيز الرقابة.

#### 1. النظام المصرفي في الدول العربية:

نظرا لمساهمة القطاع المصرفي في دعم النمو بتعبئة المدخرات وتمويل الإستثمارات، عمدت الكثير من الدول العربية إلى مباشرة عدد من الإصلاحات على كل مستوياته التقنية والبشرية، ذلك بإعتبار أن المستثمرين الأجانب يولون إهتمامهم لمدى فعالية هذا الأخير في تسهيل العمليات الإستثمارية والتجارية.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2009، ص213.

هذا ما إنعكس في إنجازات مهمة حققها القطاع المصرفي العربي تتجلى بوضوح في المؤشرات الواردة في الجدول رقم(15)، إذ إرتفع إجمالي أصوله من 535.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 2680.7 مليار دولار سنة 2013، وتوسع نطاقه الإقراضي للأنشطة الإقتصادية من 349.5 مليار دولار في سنة 2000 إلى 1601.6 مليار دولار سنة 2013، مع إرتفاع إجمالي الودائع من 243.3 مليار دولار إلى 1737.1 دولار خلال نفس الفترة. والشيء الملاحظ هو إنخفاض مؤشر نسبة الودائع الإدخارية ولأجل للقطاع الخاص من إجمالي الودائع من 77.2% سنة 2000 إلى 55.8% سنة 2013، وذلك يدل على تراجع قدرة المصارف العربية على تقديم الإئتمان المتوسط والطويل الأجل، إضافة إلى ضعف حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض، والتي تراوحت بين 62.1% و74.1%، وكذلك الحصص المتدنية للقطاع الخاص من إجمالي الإئتمان كنسبة من الناتج المحلي، والتي قدر متوسطها السنوي للفترة بحوالي 40.5%، وذلك إن دل على شيء فإنه يدل على بطء مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز الإنفتاح الإقتصادي وتدعيم القطاع الخاص في الدول العربية

الجدول رقم(15): تطور بعض المؤشرات للمصارف العربية خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة مليار دولار

السنوات	إجمالي الأصول	إجمالي القروض	حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض(%)	إجمالي الودائع	نسبة الودائع الإدخارية ولأجل للقطاع الخاص من إجمالي الودائع(%)
2000	535.7	349.5	63.6	343.3	77.2
2001	558	359.2	62.3	352.4	75.1
2002	608	392.5	62.1	397.2	74.4
2003	674.1	426.2	64.5	441.3	73
2004	766	481.3	67.7	506.8	71
2005	1045.3	575.7	69	601.1	62.4
2006	1268.7	677.7	68.8	723.9	63
2007	1641.2	851.1	72.8	922.5	60
2008	2013.2	1125.7	74.1	1140.6	57.6
2009	2177.6	1181.7	73.6	1263	60
2010	2344.5	1260	72	1355.2	59.6
2011	2300.3	1392	71	1459.5	57.3
2012	2459.6	1460	73	1568.3	55.9
2013	2680.7	1601.6	72	1737.1	55.8

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002، 2006، 2004، 2008، 2010، 2012 و2014.

## 2. أسواق رأس المال العربية:

حتى النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين لم تكن هناك في المنطقة العربية سوى ستة بورصات في كل من مصر، المغرب، تونس، الكويت، الأردن ولبنان وكانت بورصة بيروت في تلك الفترة معطلة بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، ثم شوهدت قيام بورصة البحرين في 1989 وسوق مسقط للأوراق المالية وسوق بغداد المالي، وقيام سوق الأسهم في المملكة السعودية كما شهد عقد التسعينات تطورات هامة بإتجاه إنشاء بورصات جديدة في كل من السودان، قطر فلسطين والجزائر في عام 1990، ودولة الإمارات العربية عام 2000. كما أن البورصات العربية القائمة قبل التسعينات قد شهدت إصلاحات جوهرية في صورة بورصة مصر المغرب وتونس، وأعيدت الحياة لبورصة بيروت عام 1995<sup>1</sup>.

الجدول رقم(16): تطور الأداء الإجمالي للأسواق المالية العربية خلال الفترة (2000-2013)

السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداول (مليار دولار)	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	معدل الدوران (%)	عدد الشركات المدرجة	المؤشر المركب لصندوق النقد
2000	148.158	36.538	9.073	24.7	1678	102.21
2001	152.230	42.687	23.522	28.04	1687	101.08
2002	208.858	65.400	46.086	31.31	1826	100.71
2003	361.824	230.417	63.383	63.68	1723	141.87
2004	622.422	568.288	57.028	91.30	1597	215.67
2005	1289.637	1434.798	110.847	111.25	1665	413.31
2006	888.221	1684.997	168.582	189.70	1623	237.70
2007	1338.551	1108.069	323.020	82.78	1550	328.7
2008	769.6	997.87	304	70.69	1542	166.2
2009	903.4	654	315	46.15	1493	196.3
2010	983.8	380	326	38	1424	240
2011	894.0	393.4	333	44	1440	211.68
2012	916.4	624.7	270.65	66.4	1358	215.67
2013	1137.7	534.9	401.53	47	1360	255.78

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2000 إلى 2014. وحسب المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يعكس أداء أسواق المال العربية، فقد إتسم الأداء بالتفاوت خلال الفترة (2000-2013)، إذ ارتفع من 102.21 نقطة سنة 2000 إلى 141.87 نقطة سنة 2003، ويعتبر هذا العام إستثنائياً، إذ شهدت أسواق المال العربية مجتمعة تطوراً نوعياً، كمياً وأداءً جيداً، وذلك راجع إلى:

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة " الواقع والأفاق والمستقبل في الألفية الثالثة"، مرجع سبق ذكره، ص227.

- الأداء الجيد لإقتصاديات الدول العربية من جراء إرتفاع أسعار النفط، وإستمرار تدني أسعار الفائدة وعودة بعض رؤوس الأموال المستثمرة بالخارج؛
  - توسيع وتنويع المجالات الإستثمارية أمام المستثمرين، لعل من أبرزها إقامة أسواق للسندات المالية التي تقوم بتمويل العديد من المشاريع الحكومية وتسريع الخصخصة؛
  - وضع قواعد، ضوابط وآليات جديدة لقيود الشركات المساهمة بالبورصات ولتعزيز الشفافية والإفصاح.
- هذا وقد واصلت الأسواق المالية العربية أدائها الجيد لعام 2004 و2005، نظرا للزيادة الكبيرة في السيولة المحلية، ومساهمة الإصلاحات الإقتصادية في الدول العربية في إرتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي حيث بلغ 413.31 نقطة عام 2005.

وفي عام 2006 كان هناك تراجع في الأداء الكلي للأسواق المالية العربية، إذ أظهر المؤشر إنخفاضا كبيرا بنسبة بلغت 42% ليصل إلى 237 نقطة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار الأسهم خلال هذين العامين إلى مستويات قياسية نتيجة لضعف بنية هذه الأسواق من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الدور الرقابي فيها، الأمر الذي إستلزم تنفيذ إصلاحات هيكلية ورقابية بغرض تصحيح مسار حركة أسعار الأسهم منذ أواخر سنة 2005؛ ليرتفع المؤشر خلال سنة 2007 إذ بلغ 328.7 نقطة، وذلك لإستمرار الجهود المبذولة من أجل تطوير اللوائح والقوانين ونظم الإيداع المركزي، ثم إنخفض المؤشر ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية 2008، ويعكس هذا الإنخفاض التراجع الملحوظ في أداء غالبية الأسواق المالية العربية من ناحية أحجام التداول، الأسعار والقيم السوقية للأسواق وتراجعت الأسواق العربية عموما بنسب أعلى من نسب التراجع التي شهدتها معظم الأسواق الناشئة والدولية؛ ثم إرتفع المؤشر سنة 2009 حيث بلغ 196.3 نقطة ثم إلى 240 نقطة سنة 2010، ذلك يعكس بدأ تعافي أسواق المال العربية من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وذلك راجع إلى تحسن أداء الإقتصاديات العربية، ومن أبرز مظاهر التحسن معاودة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق العربية في الربع الأخير من عام 2010 بالإضافة إلى التحسن في نشاط الإصدارات الأولية بعد هبوط ملحوظ سنة 2009؛

ليعاود المؤشر الإرتفاع ليبلغ 255.78 نقطة سنة 2013، لتحسن تدفق الإستثمار الأجنبي حيث سجل هذا الإستثمار لمجموع الأسواق المالية العربية صافي شراء موجب وذلك لأول مرة منذ ست سنوات؛ وبالرغم من التحسن في أداء أسواق المال العربية، إلا أنها تبقى دون المستوى المرغوب فيه بالنسبة للمستثمرين الأجانب نظرا لعدم كفاءتها بسبب أن معظم أسواق المال العربية لاتزال تعرف قلة وغياب مؤسسات الوساطة المالية، نظرا لكونها حديثة النشأة إلى جانب عدم وجود مثل هذه الأسواق في بعض البلدان كاليمن وضيق هذه الأسواق مثلما هو الحال في الجزائر.

## المبحث الثالث: التكامل الإقتصادي العربي وأثره على عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

تعد فكرة التكامل الإقتصادي العربي من أقدم الأفكار المطروحة على الصعيد العربي، ولقد تبلورت أولى تلك الجهود في قيام الدول العربية سنة 1935 بإنشاء المنظمة ذات المواثيق التي تنظم أعمالها وقد سبق قيامها إتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي سنة 1950، ومنذ ذلك لم تنقطع محاولات إقامة كتكتل إقتصادي عربي يحفظ مصالح أعضائه ويعزز قدراتهم التنموية، وفي هذا الصدد تم التطرق إلى كل من مقومات التكامل الإقتصادي العربي وأهميته ومحاولات تحقيقه وأهم التحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى توجهاته المستقبلية.

### المطلب الأول: مقومات وأهمية التكامل الإقتصادي العربي

يحتوي العالم العربي على مجموعة من المقومات التي تسمح له بالقيام بتكتل إقتصادي عربي ويصبح تكتل قوي بين التكتلات الإقتصادية الإقليمية في العالم، ومن بين هذه المقومات ما يلي:

#### الفرع الأول: المقومات الإقتصادية

تمثل المقومات الإقتصادية التي تساعد على قيام التكامل الإقتصادي العربي فيما يلي:  
أولاً.وفرة الموارد الطبيعية:

تمتلك الدول العربية العديد من الموارد الطبيعية من غابات، مزارع، ثروة حيوانية، بترولية ومعدنية، وتحتل الزراعة العربية أهمية كبيرة لكونها القطاع الرئيسي في معظم الإقتصاديات العربية، وكل هذه الموارد من شأنها أن تشكل أرضية صالحة لقيام ونجاح التكامل الإقتصادي العربي<sup>1</sup>.

#### ثانياً.الموقع الإستراتيجي للوطن العربي:

يحتل الوطن العربي موقعا إستراتيجيا هاما، إذ يتموقع في مركز متوسط للقارات الثلاث مما يضفي عليه أهمية خاصة من الناحية الإقتصادية، ويطل على معظم بحار محيطات العالم، وهي البحر المتوسط، البحر الأحمر الخليج العربي والخليج الأطلسي، كما تتميز تضاريس الوطن العربي جغرافيا بوجود بحار ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة<sup>2</sup>.

ثالثاً.وفرة الموارد البشرية:إن توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي يوفى بشرط هام من شروط الإستثمار الناجح، وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع، مع توافر أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء ذلك يساهم في نهضة الوطن العربي وتفعيل التكامل الإقتصادي العربي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص118.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص102.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص102.

#### رابعاً. وفرة رؤوس الأموال:

إن كبر حجم رؤوس الأموال التي تتوفر عليها الدول العربية ترجع بصورة مباشرة إلى ضخامة عائدات البترول، حيث يقدر حوالي 73% من إحتياطها العالمي من البترول الخام، كما يعتبر البترول أهم صادرات الدول العربية، حيث تبرز هذه العوائد النفطية في توفير العملة الأجنبية الصعبة، وكذلك التوجه إلى التنمية العربية التي تسهل عملية التكامل الإقتصادي العربي.<sup>1</sup>

#### خامساً. إتساع السوق العربية:

تتوفر في السوق العربية كافة المعايير الإقتصادية التي تجعل منه سوقاً نموذجياً، حيث يتصف بإتساعه الكبير والذي يمتد من الخليج إلى المحيط بمساحة تبلغ 14.3 مليون كم<sup>2</sup>، ويضم أكثر من 250 مليون مستهلك، مما يتيح القيام بالمشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الإقتصادي<sup>2</sup>؛ وبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 369 مليون نسمة سنة 2013.

#### الفرع الثاني: المقومات غير الإقتصادية

والتي يمكن أن نحملها في وحدة اللغة والدين ووحدة العادات والتقاليد ووحدة الجنس والأصل ووحدة التاريخ، والوحدة الجغرافية، وكذلك الإختلاف في الحضارات ودرجات التعليم والعادات والأحكام المعمول بها وغير ذلك من المقومات التي تسمح بقيام كتكتل إقتصادي عربي ناجح.<sup>3</sup>

#### الفرع الثالث: أهمية التكامل الإقتصادي العربي

تبرز أهمية التكامل الإقتصادي العربي كونه يعتبر الحل الأمثل للتنمية وتطوير الإقتصاديات، حيث من خلال تطوير وتوسيع نطاق السوق للدول العربية يساعد على إقامة الصناعات الحديثة ذات الحجم الكبير، ويتيح فرصة تبادل وإنتقال عوامل الإنتاج من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز، كما أن تنمية القطاع الصناعي سيعالج ما تعاني منه الدول العربية من إختلال الهيكل الإنتاجي، مما ينعكس أثره على التجارة الخارجية، حيث تستوعب الصناعة العربية عند ذلك ناتج القطاع الأول سواء كان زراعياً أو إستخراجياً وتقوم بتصنيعه محلياً، ومن ثم تخفيض وارداته وزيادة صادراته مع العالم الخارجي، وبالتالي حدوث التبادل التجاري وزيادته بين الدول العربية ومنه تحقيق توازن الميزان التجاري بين الدول العربية والعالم الخارجي.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص103.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص102.

<sup>3</sup> بشير بن عيشي، معوقات التكامل الإقتصادي العربي و مقوماته، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، المنعقد يومي 8 و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

### المطلب الثاني: محاولات تحقيق التكامل الإقتصادي العربي

لقد مر التكامل الإقتصادي العربي بمجموعة من التطورات والتي توجتها مجموعة من الإتفاقيات الخاصة بمحاولات تحقيقه، والتي كانت كمايلي:

#### الفرع الأول: إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت

أخذت الدول العربية المنهج التجاري سبيلا لها لتحقيق التكامل الإقتصادي فيما بينها، حيث أقر المجلس الإقتصادي العربي إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في الدول العربية وتم التوقيع عليها بمعرفة مندوبي كل من مصر، سوريا، العراق، اليمن، السعودية والأردن في 7 سبتمبر 1953، لتنضم إليها الكويت عام 1964، وكان الهدف من إبرامها تحقيق تعاون عربي وثيق في المجالات الإقتصادية، وبالرغم من تحقيق هذه الإتفاقية خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية، إلا أنها لم تعالج موضوع تحرير التجارة بين أطرافها من القيود الإدارية<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية

لعبت الإعتبارات السياسية الدور الأساسي في إعداد مشروع الوحدة الإقتصادية العربية، حيث كان قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 22 ماي 1956 بدمشق حاسما، إذ أوصى بتشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيقها، وفي 3 جوان 1957 وافق المجلس الإقتصادي العربي على مشروع إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في عام 1964<sup>2</sup>، والتي تهدف إلى<sup>3</sup>:

- حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية الإقامة، العمل وممارسة النشاط الإقتصادي؛
- توحيد سياسة الإستيراد والتصدير والأنظمة الخاصة بها وتجنب الضرائب المزدوجة بالنسبة لرعايا الدول المتعاقدة؛ كما أن تطبيق هذه الإتفاقية لم يكن سهلا، وذلك لمجموعة من العراقيل التي حالت دون ذلك منها<sup>4</sup>:
- تفاوت الدخول في البلدان العربية؛
- تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الإقتصادية؛
- إرتباط بعض العملات بالدولار والبعض الآخر بالجنيه الإسترليني.

<sup>1</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص246.

<sup>2</sup> أسامة المجدوب، الغات ومصر والبلدان العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999، ص116.

<sup>3</sup> محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، 2004، ص487.

<sup>4</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص48.

### الفرع الثالث: إتفاقية السوق العربية المشتركة

لقد تم توقيع القرار من طرف مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في 13 أوت 1964 بالقاهرة، والحقيقة أن قيام السوق العربية المشتركة تعتبر خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الإقتصادية العربية، طالما أنه يقتصر على إنشاء منطقة تبادل حرة ومحاولة تكوين منطقة جمركية، وقد كان الإنضمام إلى الوحدة الإقتصادية شرطا أساسيا للإنضمام إلى السوق العربية المشتركة والتي تهدف إلى<sup>1</sup>:

- تحقيق التكامل العربي وتسوية المعاملات الجارية بين البلدان الأطراف وتحرير التجارة البينية؛
  - تحرير كل تبادل المنتجات بين الدول العربية من كل الرسوم الجمركية والضرائب والقيود الإدارية.
- إلا أن قرار إنشاء هذه الإتفاقية واجهته الكثير من العراقيل نذكر منها<sup>2</sup>:
- إختلاف السياسات الإقتصادية الوطنية وإتباع سياسات جمركية؛
  - التفاوت في مستويات التنمية الإقتصادية ومعدلات النمو، وإنعدام التدابير التي يمكن إتخاذها إتجاه الدول الأطراف التي تتباطؤ في تطبيق أحكام السوق أو تخالفها.

### الفرع الرابع: مؤتمر القمة العربي الحادي عشر

نتيجة لعدم تحقيق تقدم ملموس على صعيد التكامل الإقتصادي العربي، تم تكريس القمة الحادية عشر في 26 سبتمبر 1980 بعمان للشؤون الإقتصادية<sup>3</sup>، حيث تم خلال هذه القمة المصادقة على مجموعة من الوثائق أهمها<sup>4</sup>:

- وثيقة إستراتيجية العمل الإقتصادي المشترك وميثاق العمل الإقتصادي العربي؛
- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وعقد التنمية العربية المشتركة.

### الفرع الخامس: إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة

حيث تم إبرامها في 27 فيفري 1981 بتونس، ودخلت حيز التنفيذ في أواخر 1981، وتهدف إلى تحرير التجارة نفسها من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية، الحيوانية والمواد الخام المعدنية وذلك كمدخل لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي<sup>5</sup>؛ كما أقرت القمة العربية المنعقدة في القاهرة في جوان 1996 بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق برنامج عمل وجدول زمني خلال 10 سنوات ابتداء من 01 جانفي 1998؛

<sup>1</sup> فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 269.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> طاهر حمدي كنعان، هموم إقتصادية عربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، لبنان، 2001، ص 113.

<sup>4</sup> عادل حسين، دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، لبنان، 2001، ص 199.

<sup>5</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 87.

وتعد إتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها، لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الإقتصادي، وتوحيد الأسواق العربية والتمهيد لعمليات التكامل<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التكامل الإقتصادي العربي

واجه التكامل الإقتصادي العربي مجموعة من التحديات، يمكن إبرازها فيما يلي:

#### الفرع الأول: الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من أهم الخطوات المهمة بالنسبة للدول النامية عامة والدول العربية خاصة، وقد اختلفت الآراء حول مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية، فبالرغم من وجود مخاطر تلحق بها إلا أن هناك مزايا ناتجة عنها في عدة مجالات.

#### أولاً. تحرير تجارة السلع الزراعية:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية في بعض الدول العربية، وسوف يتأثر حتما بإتفاقية "الجات" سواء بالإيجاب أو السلب، حيث تتحمل الدول العربية عبئا ماليا كبيرا نتيجة تطبيق هذه الإتفاقية، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار وارداتها من المواد الغذائية، وهذا يعني إمتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية<sup>2</sup>.

#### ثانياً. تحرير السلع الصناعية:

يعتبر قطاع المنسوجات والملابس من أهم الصناعات الموجهة للتصدير لبعض الدول العربية، غير أنه من المتوقع أن تواجه الصادرات العربية منافسة شديدة في السوق الدولية، خاصة مع بلدان الشرق الأقصى، ذلك أن صناعات الدول المتقدمة قد إكتسبت قدرة تنافسية كبيرة بإعتبار المنافسة لا تعتمد على الأسعار فقط، بل على الجودة والتميز الإنتاجي، مما يجعل الصناعة العربية غير قادرة على المنافسة<sup>3</sup>.

#### ثالثاً. أثر الإتفاقية على صناعة النفط والغاز

يمثل النفط والغاز 90% من حجم الصادرات العربية، إلا أن إتفاقية الجات إستبعدت كل من النفط والغاز من سريان أحكامها، بحيث تتيح للدول الصناعية حرية فرض الضرائب وإصدار قرارات حمائية لمنع تدفق هذه السلعة، وتشير منظمة التجارة العالمية إلى عدم إدراج النفط في إتفاقاتها لسيطرة منظمة الأوبك على أسواق النفط العالمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 89.

<sup>2</sup> أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 253.

<sup>3</sup> سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999، ص 215.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 217.

### الفرع الثاني: مشروع سوق الشرق الأوسطية

ظهرت سوق الشرق الأوسطية بعد محادثات السلام في مدريد سنة 1991، وكان الغرض الأساسي من هذه المقاطعة هو فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وهذه الأخيرة لديها طموح أكبر مما هو متوقع، فهي تهدف إلى ترسيخ الكيان الصهيوني وزرعه في قلب الوطن العربي، والذي يشكل مشروعاً إقتصادياً بأساليب سليمة<sup>1</sup>.

ومنه نجد أن إسرائيل تسعى لتحقيق مشروع سوق الشرق الأوسطية ثم التعاون الإقليمي ليكون لها دور القائد فيه فيشكل عاملاً سلبياً إتجاه العمل العربي المشترك من خلال ترسيخ التبعية للغرب وتعزيز سيطرة إسرائيل للمنطقة من جهة، ومنه يعد مشروع سوق الشرق الأوسطية خطراً على المنطقة العربية، إذ يعد التحدي الأخطر للتكتل الإقتصادي العربي<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: الشراكة الأورو متوسطية

تعتبر الشراكة الأورو متوسطية من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في الوقت الراهن، حيث هذه الشراكة تنتظم في شكل علاقة الإتحاد الأوربي بدول جنوب البحر المتوسط، وجاءت هذه المبادرة كإستجابة للحاجة الماسة للمعالجة المباشرة للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية في دول جنوب المتوسط، فالشراكة الأورو متوسطية تعود بالنفع على دول الإتحاد الأوربي أكثر من الدول العربية لأن دول الإتحاد الأوربي وجد فيها سوق أوسع لصادراتها وفضاء ملائم لتقوية مكانته الإقتصادية؛

أما بالنسبة للدول العربية يمكن أن تعود عليها هذه الشراكة بالضرر بسبب عدم تنسيقها لأنظمتها البيئية، ونقص تحفيز المنافسة بين أسواقها، ضف إلى ذلك إستثناء الشراكة الأورومتوسطية من الإنتاج الزراعي، وهذا ما يضعف منافع الدول العربية من هذه الشراكة<sup>3</sup>.

### المطلب الرابع: المعوقات البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

تبدل الدول العربية جهوداً كبيرة لتحسين مناخ الإستثمار من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ما زالت هناك مشاكل وعقبات عديدة تعاني منها، والتي يمكن إعتبارها نتيجة لعدم تفعيل إتفاقيات التعاون الإقتصادي العربي عامة وتلك المتعلقة بالإستثمار خاصة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

<sup>1</sup> مدحت العراقي، إمكانية التكامل الإقتصادي على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة، مجلة دراسات إقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر العدد9، 2009، ص22.

<sup>2</sup> إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص238.

<sup>3</sup> سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص228.

### الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية والبنوية

هناك مجموعة عقبات إقتصادية تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، يمكن تلخيصها كالآتي<sup>1</sup>:

- عدم توفر الإستقرار الإقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية إتجاه الإستثمار وتضارب السياسات الإقتصادية والإستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الإستثمار فيها، إذ أنه بفشل التكامل الإقتصادي العربي، ذلك أدى إلى إحداث تفاوت بين الدول العربية من حيث النمو الإقتصادي، معدلات التضخم وصعوبة التنسيق الإقتصادي بينها لتداخل القرارات السياسية والإقتصادية؛

- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف مما لها آثار سلبية على المستثمر، إذ يؤدي إنخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأخرى إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للإستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج، فالدول العربية لاتزال تعاني من إختلاف الأساس النقدي والذي يعتبر تكلفة نظير عدم تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، والذي كان من شأنه الوصول إلى تحقيق الوحدة النقدية العربية، الأمر الذي يعتبر مهما في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى إنخفاض درجة الإندماج مع العالم الخارجي لتعقيد الإجراءات الجمركية وإجراءات إنتقال الأشخاص، الإقامة والإستثمار... إلخ، بين الدول العربية، والنقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل والإتصالات والمعلومات والتسويق، والتي تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بالعقبات البنوية فيمكن إبرازها كما يلي<sup>3</sup>:

- نقص في البنية التحتية في بعض الدول العربية، من طرق ومواصلات وإتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ مطارات، الطاقة والمياه، إذ تعتبر من المتطلبات الهامة للمستثمر العربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للإستثمار التجاري والزراعي والإستخراجي، إلا أن البنية التحتية الترابطية العربية تبقى جد متخلفة إما من حيث الهياكل (طرق، سكك حديدية) أو إرتفاع تكاليف النقل والإتصال؛

<sup>1</sup> عبد المقصود عيسى، محفزات الإستثمار في الدول العربية ومعوقاته، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لقسم المالية المصرفية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك، خلال الفترة 23-25/11/1998، إربد، الأردن، ص ص 09-10.

<sup>2</sup> محمد محمد مصطفى البناء، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الإقتصادي في مواجهتها تجارة الأردن البينية مع الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التجارة العربي البينية والتكامل الاقتصادي، المنعقد خلال الفترة 20-22 سبتمبر 2004، الجامعة الأردنية، ص 34.

<sup>3</sup> سهام بجاوية، الإستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 54.

- ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معا، مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الإستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع إستثمارية حالية ومستقبلية، ولا شك أن غياب سوق عربية موحدة يجعل الدول العربية فرادى تتميز بضيق أسواقها، مما يعتبر عامل غير مشجع للإستثمار الأجنبي المباشر إليها؛

- ضعف أسواق رأس المال في معظم الدول العربية وحدائة تنظيمها وصغر حجمها تعتبر عقبة في وجه المستثمر الأجنبي، وكذلك عدم توفر وتبادل وتسجيل الأوراق المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية، وتبقى المنطقة العربية متخلفة من حيث درجة التكامل المالي وإندماج أسواقها المالية.

### الفرع الثاني: المعوقات السياسية والإجتماعية

ويمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- عدم الإستقرار السياسي والإضطرابات الأمنية في داخل بعض الدول العربية والخلافات الحدودية بين بعض الدول العربية، مما لهما الأثر في تشجيع وجذب الإستثمار المحلي والأجنبي؛

- الشعور بعدم الإرتياح من قبل المواطنين في بعض الدول العربية للمستثمر الوافد بما فيه العربي؛

- صعوبة التعامل مع الأوضاع الإجتماعية في بعض الدول العربية من عادات وتقاليدها وعدم رغبة بعض الدول من تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

### الفرع الثالث: المعوقات القانونية والتشريعية

واجه المستثمر في أغلب الدول العربية مجموعة من العقبات القانونية والتشريعية، يمكن تلخيصها في<sup>2</sup>:

- عدم وجود قانون واحد ينظم الإستثمارات في بعض الدول العربية مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع ويزداد الأمر تعقيدا في إطار الدول العربية مجتمعة، لوجود عدة قوانين تختلف من دولة لأخرى، ما يعكس غياب شبه تام في إطار التنسيق في التشريعات الخاصة بالمستثمرين الأجانب؛

- إنعدام الإستقرار في التشريعات المنظمة للإستثمار في بعض الدول العربية ما يولد لدى المستثمر عدم الثقة بسبب كثرة التعديلات التشريعية والتغييرات العديدة على القوانين، وخاصة المتعلقة بحرية تحويل الأموال والأرباح وعدم ثباتها، وهذا الكلام يزداد تعقيدا على المستوى البيئي.

<sup>1</sup> جميلة الجوزي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية "الدول العربية نموذجا"، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 17، المجلد 1، الصادر في 2008، الجزائر ص 164 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 164 .

### الفرع الرابع: المعوقات التنظيمية

يواجه المستثمر الأجنبي في الدول العربية عقبات تنظيمية وإجرائية وإدارية، ويمكن تلخيصها كما يلي<sup>1</sup>:

- تعدد الأجهزة المشرفة على الإستثمار في بعض الدول العربية وتضارب الإختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان، وبعبارة أخرى تعدد مراكز إتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته للرجبة في الإستثمار، ويزداد هذا الوضع تعقيدا على المستوى العربي ككل لغياب إطار تنظيمي موحد بين الدول العربية على الأقل بالنسبة للإستثمارات البينية؛ وهذا ما يعطي صورة واضحة عن ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.
- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للإستثمار وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعمد مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر من الروتين أي البيروقراطية في إنجاز المعاملات؛

كما أن فشل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي، أدى إلى تباين الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والتنفيذية والجمركية، كل هذا كان له الأثر البالغ الأهمية على المناخ الإستثماري في الدول العربية، إذ أن ذلك ساهم في وجود أنظمة وقوانين إقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

<sup>1</sup> شرين يونس، الإستثمار الأجنبي المباشر كارثة إقتصادية أم تنمية وطنية، مقال منشور على الموقع: www.Islamtoday.net ، نشر بتاريخ 11 / 11 / 2006، تاريخ الإطلاع 2015 / 05 / 18، الساعة 20:15.

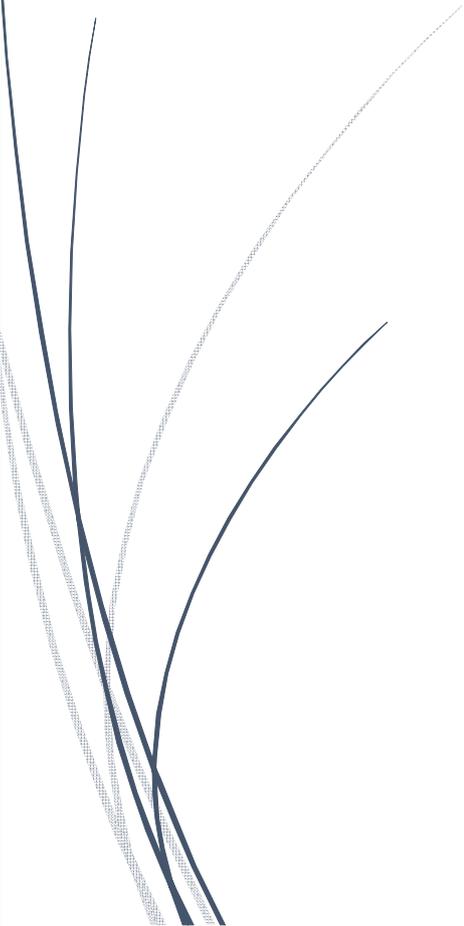
## الخلاصة:

إن الدول العربية مثلها مثل باقي الدول النامية إتجهت إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الإستثمار الأجنبي المباشر بحكم مجموعة من العوامل منها الداخلية، والتي تتجلى عمومها في الإضطرابات الإقتصادية والإجتماعية... إلخ، وعامل فجوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة، وعوامل خارجية تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها إلى ضرورة التوجه نحو الإندماج في الإقتصاد العالمي، والعمل على إستقطاب أكبر تدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي أولت ضرورة كبيرة للبحث عن سبل جديدة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وإفساح المجال أكثر أمامه.

وتجلى ذلك بلجوء الدول العربية إلى صياغة تشريعات ونظم وترتيبات تخص ذلك، وتهيئة كل الظروف الممكنة والملائمة لإجتذابه والترويج له من خلال أساليب تركز ثقة المستثمرين الأجانب فيها على أنها تشكل قطبا مناسبا لتجسيده، إلى جانب ذلك راحت تلتزم بموجب قوانين داخلية وإتفاقيات دولية على مختلف مستوياتها بحمايته من خلال ضمانات مختلفة وحوافز... إلخ.

ويشهد العالم المعاصر اليوم تطورات إقتصادية، تكنولوجية وثقافية مع تزايد عدد التكتلات الإقتصادية وما توفره من مزايا وفرص إستثمارية وتجارية لأعضائها، كما تؤكد تجارب هذه التكتلات الإقتصادية الدولية ضرورة العمل الإقتصادي فيما بينها وهذا ما نفتقده في الإقتصاد العربي، كما يواجه التكامل الإقتصادي العربي تحديات تجعله بالغ الأهمية في الوقت الحالي للإنتقال إلى مرحلة متقدمة، كما نجد أن الدول العربية ركزت على التنمية القطرية الإفرادية على حساب التنمية الإندماجية التكاملية، ولهذا تبرز أهمية تنشيط العمل الإقتصادي العربي المشترك وتطوير البدائل لتدعيم العلاقات الإقتصادية العربية، إلا أنه ونتيجة فشل التكامل العربي ذلك ما أدى إلى غياب مقومات الجذب البينية (السياسية، الإقتصادية، القانونية والتنظيمية والإجتماعية...) على مستوى الوطن العربي.

# الفصل الرابع تحليل وتقييم إنعكاس عوامل الجذب البيئية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية





تمهيد:

إن خوض الدول العربية لتجربة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل إشتداد المنافسة بين الدول النامية جعلها تعمل على تهيئة مناخها الإستثماري وسن القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع المستثمر وتحفزه، وذلك من أجل مواجهة منافسة الدول الأخرى، وأيضاً محاولة منها لتذليل العقبات التي كانت السبب وراء عزوف الإستثمار فيها.

كما حرصت الدول العربية في إطار العمل الجماعي على إتخاذ الخطوات لتعزيز مناخ الإستثمار فيما بينها من خلال توقيع عدة إتفاقيات في مجال الإستثمار، حماية رأس المال، تنظيم رأس المال، تنظيم العمل وتسهيل إنتقال الأفراد والبضائع عبر الحدود.

وللتعرف أكثر على مدى مساهمة ذلك في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، سيتم التطرق إلى مايلي:

- المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؛
- المبحث الثاني: وضع الدول العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثالث: قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

### المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

إن التطورات الإقتصادية العالمية الراهنة دفعت الدول العربية إلى السعي نحو تكييف إقتصادياتها معها من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتعظيم حصتها منها، لكونها تسمح بتحويل المعارف والتقنيات التكنولوجية والإدارية، وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء بالأرقام والتحليل حول حقيقة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حيث التدفقات الواردة والصادرة، بالإضافة إلى الإستثمارات العربية البينية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية بها.

#### المطلب الأول: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

إنعكست ملامح ضعف المناخ الإستثماري في الدول العربية على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، إذ وبالرغم من الإتجاهات الكبيرة نحو عولمة أنماط الإنتاج والإستهلاك والتي أدت إلى الزيادة المدهشة في الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خاصة عمليات الإندماج والتملك، إلا أنه سجل ببطء إندماج الدول العربية من جانب التدفقات الواردة إليها، ولم تنجح في جذب حصة مناسبة من تدفقاته، ولا حتى من الإجمالي الوارد إلى الدول النامية.

#### الفرع الأول: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

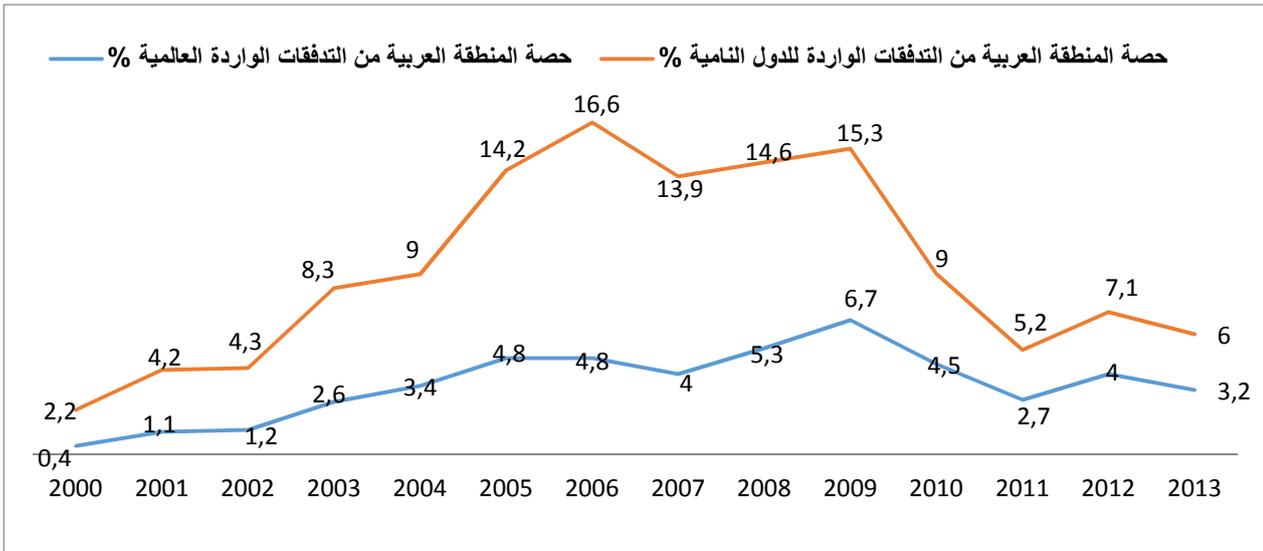
يتضح من خلال الملحق رقم (03)، أن هناك تطور ملحوظ في نصيب الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2000-2013)، حيث إرتفعت من نحو 5.897 مليار دولار عام 2000 إلى مستويات قياسية بلغت 96.258 مليار دولار سنة 2008، إذ تضاعفت بحوالي 20 مرة، ويعد الإرتفاع للعام التاسع على التوالي وبزيادة بلغت حوالي 33% عن عام 2007 وبحصة 5.4% من الإجمالي العالمي.

ويعود الإتجاه التصاعدي لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة خلال الفترة (2000-2008) إلى تظافر عدة عوامل، يأتي على رأسها إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول عربية، خاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والإتصالات، كما أن خصخصة تلك الخدمات مثل عامل هام لجذب أكبر حصص من الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات وذلك على غرار تنفيذ برامج الخصخصة في القطاعات غير الخدمية في المنطقة العربية الذي كان له دور مهم في زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

إضافةً للتحسن الملحوظ في مناخ الإستثمار، خاصة الإرتفاع النسبي في معدلات النمو الإقتصادي في العديد من الدول العربية خلال هذه الفترة نتيجة تواصل إرتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز عام 2008، وقد شهدت التدفقات الواردة إنخفاضاً إلى حوالي 43 مليار دولار سنة 2011، والتي لم تمثل سوى 2.8% من التدفقات الواردة عالمياً، و6.3% من إجمالي التدفقات الواردة للدول النامية.

ويعود الإنخفاض في الإستثمار الوارد نتيجة العديد من العوامل السلبية المؤثرة على مناخ الإستثمار في الدول العربية في صورة الأحداث السياسية التي عرفتها بعض دول المنطقة "مصر، تونس، اليمن، سوريا وليبيا"، والتي دخلت في مرحلة عدم الإستقرار السياسي، ما أدى إلى تراجع أداء هذه الدول في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لتعرف إرتفاعا إلى 53.5 مليار دولار سنة 2012، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بـ 76.3 مليار دولار عام 2009 و96.3 مليار دولار سنة 2008، ثم عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 9%، إذ بلغت حوالي 48 مليار دولار سنة 2013، وقد مثلت ما نسبته 3.3% من الإجمالي العالمي و6.2% من إجمالي الدول النامية.

وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة (2000-2013) حيث إرتفعت من متوسط بلغ 4.5% للفترة (2005-2007) إلى 5.4% سنة 2008 ثم 6.4% عام 2009، قبل أن تتراجع إلى 5.2% سنة 2011 ثم إلى 2.7% عام 2011، لتعود للإرتفاع بنسبة 4% عام 2012. الشكل رقم (13): حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية للفترة (2000-2013)

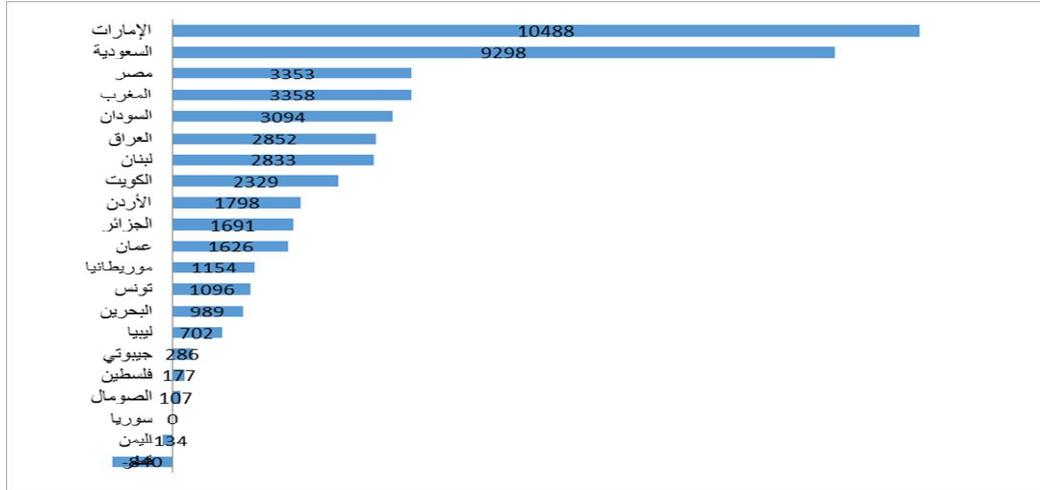


المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad, worldinvestment report, 2014, ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)).

وقد تركز الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2013 في عدد من الدول العربية، حيث إستحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10.5 مليار دولار وبنسبة 21.6%، ثم تلتها السعودية بقيمة 9.3 مليار دولار بنسبة 19.2%، وجاءت مصر بقيمة 5.6 مليار دولار بنسبة 11.5% تلتها المغرب رابعا بقيمة 3.4 مليار دولار وبنسبة 6.9%، ثم السودان خامسا بقيمة 3.1 مليار دولار وبنسبة 6.4%، وحلت في الأخير كل من قطر وسوريا.

الشكل رقم(14): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية عام 2013  
الوحدة: ألف دولار



المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad.worldinvestment report, 2014, (www.unctad.org/fdistatistics).

يتضح مما سبق ما يلي:

- تذبذب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وعدم إنتظامها؛
  - ضعف التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية مقارنة بالتدفقات العالمية والدول النامية؛
  - إستحواذ كل من السعودية والإمارات على أكبر حصة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2013)، حيث حققت السعودية المرتبة 15 عالميا في سنة 2012؛
  - يلاحظ تدهور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية التي شهدت حراكا سياسيا في الآونة الأخيرة مع خروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة قطر خلال الفترة الأخيرة رغم الإستقرار السياسي فيها.
- كما أن جاذبية الدول العربية كمجموعة تبقى ضعيفة المستوى عند مقارنتها بالعديد من الدول النامية، منها الصين، هونغ كونغ، البرازيل وسنغافورة، والتي بلغ حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها عام 2013 حوالي 123.91، 64.04، 76.6 و 63.77 مليار دولار على التوالي، ناهيك عن مقارنتها بالمناطق والأقاليم الأخرى التابعة للدول النامية كشرق آسيا الذي بلغ فيها حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد 221.05 مليار دولار وأمريكا الجنوبية 133.53 مليار دولار وجنوب شرق آسيا 125.45 مليار دولار لعام 2013، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف مناخ الإستثمار في أغلب الدول العربية بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها.

### الفرع الثاني: مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

عرف مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية زيادة ملحوظة خلال الفترة (2000-2013) إذ إرتفع من نحو 87 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 766 مليار دولار سنة 2013، وبالرغم من هذا التحسن إلا أنه يبقى ضعيف المستوى عند مقارنته بالمناطق الأخرى التابعة للدول النامية، كشرق آسيا الذي إرتفع فيها مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من حوالي 752 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 2670 مليار دولار عام 2013 وأمريكا الجنوبية من 309 مليار دولار عام 2000 إلى 1362 مليار دولار سنة 2013، وجنوب شرق آسيا من 266 مليار دولار سنة 2000 إلى 1553 مليار دولار عام 2013، ويعزى ذلك إلى كون مناخ الإستثمار فيها أفضل بكثير من ذلك السائد في الدول العربية نتيجة إنفتاحها المبكر، ونجاعة وفعالية سياستها المنتهجة والمتعلقة بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (17): أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وبعض الأقاليم النامية للفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2008	2010	2013
الدول العربية	95502	21260.2	478855.7	623671.2	766858.8
أمريكا الجنوبية	308949.5	432193.5	639184.2	1134373.8	1362832.1
شرق آسيا	752559.1	996065.1	1405668	1967727.2	2670165.5
جنوب شرق آسيا	257244.4	43999.6	783746.7	11244	14212.1

المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad, world investment report, 2014, ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)).

وتركز مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013 في عدد محدود من الدول العربية، إذ إستحوذت كل من الإمارات والسعودية على حوالي 41% منه، وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى بقيمة 208.3 مليار دولار بنسبة 27.2% تلتها الإمارات بقيمة 105.5 مليار دولار بنسبة 13.8%، ثم مصر ثالثا بقيمة 85 مليار دولار بنسبة 11.1% من الإجمالي العربي، ثم لبنان رابعا بقيمة 55.6 مليار دولار بنسبة 7.3%، ثم المغرب بقيمة 50.3 مليار دولار بنسبة 6.6%، وأخيرا جيبوتي بنحو 1.352 مليار دولار، في حين سجل الضعف الواضح في باقي الدول العربية خصوصا في الصومال التي إنخفضت قيمتها التراكمية عن مليار دولار بقيمة 883 مليون دولار، وأن أغلب الدول العربية التي حققت الريادة في مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أو التي حسنت من موقعها لا يعني أنها صارت مواقع جذب مهمة، كون مثل هذه القيم التراكمية المحققة فيها لازالت ضعيفة قياسا مع العديد من الدول كالصين، البرازيل المكسيك، إندونيسيا وجنوب إفريقيا التي حققت في عام 2013 قيم تراكمية قدرت على التوالي بنحو 956.793، 724.644، 389.083، 230.344، 140.046 مليار دولار على التوالي.

### الفرع الثالث: تطور الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

لمعرفة تطور الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية يتم تحليل تطور مؤشرين هما:

- تراكم الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: والتي تعكس مدى أهمية تدفق هذا الإستثمار على النمو الإقتصادي؛

- الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تراكم رأس المال الثابت: ويدل إرتفاع هذا المؤشر على تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة الإستثمارية في هذه الدول، وبالتالي على أهميته في الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم (18): تطور تراكم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، النامية والعالم خلال الفترة (2000-2013) الوحدة (%)

السنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	18.5	29.3	35.8	35.4	41.2	41.5	40.8	43.5	45.6
الدول النامية	25.1	26	30.7	24.9	30.5	31.3	28.4	30.6	31.1
العالم	22.9	25.3	32	25.3	31.3	31.7	29.7	32.1	34.4

المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad, world investment report, 2014, ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)).

يلاحظ من الجدول رقم (18) الإرتفاع التدريجي لمؤشر مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2013)، حيث إرتفع من 18.5% عام 2000 إلى 41.5% سنة 2010، ومقارنة بالمستويات المتحققة في العالم والدول النامية فهي تزيد عن المستوى المحقق في الدول النامية في عام 2010 والمقدر بـ 31.3%، وتلك المحققة في العالم المقدر بـ 31.7%، لتتخفف النسبة عام 2011 وذلك لكون أن حصتها من التدفقات الواردة العالمية أصلاً كانت ضعيفة خلال هذا العام، وهذا ما يثبت على الأقل أن الدول العربية النفطية ومتوسطة الدخل لم تستغل مقوماتها الإستثمارية بصورة جيدة، ووصلت قيمة هذا المؤشر في المنطقة العربية في عام 2013 إلى مستويات هائلة إذ بلغت 45.6%، ويعكس ذلك ضعف الطاقة الإستيعابية لإقتصاديات هذه الدول، وبطء نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بمستوى غير منسق مع نمو الإستثمارات، مما قد يشكل قيدا كبيرا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، وأن التحسن الهائل الذي بلغه مؤشر تراكم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 والمقدر بـ 45.6% مرده إلى ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية والذي قدر بحوالي 2734.1 مليار دولار.

مع الإشارة إلى أن هذه النسب تباينت بين دول المنطقة العربية ذاتها، إذ قدر متوسط النسبة على مستوى الدول العربية في شمال إفريقيا بـ 17.5% سنة 2000 ليصل 31.5% سنة 2013، مع بروز واضح لدولة تونس التي إستطاعت أن تحقق نسبة تصل إلى 70.7% سنة 2013 مقارنة بالدول الأخرى، بينما حققت دول غرب آسيا متوسط نسبة 23.7% سنة 2013، وبرزت لبنان بنسبة 125.5%، أما دول الأداء الضعيف في صورة جيبوتي الصومال وموريتانيا فحققت متوسط نسبة بلغت 97.23%، وذلك ليس إلا لضعف الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

الجدول رقم (19): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رأس المال الثابت في الدول العربية والنامية والعالم للفترة (2000-2013) الوحدة: (%)

السنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	4.6	18.3	26.4	24.4	20.5	13	9.8	17.5	18.1
الدول النامية	16.2	12.1	14.3	13.3	10.1	10.2	9.8	9.1	9.2
العالم	18	18	15.1	12.5	9.1	9.7	10.3	7.8	8.2

المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad,worldinvestment report, 2014, ([www.unctat.org/fdistatistics](http://www.unctat.org/fdistatistics))

من الجدول رقم (19) يلاحظ أن مؤشر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من تكوين رأس المال الثابت شهد تذبذبا كبيرا خلال الفترة (2000-2013) في كل الدول العربية، ولقد تميز عام 2007 بارتفاع كبير في قيمة هذا المؤشر بالدول العربية، والذي بلغ 26.4%، في الوقت الذي تراجع في الدول النامية والعالم إلى 14% و 15.6% على التوالي، لينخفض بعدها هذا المؤشر في الدول العربية عام 2013 إلى 18.1% نتيجة للتراجع الكبير في الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وبالرغم من ذلك فهو يبقى أعلى من المستوى المسجل في الدول النامية والعالم، والذي عرف إنخفاضا حادا وصل إلى 9.2% و 8.2% على الترتيب.

ولاشك أن إرتفاع المؤشر السابق في الدول العربية عن المتوسط المسجل في الدول النامية والعالم مرده إلى ضعف تراكم رأس المال الثابت في الدول العربية نفسها، لأن التدفقات الواردة إليها أصلا ضعيفة، وعلى مستوى الدول فرادى فقد إرتفعت النسبة في دول الأداء الضعيف بأكثر من عشرة أضعاف، إذ إرتفع متوسط النسبة لهذه الدول من 8.03% سنة 2000 إلى 81.13 عام 2013، ولا زالت كل من جيبوتي وموريتانيا تتصدران التصنيف بنسبة 101.2% و 101.1% على الترتيب، تلتها الصومال بنسبة 41.1% عام 2013؛

ويشير ذلك إلى إعتداد إقتصادياتها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة للتنمية ولسد فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الإستثمار الوطني، تلتها كل من لبنان، الأردن العراق السودان والإمارات العربية بنسب تتراوح ما بين 41.1% و 12.1%.

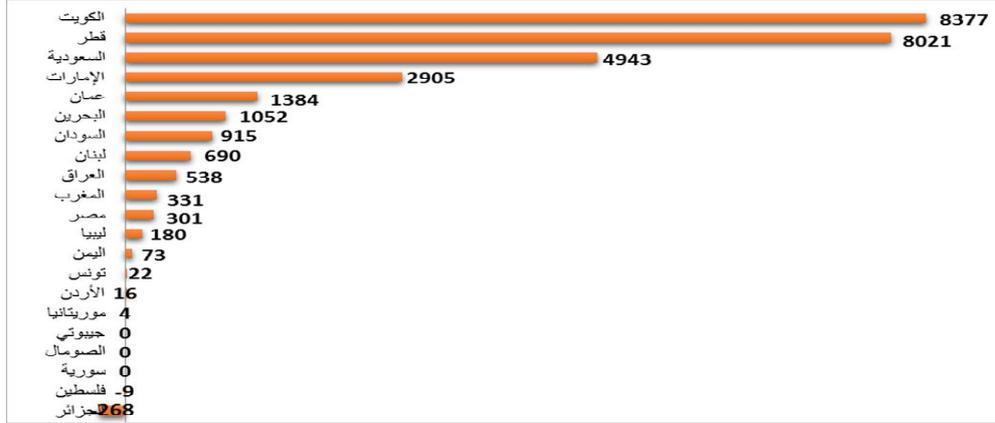
### المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية

على صعيد حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية، يتضح من الملحق رقم (04) أنه إرتفع من 2.285 مليار دولار سنة 2000 إلى 43.887 مليار دولار سنة 2008 بإستثناء التدفق السالب سنة 2003 والمقدر 693.51 مليون دولار، والذي مرده عودة الإستثمارات الأجنبية المباشرة العربية من الخارج وعلى رأسها الكويتية بقيمة بلغت حوالي 5 مليار دولار، ويعود الإرتفاع في التدفقات الصادرة للفترة (2000-2008) بدرجة كبيرة إلى الإرتفاع الملحوظ في قيمة عمليات الإندماج والإستحواذ عبر الحدود، والتي بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار، وبلغ نصيب الدول العربية منها كباقي نحو 35.7 مليار دولار بصفقات بلغ عددها 176 صفقة، في حين بلغ نصيبها كمشتري نحو 89.6 مليار دولار ب 248 صفقة سنة 2007.

وقد حظيت دول الخليج بأكثر عدد الصفقات من إجمالي الصفقات بما يعادل 82% من إجمالي الدول العربية كباقي و 71% من إجمالي الدول العربية كمشتري، وسجلت التدفقات الصادرة من الدول العربية إنخفاضاً حاداً في عامي 2009 و 2010، إذ قدرت بحوالي 18.929 مليار دولار و 18.918 مليار دولار على التوالي وذلك نتيجة التأثير الكبير للأزمة المالية العالمية والذي أدى إلى تراجع التدفقات الصادرة من الدول العربية.

لترتفع التدفقات الصادرة إلى 28.423 مليار دولار سنة 2013 بنسبة 55.5% عنه عام 2012 والتي مثلت ما نسبته 2.01% من الإجمالي العالمي و 6.25% من إجمالي الدول النامية، ومثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة العربية بنسبة 9.5%، إذ تصدرت الكويت قائمة الدول المصدرة بقيمة 8.377 مليار دولار وبنسبة 29.47%، تلتها قطر بقيمة 8.021 مليار دولار بنسبة 28.22%، ثم السعودية بقيمة 4.943 مليار دولار بنسبة 17.39%، ثم الإمارات رابعا بقيمة 2.905 مليار دولار بحصة 10.22%، ثم تليها سلطنة عمان بقيمة 1.348 مليار دولار بنسبة 4.74% وسادسا البحرين بقيمة 1.052 مليار دولار بنسبة 3.70%، وحلت في الأخير كل من فلسطين والجزائر بقيم سالبة، وبمقارنة رصيد الإستثمار الصادر من الدول العربية لسنة 2013 والمقدر بحوالي 231.574 مليار دولار مع الرصيد الوارد إليها في نفس السنة والمقدر بنحو 766.858 مليار دولار، يتبين أن كل دولار صادر من الدول العربية يقابله 3.31 دولار وارد إليها كإستثمار مباشر.

الشكل رقم (15): تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية بالمليون دولار لعام 2013  
الوحدة: ألف دولار



المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad, worldinvestment report, 2014, (www.unctad.org/fdistatistics).

### الفرع الثاني: تطور أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية

على صعيد تراكم الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية، فقد إرتفعت من نحو 13 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 231 مليار دولار في عام 2013، وبالرغم من هذا التحسن إلا أنها تبقى ضعيفة المستوى مقارنة بالمناطق الأخرى التابعة للدول النامية، كشرق آسيا الذي إرتفعت أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها من حوالي 551 مليار دولار إلى 2432 مليار دولار، وأمريكا الجنوبية من 96 مليار دولار إلى 496 مليار دولار وجنوب شرق آسيا من 84 مليار دولار إلى 720 مليار دولار خلال نفس الفترة، ما يعكس ضعف موقع المنطقة العربية كمصدر للإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(20): تطور أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وبعض الأقاليم النامية للفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2008	2010	2013
الدول العربية	13498.6	37789.5	138070.1	168392.4	231574.3
أمريكا الجنوبية	96046.2	145256.9	260568.7	326399	496691.7
شرق آسيا	551714.3	750715.1	1304912.2	1693667.7	2432635.1
جنوب شرق آسيا	84736.4	189500.4	339051.8	516362.9	720413.2

المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات:

unctad, worldinvestment report, 2014, (www.unctad.org/fdistatistics).

### المطلب الثالث: الإستثمارات العربية البينية المباشرة

تبرز أهمية الإستثمارات العربية البينية المباشرة في التنمية بشكل واضح في ظل ظروف التخلف وضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي، والإعتماد الواسع في إقامتها، تشغيلها وتوسيعها على الخارج، إذ تعتبر الإستثمارات العربية البينية المباشرة من العوامل المساعدة في إنجاح التكامل الإقتصادي وتسريع وتيرته، لأنه يسهل تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية العربية.

#### الفرع الأول: تحليل تطور تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة

بغرض تحليل مساهمة الإستثمارات العربية البينية المباشرة في تحقيق الأهداف السابقة الذكر نتطرق إلى تحليل تطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تطور الإستثمارات العربية البينية المباشرة للفترة (2000-2012) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الإستثمارات العربية البينية المباشرة	1817	37263	20660	35370	22599	12525	6815	3362
إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	5898	47562	72367	96258	76258	68577	42960	53457
نسبة الإستثمار البيني من الوارد	30.8	78.34	28.54	36.74	29.63	18.26	15.86	6.29
عدد الدول المشاركة	13	14	13	13	9	10	5	8

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص129.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2012-2013، ص78.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الإستثمارات العربية البينية المباشرة، تميزت بالتذبذب من سنة إلى أخرى، إذ إرتفعت من حوالي 1.817 مليار دولار عام 2000 إلى 37.263 مليار دولار سنة 2005، حيث تضاعفت بحوالي 205 مرة، مع إرتفاع نسبة الإستثمارات العربية البينية المباشرة من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من 30.8% سنة 2000 إلى 78.34% عام 2005.

ويعتبر عام 2005 عاما إستثنائيا بكل المعايير، إذ تعتبر القيمة المسجلة خلاله من الإستثمارات العربية البينية المباشرة أكبر قيمة تم تحقيقها في تاريخ هذه الإستثمارات، وذلك نتيجة إعادة توطين جانب هام من الإستثمارات الخليجية في أمريكا وبعض البلدان الأوروبية، وتعود هذه الطفرة إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الإستثمارات العربية البينية المباشرة القادمة إلى المملكة العربية السعودية، التي جاءت على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للإستثمارات البينية العربية المباشرة، إذ بلغت نحو 8.28% من إجمالي التراخيص الصادرة للإستثمارات العربية البينية المباشرة خلال عام 2005؛

وبالرغم من التذبذب والإنخفاض المسجل في الإستثمارات العربية البينية المباشرة بعد سنة 2005، إلا أنها بقيت عند مستويات مرتفعة؛ ويعود التحسن في الإستثمارات العربية البينية المباشرة للفترة (2000-2010) لعدة عوامل إيجابية من بينها<sup>1</sup>:

1. **التحسن الإداري:** إذ تحسنت أساليب الترويج لمشروعات جاذبة للإستثمار صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة تلك المشروعات، كإختصار إجراءات الحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس، الإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات، القوانين وإجراءات الضمان والتأمين؛

2. **توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة:** إذ كان أبرزها في مجال المدن الإقتصادية المتكاملة وتوفير ما تحتاج إليه من بنى تحتية أساسية، والمثال الأبرز على ذلك مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن توسيع مدينة جبل علي في الإمارات؛

3. **تبني بعض الدول العربية برامج داعمة للحكومة الإلكترونية:** فالسعودية على سبيل المثال، طبقت برامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، وفي مصر، وضعت هيئة سوق المال قواعد التداول الإلكتروني في البورصة وفي الجمهورية العربية السورية، تم بناء لائحة تضم كافة خدمات وزارة التجارة على موقعها الإلكتروني وتم تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بهيئة الإستثمار، وإلتزام عدد من الدول العربية بإستكمال برامج الخصخصة وإتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتملكها، كما حدث على سبيل المثال في مصر بيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك، مثل شركة عمر أفندي وبنك القاهرة والإسكندرية، وجاء إنخفاض معدل العائد على الإستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي، وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز.

أما عن العوامل الخارجية التي لعبت دورا في زيادة حجم الإستثمارات العربية البينية المباشرة فكان أبرزها توجيه جزء كبير من الإستثمارات العربية في الدول الغربية إلى العالم العربي، وإرتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك.

وقد شهدت الإستثمارات العربية البينية إنخفاضًا حادًا لتصل إلى حوالي 6.816 مليار دولار و3.362 مليار دولار خلال 2011 و2012 على التوالي، وذلك راجع للتطورات السياسية في عدد من الدول المستقبلية التقليدية، وما صاحبها من تأثيرات سلبية على مناخ الإستثمار في الدول العربية وإقتصار هذه التدفقات فيما بين بعض دول الخليج، أو فيما بين هذه الأخيرة والدول التي لم تشهد أحداثًا سياسية، حيث إنخفضت نسبتها من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 6.29% عام 2012.

<sup>1</sup> عبد الحميد بوخاري، الإستثمارات العربية البينية "الواقع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 07، الصادر في 2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 74-75.

ومما سبق ذكره، فإنه يمكن أن نورد بعض الملاحظات كما يلي:

- لا يزال حجم الإستثمارات العربية البينية المباشرة ضعيفا مقارنة برأس المال العربي المهاجر إلى الدول الأجنبية في شكل إيداعات ف المصارف أو توظيفات في الأسواق المالية؛
  - إستمرار التذبذب بين الإرتفاع والإخفاض لنمو الإستثمارات العربية البينية المباشرة، ويتضح ذلك من الجدول كحد أعلى سنة 2005 وكحد أدنى سنة 2013، ويفسر ذلك بضعف وعدم إستقرار أو تحسن في أسعار النفط، والذي ينعكس في إرتفاع أو إخفاض الإيرادات المالية للدول النفطية المصدرة للإستثمارات العربية البينية المباشرة، إضافة إلى التطورات السياسية التي عرفتتها بعض الدول العربية كتونس، مصر، ليبيا، سوريا واليمن، وتأثيرها على حجم الإستثمارات العربية البينية المباشرة؛
  - كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية 2010، وتداعياتهما الإقتصادية الكبيرة عن حقيقة أن أموال المستثمر العربي في الخارج لا تخلو من المخاطر؛
  - التطورات السياسية التي عرفتتها المنطقة العربية مؤخرا أدت إلى هروب رأس المال العربي من الإستثمار في الدول العربية فمابلك رأس المال الأجنبي.
- أما عن أسباب ضعف الإستثمارات العربية البينية، فتتمثل أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:
- ضعف الإستراتيجيات الوطنية والقومية اللازمة لإستيعاب الفوائض المالية العربية، وإستخدامها في تطوير البنية الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية؛
  - إفتقاد الإستقرار التشريعي، إذ يعيش العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم إستقرار القوانين الحاكمة للعملية الإستثمارية، مما يجعل رأس المال العربي غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والإستقرار التشريعي في مناطق أخرى؛
  - ضعف كفاءة الإجراءات الإدارية للنشاط الإستثماري في الدول العربية، وشيوع البيروقراطية، وعدم إخضاع الحكومات للمساءلة، وإنتشار الفساد السياسي والرشوة، ونقص الشفافية في الدول العربية؛
  - وجود أنظمة وقوانين إقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية، وكذلك على دخول القطاع الخاص مجال الإستثمار في نشاطات معينة؛
  - إفتقار الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للإستثمار، والتي يمثل قطاع النقل أهم معوقات الإستثمار فيها بالإضافة إلى تخلف النظام المصرفي وأسواق المال العربية، والأداء الإقتصادي ككل وتوفر المناخ الإستثماري في الدول العربية.

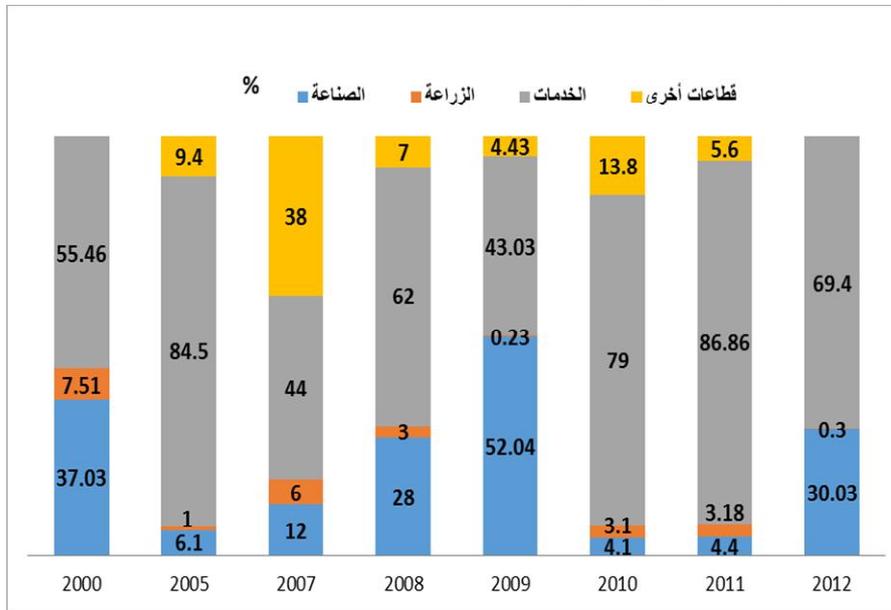
<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 77-78.

بالإضافة إلى عدم تفعيل الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية الموقعة عام 1980 في إطار التكامل الإقتصادي العربي، ما فوت على الدول العربية الإستفادة من مزايا تطبيقها وتحقيق عوامل الجذب البينية التي تساهم في زيادة حجم الإستثمارات العربية البينية المباشرة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية المباشرة

تركزت الإستثمارات العربية البينية المباشرة بالخصوص في قطاعي الخدمات والصناعة، مع الإشارة إلى أن قطاع الخدمات في عمومها إستحوذ على أكثر من 50% بمتوسط بلغ 65% للفترة (2000-2012)، وأن القطاع الصناعي سجل متوسط بلغ 21%، مع تذبذب مساهمته من سنة لأخرى في حين القطاع الزراعي إستحوذ على حصة متواضعة جدا إذ لم يتعدى في متوسطها 4% لنفس الفترة، وهذا ما يتبين من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (16): التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية المباشرة للفترة (2000-2012)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية للسنوات 2000 و(2005-2012).

ولا شك أن ضعف الإستثمارات العربية البينية وتوزيعها القطاعي يعكس أنه لا تعتبر من العوامل التي تزيد من توطيد العلاقات بين الدول العربية، مما يساهم في تفعيل التكامل الإقتصادي بينها والإستفادة من المزايا التي يتيحها لها.

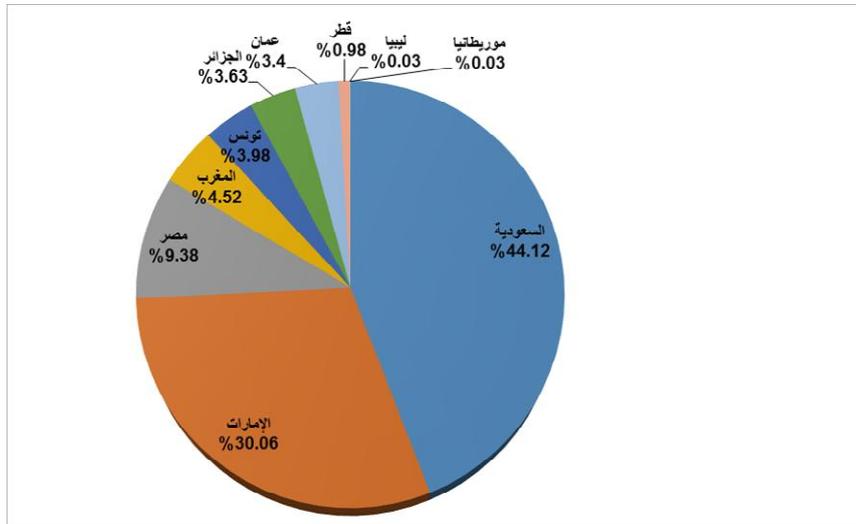
<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 205.

### الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة

يتضح تحليل الدول المستقبلية لتدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة للفترة (2001-2012) يتضح أن السعودية والإمارات إستحوذتا على 74% من إجمالي الإستثمارات العربية الأجنبية المباشرة خلال الفترة؛ إذ تصدرت السعودية القائمة بقيمة 45.7 مليار دولار بنسبة 44.12%، تلتها الإمارات بقيمة 31.1 مليار دولار بحصة 30.06%، ثم جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.7 مليار دولار بحصة 9.38%، ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 4.67 مليار دولار بنسبة 4.52%.

وفي الوقت نفسه نلاحظ ضعف حصة باقي الدول منها خلال نفس الفترة، كقطر، ليبيا بقيمة 36.883 و21 مليون دولار على التوالي، مع تسجيل غياب كلي للرصيد التراكمي في باقي الدول العربية، مع تسجيل تدفقات سالبة في كل من الأردن والبحرين بقيمة 133 و82 مليون دولار على الترتيب، وهذا ما يثبت حقيقة أن أغلب الدول العربية لا تعتبر جاذبة للإستثمارات العربية البينية المباشرة، ما يعطي صورة واضحة عن غياب عوامل الجذب البينية بين الدول العربية، والتي من شأنها تفعيل هذه الإستثمارات والمساهمة في زيادة حصة الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل رقم (17): التوزيع الجغرافي لإجمالي تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة حسب البلد المضيف للفترة (2001-2012)

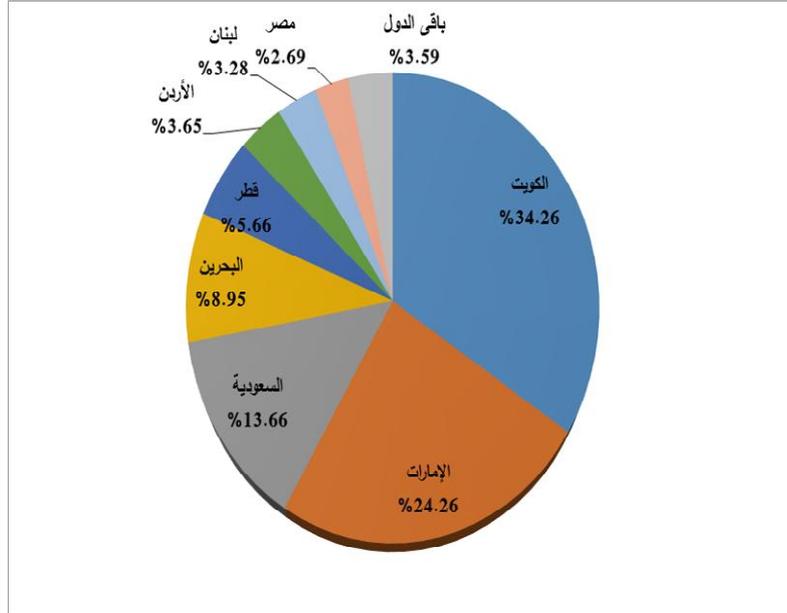


المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 82.

أما تحليل الدول المصدرة لتدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة (2001-2012)، بين أن دول الخليج العربي إستحوذت على ما نسبته 88%، حيث تصدرت الكويت كل الدول بقيمة 35.4 مليار دولار بنسبة 34.3% من الإجمالي، تلتها الإمارات بقيمة 25.1 مليار دولار بنسبة 24.3%، ثم في المرتبة الثالثة السعودية بقيمة 14 مليار دولار بنسبة 13.7%، ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 9.3 مليار دولار بنسبة 9%؛

لتأتي في المرتبة الخامسة قطر بقيمة 5.8 مليار دولار بنسبة 5.7%، ثم الأردن بقيمة 3.8 مليار دولار بنسبة 3.7%، تليها لبنان في المرتبة السابعة بقيمة 3.4 مليار دولار بنسبة 3.3%، ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 2.8 مليار دولار بنسبة 2.7%، ثم بقية الدول بقيم محدودة لم تتجاوز في أغلبها مليار دولار.

الشكل رقم (18): التوزيع الجغرافي لإجمالي تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة حسب البلد المصدر للفترة (2001-2012)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 83.

#### الفرع الرابع: ضرورة تفعيل الإستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي

إن تفعيل الإستثمارات البينية العربية تعتبر كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي، يجب أن ينبثق أولاً من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للإستثمار والتي تعمل على إقامة هيكل إقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتساهم في تحفيز الإستثمارات وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الإستيعابية التي تدفع نحو المزيد من الإستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضاً للبلدان العربية أن تحتك بالشركات متعددة الجنسيات، كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أو علاقات تعاون وشراكة قائمة على المصالح الإقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الإقتصادية العربية وتهيئة ظروف حسنة لعمل إقتصادي وسياسي عربي مشترك، بالإضافة إلى آليات أخرى؛

ويتطلب تفعيل الإستثمارات العربية البينية جهود وحوافز كبيرة منها ما يلي:

1. توفير مناخ جاذب للإستثمار يكفل الإستغلال الأمثل للموارد العربية، على أن يتم التخطيط لتنوع الإستثمارات التي تساهم في إستيعاب نسب أعلى من العمالة<sup>1</sup>؛
2. تفعيل العمل الإقتصادي العربي المشترك، والعمل على إنجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإعتبارها جسر سيؤدي إلى إقامة مشاريع إستثمارية عربية مشتركة، مع الإعداد لمرحلة إنشاء إتحاد جمركي وسوق عربية مشتركة، وإجراءات الإتحاد النقدي العربي لضمان إتاحة تكتل إقتصادي عربي قوي قادر على مجابهة التحديات والأزمات الإقتصادية العالمية<sup>2</sup>؛
3. إعتتماد إستراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح بتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية محليا بدلا من تحجيرها إلى البلدان الغربية، وذلك بمنح المستثمرين العرب نفس الحوافز والتشجيعات التي تمنحها كل دولة لرعاياها الأجانب، بهدف إجتذاب الإستثمارات العربية البينية المباشرة وتشجيعها والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات المنظمة لهذه العملية وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الإستثمار فيها، والسعي لخلق فرص إستثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للإستثمارات العربية المباشرة من الخارج<sup>3</sup>.

#### المبحث الثاني: وضع الدول العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر

إزدادت أهمية ودور مؤشرات قياس المناخ الإستثماري في الكشف على مدى سلامة وجاذبية مناخ الإستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه فعليا من إستثمار أجنبي مباشر، ومن بين هذه المؤشرات مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تطرقنا إليه سابقا، وسنقوم بالتعرف على تصنيف الدول العربية فيها، وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة وهي كيفية قراءة الجداول:

- ● اللون الأخضر: أداء جيد جدا، ويشير أن القيمة أعلى من المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن 30%؛
- ● اللون الأزرق: أداء جيد، ويشير أن القيمة أفضل من المتوسط العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10% و 30%؛
- ● اللون الأصفر: أداء متوسط، ويشير أن القيمة أعلى أو أقل من المتوسط العالمي بنسبة 10%؛
- ● اللون الأسود: أداء ضعيف، ويشير أن القيمة أسوأ من المتوسط العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10% و 30%؛
- ● اللون الأحمر: أداء ضعيف جدا، ويشير أن القيمة أقل من المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن 30%.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 214-215.

<sup>2</sup> عبد الرحمان الهبتي نوزاد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الإقتصاد العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44 ، الصادر في 2010، قطر، ص 10.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 10.

### المطلب الأول: الوضع الإجمالي للجاذبية العربية

وهنا سيتم التعرف على الوضع التفصيلي للدول العربية في المؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر كمايلي:

#### الفرع الأول: الأداء على المستوى الإقليمي

تشير النتائج إلى أن المنطقة العربية حلت في المرتبة الرابعة عالميا حسب المؤشر العام لجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2014، بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 36.7 نقطة، ومتوسط ترتيب بلغ 71 نقطة؛ وقد جاءت دول مجموعة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أولا تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى تلتها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا، وقد تراجعت جاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر بدرجة بمقدار 0.5 نقطة أي بنسبة 1.47% عنه سنة 2013، نفس الشيء بالنسبة لكل من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ودول شرق أوروبا والمحيط الهادي التي إنخفض فيهما المؤشر بنسبة 1.1% و0.67% على التوالي، في مقابل إنخفاضه في باقي الدول بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 2.37% و3.1%.

الجدول رقم (22): المؤشر العام لجاذبية الدول للإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2014

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر		متوسط الترتيب	التغير عن 2013	
		2014	2013		القيمة	النسبة %
1	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	56.9	57.5	21	-0.63	-1.1
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	47.1	47.4	44	-0.32	-0.67
3	أوروبا وآسيا الوسطى	44.4	42.5	48	1.89	4.44
4	المنطقة العربية	36.7	37.2	71	-0.55	-1.47
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	36.4	35.6	73	0.84	2.37
6	جنوب آسيا	33.6	32.8	81	0.81	2.46
7	إفريقيا	30.5	29.6	89	0.92	3.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص35.

#### الفرع الثاني: الأداء على مستوى المجموعات العربية

تصدرت دول الخليج العربي (السعودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) الأداء في المؤشر العام للجاذبية على مستوى المجموعات العربية خلال سنة 2014 بأفضل أداء عربي بقيمة 45.8 نقطة، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا بمستوى أداء جيد، ثم جاءت دول المشرق العربي (مصر لبنان والأردن) ثانية بقيمة 39.3 نقطة بمستوى متوسط، وحلت دول المغرب العربي (ليبيا تونس، الجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة بمستوى منخفض، وحلت أخيرا دول الأداء الضعيف (العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن والسودان) بقيمة 25.8 نقطة بمستوى ضعيف جدا، ومقارنة بسنة 2013، فأداء دول الخليج العربي تراجع بنسبة 2.9%، وتراجع أداء الدول الأداء الضعيف هي الأخرى بنسبة 3.4%، مع تحسن في أداء دول المغرب العربي بنسبة 1.9%.

الجدول رقم (23): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الجاذبية الدول للإستثمار لعام 2014

الترتيب	المجموعة	قيمة مؤشر		التغير عن 2013	
		2014	2013	النسبة (%)	القيمة
1	دول الخليج العربي	45.8	47.2	2.95	1.39
2	دول المشرق العربي	39.3	39.1	0.51	0.20
3	دول المغرب العربي	34.5	33.9	1.85	0.63
4	دول الأداء المنخفض	25.8	26.7	3.45	0.92
	المتوسط العربي	36.7	37.2		
	المتوسط العالمي	42.8	42.6		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتئمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية الكويت، 2014، ص35.

### المطلب الثاني: وضع الدول العربية في المجموعات الرئيسية

إن وضع الدول العربية في المجموعات الرئيسية يمكن من إكتشاف مكانم القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية، كما يسمح ذلك من تحديد الفجوة بينها وبين الأقاليم المكونة للعالم، والتي تتضمن مجموعة المتطلبات الأساسية والمقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من أن تعمل على جذب الإستثمار، لأن عدم توافرها يعني أيضا إستحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الإستثمار، ومجموعة العوامل الكامنة والتي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسيات إتجاه الإستثمار في بلد معين من عدمه بالإضافة إلى مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية للدولة، والتي تعد من العناصر التي تعزز مقومات الدولة على صعيد إندماجها في الإقتصاد العالمي، وكذلك إمتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي.

### الفرع الأول: الأداء على المستوى الإقليمي

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى المجموعات الجغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2014 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 50.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 73 نقطة، ونفس الشيء بالنسبة للمجموعات الأخرى حيث حلت في المرتبة الرابعة فيها وحقت بمتوسط لقيمة بلغ 45.7 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 67 نقطة فيما يتعلق بمؤشر العوامل الكامنة، وبشكل عام فمن الواضح أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ضعيف جدا خصوصا إذا ما قارنا المتوسط العربي البالغ 16.8 نقطة بالمتوسط العالمي البالغ 23.61 نقطة، وفي المقابل جاء الأداء العربي أقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة.

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجعت قيمة المؤشر في مجال المتطلبات الأساسية في الدول العربية بقيمة 1.5 بنسبة تبلغ 2.9%، وهو أعلى مستوى تراجع مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى مع تراجع الأداء في دول أمريكا اللاتينية، الكاريبي، دول إفريقيا ودول جنوب آسيا، في حين إرتفع في بقية المجموعات.

الجدول رقم (24): أداء المنطقة العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر الجاذبية عام 2014

الترتيب	المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الأساسية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	
		2014	2013	2014	2013	2014	2013
1	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	69.3	69.6	64,2	63,6	38.2	36.9
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	60.2	61.9	54,2	54,4	29.7	29.3
3	أوروبا وآسيا الوسطى	56.3	56.8	50,6	52,4	22.1	24.9
4	المنطقة العربية	51.8	50.3	46,0	45,7	17.6	16.8
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	50.4	50.2	44,2	44,2	16	17.3
6	إفريقيا	49.9	49.8	38,6	41,7	16.5	16.1
7	جنوب آسيا	47.3	46.9	35,9	36,7	11.5	12.2

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص ص 37، 41.

#### الفرع الثاني: الأداء على مستوى المجموعات العربية

فيما يتعلق بأداء مجموعات الدول العربية على مستوى مجموعات المكونة لمؤشر الجاذبية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فيلاحظ تفوق دول الخليج، في المجموعات الثلاث:

إذ تصدرت الترتيب العربي بقيمة 61.4 نقطة وبأداء متوسط في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية، تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 49.8 نقطة وبأداء ضعيف، ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبقيمة 47.4 نقطة بأداء ضعيف، وحلت أخيرا مجموعة دول الأداء المنخفض بقيمة 39.5 نقطة؛

وإستمر تفوق دول الخليج بشكل عام في مجموعة العوامل الكامنة، إذ تصدرت دول قائمة الترتيب العربي بدرجة 55.8 نقطة بأداء جيد، ثم مجموعة دول المشرق العربي ثانية بدرجة 49.8 نقطة بأداء ضعيف جاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 46.4 نقطة بأداء ضعيف، تلتها مجموعة دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة بقيمة 35.6 نقطة بأداء ضعيف جدا؛ وفيما يتعلق بأداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية توضح البيانات تصدر دول الخليج الأداء العربي بقيمة 23.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 16.8 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 20.7 درجة بمستوى أداء متوسط، ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 15.2 درجة وبمستوى أداء متوسط، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 8 نقاط وبمستوى أداء ضعيف جدا؛

ومقارنة بسنة 2013، فقد تحسن أداء دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت 1.72%، فيما تراجع أداء دول المشرق العربي، المغرب العربي ودول الأداء المنخفض بمعدلات 4.16%، و4.63% و8.22% على التوالي في مجموعة المتطلبات الأساسية، وفيما يتعلق بأدائها على مستوى مجموعة العوامل الكامنة، فقد تحسن أداء دول المغرب العربي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة، بينما تحسن أداء دول المشرق العربي، مع تراجع أداء بقية المجموعات العربية العوامل الخارجية.

الجدول رقم (25): أداء المجموعات العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر الجاذبية عام 2014

الترتيب	المجموعة	مجموعة المتطلبات الأساسية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	
		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر		قيمة المؤشر	
		2014	2013	2014	2013	2014	2013
1	دول الخليج العربي	61.4	60.4	55.8	57.1	23.1	25.1
2	دول المشرق العربي	49.8	52	46.6	47.4	20.7	20.3
3	دول المغرب العربي	47.4	49.7	42.5	41	15.2	15.5
4	دول الأداء المنخفض	39.5	43.1	35.6	36	8	8.7
	المتوسط العربي	50.3	51.8	45.7	46	16.8	17.6
	المتوسط العالمي	57.3	55.9	50	49.8	23.6	23.6

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 35.

### المطلب الثالث: وضع الدول العربية في المؤشرات الأحدى عشر الفرعية

كما تطرقنا إليه سابقا يقيس المؤشر العام جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال أحد عشر مؤشرا فرعيا، يرصد كل واحد منها مقوما من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية، كما تضم تلك المؤشرات الفرعية نحو 60 متغيرا يرصد بصورة أكثر تفصيلا المتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الإستثمار وتحديد وضعيتها في مؤشر الجاذبية بدقة شديدة.

### الفرع الأول: وضع الدول العربية في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية

تتكون مجموعة المتطلبات الأساسية من: مؤشر الإستقرار الإقتصاد الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، وفيما يلي تصنيف الدول العربية في هذه المؤشرات.

أولاً. مؤشر إستقرار الإقتصاد الكلي:

إن إستقرار الإقتصاد الكلي للقطر من المقومات الضرورية لجذب الإستثمار كما جاء تأكيده في الأدبيات النظرية والتطبيقية.

الجدول رقم (26): الأداء العربي على مستوى مؤشر الإستقرار الإقتصاد الكلي لسنة 2014

ترتيب المجموعة	قيمة المؤشر 2014	تقلب معدل نمو PIB	معدل التضخم	تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال	عدد أزمات سعر الصرف	نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى PIB	نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى PIB	نسبة الدين العام الإجمالي إلى PIB
1 دول الخليج العربي	81.7	● 91.6	● 71.8	● 74.9	● 55.6	● 92.8	● 85.2	● 100
2 دول المغرب العربي	69.7	● 73	● 75.5	● 45.6	● 25.4	● 88.1	● 88.7	● 91.8
3 دول المشرق العربي	61.2	● 94.3	● 74.0	● 31.7	● 11.4	● 58.2	● 70	● 89
4 دول أداء المنخفض	59.7	● 84.7	● 56.4	● 37.2	● 25.9	● 75.6	● 58	● 80.2
المتوسط العربي	69.5	86	68.7	50.7	33.3	81.2	75.9	90.8
المتوسط العالمي	69.9	92.3	76.4	44.8	27.2	79.5	78.9	90.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص43.

إن الأداء العربي على مستوى هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحدى عشر الأخرى حيث المتوسط يساوي تقريبا المتوسط العالمي إذ سجلا حوالي 69 نقطة.

وعلى صعيد المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بأداء جيد جدا أفضل من المتوسط العالمي إذ سجل 81.7 نقطة، وقد حققت أفضل أداء جيد جدا في المتغيرات الأساسية المكونة للمؤشر بإستثناء متغير تقلب معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم التي كان أداءها فيها متوسط، ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 69.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط وحققت أداء جيد في مؤشرات تقلب سعر الصرف، أداء الموازنة العامة، الحساب الجاري والدين العام؛

ثم جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 61.2 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا، وتراوح مستوى أدائها في المتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو، وضعيف جدا في مؤشرات سعر الصرف وأداء الموازنة العامة، ثم جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة عربيا بقيمة 59.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا في جميع المتغيرات ما عدا متغيري سعر الصرف؛

ومقارنة بعام 2013 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر، ما عدا دول المشرق العربي ودول الأداء المنخفض التي تراجع أداؤها بنسبة 7% و11% على التوالي.

ثانيا. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:

يرصد مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مدى قدرة الإقتصاد المعني على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الإستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (27): الأداء العربي على مستوى مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2014

الترتيب	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	قيمة المؤشر 2013	معدل عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى GDP	الإئتمان للقطاع الخاص كنسبة من GDP	القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من GDP
1	دول الخليج العربي	26.1	24.2	43.6	21.3	13.2
2	دول المغرب العربي	15.6	15.7	15.1	17.6	14.1
3	دول المشرق العربي	13.3	12.7	19.5	14.5	6.1
4	دول الأداء المنخفض	4.8	6.6	9.1	4.2	1
	المتوسط العربي	13.8	14.3	19.2	13.8	8.5
	المتوسط العالمي	18.8	17.7	21.8	23.8	10.7

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص45.

من الجدول يمكن إستخلاص ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 13.8 نقطة، وذلك يعود لضعف الأداء العربي على صعيد توفير الإئتمان للقطاع الخاص، في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المالي من المتوسطات العالمية؛

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 26.1 نقطة نتيجة تفوقها على صعيد متغيرات السيولة المالية وأداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الإستثمار، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 15.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 13.3 نقطة وبمستوى أداء متوسط، وحلت في المرتبة الأخيرة دول الأداء المنخفض بقيمة 4.8 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض وتراجع أداء دول المشرق والمغرب في

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

ثالثا. مؤشر البيئة المؤسسية:

إن الأوضاع المؤسسية والتنظيمية وإستقرارها تمارس تأثير كبير على مناخ الإستثمار، ولاسيما فيما يخص بالقوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمن إستراتيجيتها وثباتها وإتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية.

الجدول رقم (28): الأداء العربي على مستوى مؤشر البيئة المؤسسية لعام 2014

مؤشر	مؤشر سيادة القانون	مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	مؤشر فعالية السياسات الحكومية	مؤشر الاستقرار السياسي	مؤشر المشاركة والمحاسبة	قيمة المؤشر 2013	قيمة المؤشر 2014	الترتيب المجموعة
● 48.2	● 60.7	● 57.3	● 51.7	● 73	● 22.1	48.7	52.2	1 دول الخليج العربي
● 23.9	● 39.7	● 44.5	● 32.4	● 39.8	● 31.5	37.2	35.3	2 دول المشرق العربي
● 20.6	● 32.2	● 24.5	● 27.1	● 48.1	● 25.2	36	29.6	3 دول المغرب العربي
● 7.38	● 15.9	● 16.1	● 10.3	● 19	● 12.6	27.9	13.6	4 دول الأداء منخفض
26.7	38.4	36.5	31.5	46.9	21.8	38.9	33.6	المتوسط العربي
38	49.2	52.4	44.5	62.8	52.5	55.5	49.9	المتوسط العالمي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص47.

ووفق ما جاء في الجدول أعلاه، كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسط لقيمة المؤشر بلغ 33.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 49.9 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.2 نقطة بأداء متوسط؛ ثم تلتها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 35.3 نقطة وبأداء ضعيف، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 29.6 نقطة وبأداء ضعيف، وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 13.6 نقطة وبأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر البيئة المؤسسية.

رابعا. مؤشر بيئة أداء الأعمال:

تعتبر بيئة أداء الأعمال في الدولة من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي بصفة خاصة، كما أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات، وبالتالي من الطبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي بالنسبة لترتيب دول المنطقة والعالم.

الجدول رقم (29): الأداء العربي في مؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2014

الترتيب	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	قيمة المؤشر 2013	سهولة بدء الأعمال	التعامل مع تراخيص البناء	تسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	تنفيذ العقود
1	دول الخليج العربي	68.8	47.1	74.1	79.9	84.1	81.7	54.2	62.1	45.3
2	دول المشرق العربي	60.9	46.7	80.3	67.4	68.7	76.4	45.9	39.5	48.2
3	دول أداء المنخفض	56.5	27	67.8	60.9	80	80.7	18.1	47.2	41.2
4	دول المغرب العربي	55	39.7	66	54.1	50.5	79.2	40.2	43.1	52.3
	المتوسط العربي	61	39.7	71.6	66.8	72.9	80	39.7	50	46.2
	المتوسط العالمي	67.6	51.5	74.1	72.6	74.9	73.8	62.4	56	59.3

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية الكويت، 2014، ص49.

من الجدول رقم (29) يمكن إستخلاص ما يلي:

- أداء متوسط للدول العربية بشكل عام في المؤشر حيث بلغ المتوسط العربي 61 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 67.6 نقطة، إذ جاء أداء مقبول للدول العربية في متغيرات بدء الأعمال وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين وأداء جيد أفضل من المتوسط العالمي في متغير الحصول على الكهرباء فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المتغيرات؛

- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية في المؤشر بحصولها على 68.8 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 60.9 نقطة بمستوى أداء متوسط أيضا وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الثالثة ضمن الأداء الضعيف وأخيرا دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا؛

ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول الخليج في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

#### الفرع الثاني: وضع الدول العربية في مؤشرات مجموعة العوامل الكامنة

تتكون مجموعة العوامل الكامنة من خمسة مؤشرات هي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي، وفيما يلي رصد لتصنيف الدول العربية في هذه المؤشرات بشيء من التفصيل؛

أولاً. مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه:

يعد حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعريفات الجمركية، وأخيراً درجة الإنفتاح على العالم الخارجي.

الجدول رقم (30): أداء الدول العربية في مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه لعام 2014

مؤشر	تطبيق	نسبة التجارة	مؤشر الأداء	تقلبات	الطلب	قيمة	قيمة	الترتيب	المجموعة						
الإنتفاخ على	التعريفات	الخارجية إلى	التجاري	الطلب	المحلي	المؤشر	المؤشر								
العالم	الجمركية	GDP		المحلي	الحقيقي	2013	2014								
الخارجي					للفرد										
●	76.1	●	82.3	●	19.6	●	13.7	●	68.8	●	27.6	39.1	48	1	دول الخليج العربي
●	72.6	●	72.7	●	14.8	●	16.2	●	75	●	8.1	28.7	43.2	2	دول المشرق العربي
●	70.9	●	64	●	14.2	●	12.5	●	52.8	●	7.6	25.9	37	3	دول الأداء المنخفض
●	62.1	●	60.5	●	13.7	●	7.3	●	67.2	●	2.8	24.2	31.9	4	دول المغرب العربي
	67.7		71.2		16		12.1		66.3		13	30.7	40.3		المتوسط العربي
	72.9		76.9		17		20.2		66.3		18.7	33.8	45.2		المتوسط العالمي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإثمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص51.

وفق ما جاء في الجدول أعلاه الذي يرصد أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الستة الرئيسية نوضح ما يلي:

- لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، حيث يبلغ المتوسط العربي 40.3 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 45.2 نقطة؛
- تحظى الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الأداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطبيق التعريفات الجمركية، في حين كانت الوضعية أسوأ من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والأداء التجاري والإنفتاح على العالم الخارجي؛
- وفيما يخص أداء المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد بحلولها في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 48 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 45.2 نقطة؛
- حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 43.2 نقطة بأداء متوسط، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة؛

- على صعيد مكونات المؤشر يتضح تميز أداء دول الخليج في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد بأداء جيد وكذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تميز أداء دول المشرق العربي في متغير تقلبات الطلب المحلي؛ ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه.

### ثانياً. مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

إن إمتلاك الدول للموارد الطبيعية والبشرية من المقومات التقليدية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم بل أن هناك العديد من أنماط الإستثمار في العالم التي تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرب في البلد المستهدف بالإستثمار.

الجدول رقم (31): أداء الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية لعام 2014

مؤشر التنمية البشرية	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	متوسط نمو إنتاجية العمل	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من GDP	قيمة المؤشر 2013	قيمة المؤشر 2014	الترتيب	
							المجموعة	الترتيب
74.4	61.3	52.5	34.5	48.8	60.7	54.5	1	دول الخليج العربي
60.5	63.3	53.6	56.1	6.9	45.6	49.8	2	دول المشرق العربي
58.9	57	44	51.8	27.6	41	48.7	3	دول المغرب العربي
31.1	42.6	24.9	52.2	48.5	26.3	39.5	4	دول الأداء المنخفض
56.6	55.5	43.1	46.8	37	45.6	48.3		المتوسط العربي
61.5	57.4	56.9	57.9	14.7	46.7	51.1		المتوسط العالمي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص53.

ومن الجدول رقم(31) يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المؤشر من بينها:

- الأداء العربي في هذا المؤشر كان متوسط حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 48.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 51.1 نقطة؛
- جاء الأداء العربي أفضل من متوسط الأداء العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن الضعف، وذلك بفضل توافر النفط في دول الخليج، ليبيا الجزائر وموارد تعدينية أخرى في موريتانيا، اليمن والسودان، وجاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في متغيري سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية، فيما جاء أقل منه بشكل واضح في بقية المؤشرات؛

- أما فيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية، فقد تقدمت دول الخليج الدول العربية بمجموعة الأداء المتوسط بقيمة 54.5 نقطة، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 49.8 نقطة ودول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 48.7 نقطة بأداء ضعيف، وأخيراً دول الأداء المنخفض بقيمة 39.5 نقطة وبأداء ضعيف جداً، ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

### ثالثاً. مؤشر عناصر التكلفة:

تعد عناصر التكلفة والعائد من العوامل التي تدخل في إتخاذ قرار الإستثمار في بلد ما، مما يجعل تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع إستثماري وإختلافهما من بلد لآخر مؤشراً حاكماً ورئيسياً لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما مع وجود إختلافات كبيرة بين دول العالم في هذا المجال وإلتصالها بشكل مباشر بالعائد المشروع وأرباحه المتوقعة.

الجدول رقم (32): أداء الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة سنة 2014

الترتيب	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	قيمة المؤشر 2013	ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية	إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية	زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً	متوسط تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار لكل حاوية
1	دول الخليج العربي	91.1	74.6	75.9	96.6	98.4	93.48
2	دول المشرق العربي	79.9	68.2	59.3	76.9	91.1	92.34
4	دول الأداء منخفض	75.5	67.3	69.0	69.6	86.9	76.64
3	دول المغرب العربي	72.1	63.2	57.9	56.3	84	90.08
	المتوسط العربي	80.7	69.1	67.2	76.9	90.8	87.9
	المتوسط العالمي	76.3	67.5	62.6	68.6	88.8	85.3

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 57.

حسب الجدول أعلاه يلاحظ تحقيق الدول العربية لأداء أفضل من الأداء العالمي في هذا المؤشر بمتوسط قيمة بلغ 80.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 76.3 نقطة، وحظيت الدول العربية بأداء أفضل على صعيد المتغيرات الأربعة المكونة للمؤشر من المتوسط العالمي في جميع متغيرات المؤشر؛

- وبخصوص المجموعات الجغرافية العربية تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد جداً بقيمة 91.1 نقطة وذلك لتفوقها في متغيري معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية والوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنوياً بمستوى جيد جداً؛

ثم جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 79.9 نقطة وحققت أداء جيد جيدا في مؤشري معدل الضريبة وتكلفة الإستيراد والتصدير، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الثالثة بقيمة 75.5 نقطة، وأخيرا دول المغرب العربي بقيمة 72.1 نقطة؛

- مقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء دول الخليج ودول المشرق وتحسن أداء دول المغرب ودول الأداء المنخفض في مؤشر عناصر التكلفة.

#### رابعا. مؤشر الأداء اللوجيستي:

تعد البنية التحتية والمرافق المتطورة ولاسيما في مجالات النقل والمواصلات ضرورة ملحة للتنمية الإقتصادية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، كونها عنصرا هاما في تأسيس المشروعات الإستثمارية على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد المضيف.

الجدول رقم (33): أداء الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجيستي لسنة 2014

الترتيب المجموعة	قيمة المؤشر 2014	كفاءة أداء التخليص الجمركي	أداء البنى التحتية والنقل	أداء الشحن الجوي	كفاءة الخدمات اللوجيستية	تتبع وتعقب الأداء	زمن إنجاز المعاملات	كثافة الطرق البرية	مؤشر أداء النقل الجوي
1 دول الخليج العربي	39.2	46.4	45.4	47.3	43.5	56.2	54.5	14.7	5.6
2 دول المغرب العربي	28.3	33.6	28.5	41	28.6	47.4	43.9	1.9	1.5
3 دول المشرق العربي	28	26.7	36.6	43.8	24.1	43.5	43.2	4.4	1.6
4 دول الأداء المنخفض	19	18.6	22.1	29.1	20.2	29.1	29.9	2.3	1
المتوسط العربي	29.3	32.6	33.7	40.3	30.5	44.6	43.4	6.7	2.8
المتوسط العالمي	39.7	45.6	48	48.7	46.8	57.9	56.2	9.6	4.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص59.

من الجدول رقم (33) نلاحظ ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 29.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 39.7 نقطة، إذ كان الأداء العربي قريبا من المتوسط العالمي في متغيرات الشحن الدولي والنقل الجوي؛

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية، وجاءت في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 39.2 نقطة بفارق محدود عن المتوسط العالمي البالغ 39.7 نقطة ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 28.3 نقطة، ثم دول المشرق العربي بقيمة 28 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 19 بأداء ضعيف جدا؛

- مقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية، ما عدا دول المغرب العربي في مؤشر الأداء اللوجيستي.

#### خامسا. مؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تحولت الإتصالات والمعلومات إلى مكون رئيسي في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي إقتصاد، ولاسيما بعد ثورة الإتصالات والمعلومات في العالم، وبالتالي أصبحت من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم (34): أداء الدول العربية في مؤشر الإتصالات والتكنولوجيا المعلومات لسنة 2014

الترتيب	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	إشتراكات خدمات النطاق العريض	إشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة
1	دول الخليج العربي	46.1	17.4	27.8	71.3	68
2	دول المشرق العربي	30.9	11.3	20.9	44.2	47.1
3	دول المغرب العربي	26.6	7.5	19.1	32.4	47.5
4	دول الأداء المنخفض	12	1.8	11.3	13.8	20.9
	المتوسط العربي	29.8	9.8	20.1	42.2	46.9
	المتوسط العالمي	37.9	28.6	34.0	45.7	43.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص61.

ومن الجدول رقم(34) تم إستخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 29.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37.9 نقطة؛

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 46.1 نقطة؛ ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 30.9 نقطة بأداء متوسط، ثم دول المغرب العربي بقيمة 26.6 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 12 نقطة بأداء ضعيف جدا، ثم جاءت دول الخليج بأداء جيد جدا في متغير إشتراكات الهاتف النقال وبمستوى جيد في نسبة مستخدمي الأنترنت؛

وقد سجلت كل المجموعات العربية ما عدا دول الخليج أداء يتراوح ما بين المتوسط والضعيف جدا في كل

المتغيرات، ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

### الفرع الثاني: وضع الدول العربية في مؤشرات العوامل الخارجية الإيجابية

تتضمن مجموعة العوامل الكامنة مؤشرات هي مؤشر إقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وفيما يلي رصد لتصنيف الدول العربية في هذه المؤشرات بشيء من التفصيل؛  
أولاً. مؤشر إقتصاديات التكتل:

تختلف قدرة الدولة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بحسب طبيعة علاقاتها الخارجية وإرتباطاتها مع الشركات متعددة الجنسيات في العالم كونها تلعب دوراً رئيسياً في حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

الجدول رقم(35): أداء الدول العربية في مؤشر إقتصاديات التكتل عام 2014

الترتيب	المجموعة.	قيمة المؤشر 2014	قيمة المؤشر 2013	عدد الشركات المتعددة الجنسيات لـ 24 دولة من OCDE داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة من الإجمالي العالمي %	رصيد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
1	دول المشرق العربي	17.7	10.6	1.5	1.8	49.9
2	دول المغرب العربي	13.6	7.1	2.2	2.7	36
3	دول الخليج العربي	12.8	6.1	1.7	7.8	29.1
4	دول الأداء المنخفض	7.3	3.2	1	1.3	19.5
المتوسط العربي		12.3	12.3	1.6	3.8	31.4
المتوسط العالمي		15.6	15.6	9.8	6	30.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإتقان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 63.

ووفق ما جاء في الجدول رقم(35) يمكن توضيح ما يلي:

- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي، حيث حققت الدول العربية متوسط قيمة بلغ 12.3 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.6 نقطة؛

- وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 17.7 نقطة، ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 13.6 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة بقيمة 12.8 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 7.3 بأداء ضعيف جداً، ومقارنة بعام 2013 فقد إرتفع أداء المجموعات العربية في المؤشر ماعدا دول المشرق العربي

ثانياً. مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

تحتل عوامل التميز والتقدم التكنولوجي التي تمتلكها أي دولة، بمنزلة خاصة عند الشركات متعددة الجنسيات الباحثة من خلال إستثماراتها في مجال البحوث والتطوير في بلد ما عن أصول إستراتيجية، تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية وإعتماد تنوع وتمايز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية؛

الجدول رقم (36): أداء الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي عام 2014

الترتيب	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	مؤشر تطور السوق	مؤشر تطور بيئة الأعمال	مؤشر المعرفة	المشاركة في إجمالي طلبات التصميم	طلبات تسجيل العلامات التجارية	الحصة من طلبات البراءات	مؤشر الحكومة الإلكترونية
1	دول الخليج العربي	27.5	40.2	51.7	27.9	3.72	1.14	1.04	66.8
2	دول المشرق العربي	22	29.5	37	31.8	6.23	1.31	1.05	46.7
3	دول المغرب العربي	15.8	20.2	22.5	20.3	1.07	1.23	1.01	37.5
4	دول لأداء المنخفض	8.4	9.7	9.28	9.6	1.01	1.04	1	22.1
	المتوسط العربي	18.7	25.5	31	21.8	2.8	2.1	1	6.44
	المتوسط العالمي	27	39.4	43.4	37.7	3.5	8.5	8.4	7.53

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 65.

من الجدول رقم (36) يمكن إستخلاص ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلاً، حيث حققت الدول العربية متوسط قيمة بلغ 18.7 نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 27 نقطة؛
- بالنسبة لأداء للمجموعات الجغرافية العربية، فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية، وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط بقيمة 27.5 نقطة، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 22 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 15.8 نقطة بأداء ضعيف، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 8.4 بأداء ضعيف جداً؛
- مقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء المجموعات العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي ماعدا دول المشرق العربي.

### المبحث الثالث: قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تتوقف قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على مدى ملائمة المناخ الإستثماري في الدول المضيفة وتوفر الحوافز المشجعة لجذبه بإختلاف أنماطها، إلا أن ذلك غير كاف لتوفير المناخ الجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يجب العمل على إزالة معوقاته والتقليل منها من أجل تحسين قدرة البلد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والسعي لإيجاد الحلول لذلك من خلال تعزيز منافذ القوة وإدلال التهديدات التي تقف عقبة أمام تحسين حصتها من الإستثمار الأجنبي المباشر .

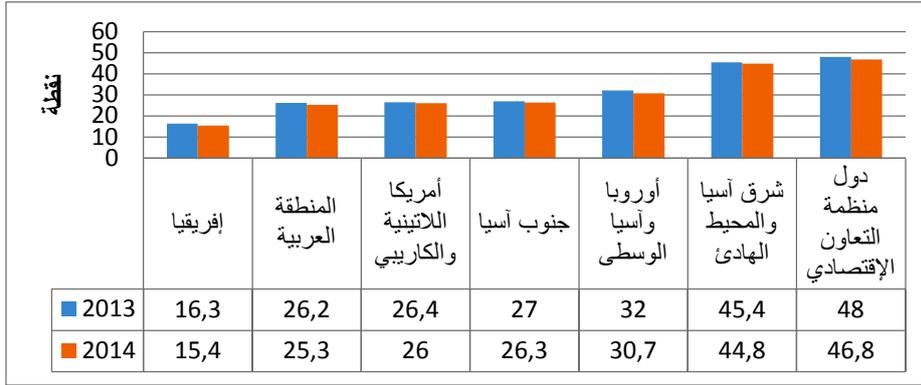
### المطلب الأول: أداء الدول العربية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الأداء الفعلي للدول في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي يعكس ما تم إستقطابه حقيقة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، ويقاس بإعتماد ثلاث متغيرات وهي لوغاريتم متوسط رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر للسنوات الثلاث الأخيرة، متوسط حجم صفقات الإندماج والتملك خلال السنوات الثلاثة الأخيرة يعطى لها وزن ترجيحي 10%، بالإضافة إلى عدد المشاريع المصنفة ضمن الإستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي، وهنا سيتم التعرف على الأداء العربي في هذا المؤشر وقدرات المنطقة العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وموقعها بالنسبة لباقي المجموعات الجغرافية في العالم.

### الفرع الأول. على المستوى الإقليمي

حسب مؤشر الأداء الفعلي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2014، جاءت المنطقة العربية في المرتبة ما قبل الأخيرة بـ 25.3 نقطة مقارنة بالمجموعات الأخرى، في حين تصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ترتيب المجموعات، تلتها مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادئ بفارق نقطتين، وبالمقارنة بسنة 2013 فقد تراجع أداء المنطقة العربية بنسبة 3.43%، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن جاذبية الدول العربية تبقى ضعيفة كل الضعف إذا ما قورنت بأقاليم نامية كدول جنوب آسيا، شرق آسيا والمحيط الهادئ التي تفوقت عليها في الترتيب حسب المؤشر، وذلك ما يعكس توفر هذه الدول على مناخ إستثماري مناسب وعلى عكس ما هو بالنسبة للدول العربية.

الشكل رقم (19): قيمة مؤشر الأداء الفعلي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الجغرافية لعامي 2013 و2014

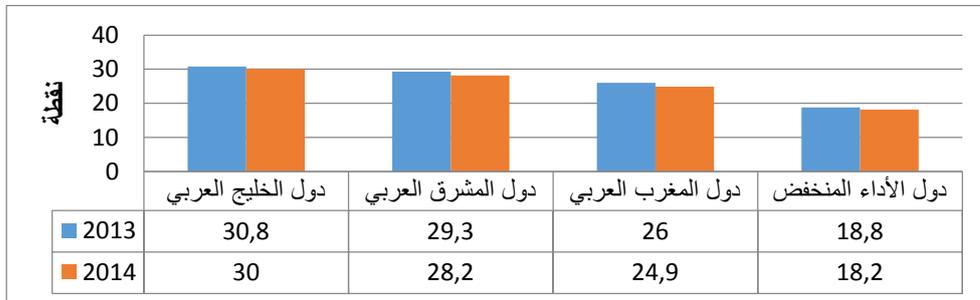


المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص96.

### الفرع الثاني. الأداء الفعلي للمجموعات العربية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

عند التركيز على الأداء الفعلي لدول المنطقة العربية حسب المجموعات الجغرافية، وتأكيدها لما تم إبرازه من تفوق لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث قيمة مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر، فقد تصدرت هذه الدول مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء الفعلي بمتوسط بلغ 30 نقطة لسنة 2014؛ إذ حلت السعودية في المرتبة الأولى عربياً، تلتها الإمارات ثانية، في حين حلت قطر خامسة والبحرين في المرتبة التاسعة، تلتها عمان ثم الكويت في المرتبة الثالثة عشرة على مستوى 18 دولة عربية، ثم حلت ثانياً دول المشرق العربي بمتوسط قيمة الأداء بلغ 28.2 نقطة، ثم بعده دول المغرب العربي بمتوسط قيمة للمؤشر 24.9 نقطة، وفي الأخير دول الأداء الضعيف بمتوسط قيمة المؤشر 18.2 نقطة مع تسجيل تراجع أداء المجموعات العربية مقارنة بأداءها لعام 2013، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (20): متوسط قيمة مؤشر الأداء الفعلي للمجموعات العربية لعامي 2013 و2014



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص97.

**المطلب الثاني: تحليل أثر عوامل الجذب البينية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**  
ومن خلال ما يلي سنقوم بإبراز مدى نجاح الدول العربية في توفير عوامل الجذب البينية وكيف أثرت في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة.

### الفرع الأول. على المستوى الإقليمي:

رغم الإصلاحات والمجهودات التي بذلتها الدول العربية لأجل تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إليها من خلال تهيئة مناخها الإستثماري، سن قوانين وتشريعات تتلاءم مع المستثمر وتحفز على الإستثمار فيها، إلا أن جاذبيتها تبقى ضعيفة وما يؤكد ذلك إحتلالها المرتبة ما قبل الأخيرة بين المجموعات الجغرافية في مؤشر الأداء الفعلي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك مرده تعرض مسيرة التكامل الإقتصادي العربي لشلل شبه تام. إذ بالرغم من توقيع الدول العربية العديد من الإتفاقيات في مجال الإستثمار، حماية رأس المال، تنظيم العمل وتسهيل إنتقال الأفراد والسلع بينها، إلا أن أغلبها لم تسير في فعالية نحو التطبيق، ومنها الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1980، إذ بعدم إلزام الدول العربية تطبيق بنودها فوات عليها تحسين جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير عوامل الجذب البينية، إذ أنه لو فعلت الإتفاقية في أرض الواقع لساهم ذلك في تنسيق السياسات الإستثمارية للدول العربية وتوحيد تشريعات الإستثمار، وتفعيل دور المؤسسة العربية لضمان الإستثمار كمؤسسة محورية لتشجيع الإستثمارات البينية، والتي من شأنها تحسين حصة الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

إذ لو تم تنفيذ إتفاقيات التكامل الإقتصادي العربي لساهم ذلك في تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول العربية، إنشاء سوق إقتصادية موحدة تتميز بإتساع حجمها، زيادة إنفتاح إقتصاديات الدول العربية وجعلها تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية، عوامة الإنتاج، حرية حركة رأس المال، إنخفاض كلفة المعاملات وذلك ما يزيد من فرص نجاح الإستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.

كما أن الإتفاقيات المنفذة لم تسمح بذلك، وهذا لإقتصار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تحرير حركة السلع من دون أن تشمل تحرير تجارة الخدمات، رأس المال وتنقل العمالة.

### الفرع الثاني. على مستوى المجموعات العربية:

مع عدم نجاح التكامل الإقتصادي العربي ظهرت على المستوى العربي مجموعة من التكتلات شبه الإقليمية في صورة مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وإتحاد المغرب العربي سنة 1989، ومن خلال ما يلي سيتم إبراز مدى نجاح هذه التكتلات في توفير عوامل الجذب البينية وكيف أثرت في إستقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولها الأعضاء.

أولاً. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي:

والتي حلت في الصدارة عربيا في مؤشر الأداء الفعلي لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي ساهم في توفير لدوله الأعضاء مناخ إستثماري تتوفر فيه معظم مقومات نجاح الإستثمار، من خلال توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، والتي من بينها ما يلي:

**1. حجم السوق:** تتمتع السوق الخليجية بخاصية الإتساع والنمو المضطرد، فقد إرتفع عدد السكان الإجمالي لدول المجلس من حوالي 29.342 مليون نسمة سنة 2000 إلى حوالي 49.432 مليون نسمة سنة 2013، إضافة إلى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 18454 دولار إلى حوالي 45639 دولار خلال نفس الفترة؛

الجدول رقم (37): تطور مؤشرات حجم السوق في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2013-2000)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
عدد السكان (مليون نسمة)	29.342	34.73	37.067	44.335	46.657	49.432
متوسط نصيب الفرد من GDP (دولار)	18454	27003	33720	28636	41701	45639
نصيب الفرد من GDP (دولار)	12.843	19.549	22.290	21.602	30.850	33.208

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2014.

**2. النمو الإقتصادي:** تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بإرتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، إذ إرتفع في متوسطه من 2.48% سنة 2000 إلى 8.71% سنة 2007 مستفيدا من إرتفاع أسعار النفط العالمية، ليشهد إنخفاضاً سنة 2009 وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ثم إرتفع سنة 2011 إلى 6.5% نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية، ليعود للإخفاض سنة 2013 إلى 4.4% مع إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 376 مليار دولار سنة 2000 إلى 1641 مليار دولار سنة 2013، وما يلاحظ أنه هناك تقارب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول المجلس، الأمر الذي يسهل من الإنتقال إلى الإتحاد النقدي وإنشاء العملة الخليجية وبالتالي دخول التكامل الإقتصادي حيز التنفيذ وضمان إستمراره؛

الجدول رقم (38): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2013-2000)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	376.85	678.94	826.22	957.76	1439.388	1641.541
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.48	7.35	8.71	2.66	6.5	4.4

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2005، 2011 و 2014.

3. **الإنفتاح الإقتصادي:** تعد إقتصاديات دول المجلس من أكثر إقتصاديات العالم إنفتاحا على العالم الخارجي حيث أن التجارة الخارجية تمثل في هذه الدول أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50% في بقية الدول العربية، وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى إعتمادها الكامل إلى حد ما على النفط؛

الجدول رقم (39): تطور حجم التجارة الخارجية والبينية لدول المجلس الخليجي للفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
إجمالي التجارة الخارجية(1)	275040	567399	870897	1205600	1369835	1555076
إجمالي التجارة البينية(2)	13477	52972	82702	79835	113562	145861
نسبة 2/1%	4.9	5.6	9.5	6.6	8.3	9.4

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2005، 2011 و2014.

4. **معدل التضخم:** أثبتت المنطقة قدرتها الفائقة في إبقاء معدلات التضخم منخفضة جدا خلال فترة زمنية طويلة وخصوصا سنة 2000، حيث بلغ متوسط معدل التضخم بمؤشر أسعار المستهلك 0.26%، وشهدت معدلات التضخم إرتفاعا بلغ نسبته 10.55% سنة 2007 مقارنة بسنة 2007 حيث كانت 5.26%، ويعزى بصفة عامة للتضخم المستورد وإخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، فضلا عن إخفاض أسعار الفائدة وفترة السيولة، زيادة الإنفاق وإختلال الطلب على السلع والخدمات، وقد إنخفض متوسط المعدل ليصل إلى 1.95% في سنة 2009، وذلك بسبب السياسات المتبعة من دول المجلس والتي تم إتخاذها على ضوء إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة وحدثت الأزمة المالية العالمية، ليصل معدل التضخم إلى حدود 2.5% للفترة سنة 2013؛

الجدول رقم (40): تطور متوسط التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2013)

الوحدة: %

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
متوسط معدل التضخم	0.26	4	10.55	1.95	2.5	2.5

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، ص26.

5. **توافر الأمن والإستقرار السياسي والبيئة التشريعية الموحدة:**

تتميز دول المجلس جميعها بالإستقرار السياسي وتوفر الأمن، وتربط بينها علاقات سياسية وطيدة، وتعتبر الإستثمارات في دول المجلس في مأمّن كامل من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها، كما أنها تتوفر على نظام قضائي متطور يمكن اللجوء إليه في حالات حدوث نزاعات ترتبط بالمشروع الإستثماري، مما يساهم في خلق مناخ إقتصادي وسياسي مستقر جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر؛

كما توجد قواسم مشتركة بين التشريعات الخليجية الخاصة بالمستثمر، وتتضمن جميعها على سبيل المثال السماح بإقامة مشروعات تكون مملوكة بالكامل أو جزئياً لرأس المال الأجنبي<sup>1</sup>؛

#### 6. توفر البنى التحتية الترابطية:

إستطاعت دول المجلس بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة في ذلك من الطفرة النفطية التي تتميز بها هذه الدول والتي مكنتها من تطوير البيئة التحتية وتحسينها في مجالات الطرق، وسائل الإتصال والمناطق الصناعية الحرة، وتوفير الخدمات المالية والمصرفية، وذلك للعمل على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة<sup>2</sup>؛

#### 7. إتباع نظام الإقتصاد الحر:

يعتمد الإقتصاد الخليجي على آليات السوق في تخصيص الموارد الإقتصادية، فلا قيود على حرية الأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة الإقتصادية في التجارة والإستثمار، كما تعتبر إقتصادياتها منفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي، والأسواق فيها مفتوحة للمنافسة الكاملة وحرية تحويل الأرباح والأموال التي تعمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>؛

#### 8. توافر المواد الأولية والعمالة المؤهلة:

تتوفر دول المجلس على عناصر الطاقة والغاز الطبيعي، والتي توفر الفرصة لإقامة المشاريع المكثفة لإستخدام الطاقة، إضافة إلى توفر العديد من الموارد الطبيعية الأخرى كالذهب، الفوسفات النحاس والمواد البيتروكيمياوية وغيرها والتي تشكل مجالا رحبا للإستثمار المحلي والأجنبي المباشر، كما تتوفر في دول المجلس الأيدي العاملة الوطنية والأجنبية المؤهلة والقادرة على إنجاز المشاريع الإستثمارية بمختلف أنواعها بكفاءة وفعالية عاليتين؛

كما أن قوانين العمل السارية في المجلس تسمح بإستيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة الآتية لتشغيل المشروع من أي دول العالم، ما يتيح فرصة الحصول على العمالة المطلوبة من مصادرها الرخيصة، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج مما ينعكس على العائد المحقق من المشروعات<sup>4</sup>، إذ بلغ عدد اليد العاملة حوالي 4135 عامل سنة 2013.

<sup>1</sup> الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، معوقات الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة السعودية، 2007، ص ص 5-6، تقرير على الموقع: [www.gcc.sg.Or](http://www.gcc.sg.Or) تاريخ التصفح: 2015/05/18، على الساعة: 20: 16.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 7.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 7.

<sup>4</sup> محمد مداحي وهشام غربي، إشكالية التكامل الإقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008، " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المنعقد يومي 26/27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، ص ص 14-15.

وعن أهم الإنجازات التي حققتها السوق الخليجية المشتركة ما يلي<sup>1</sup>:

- **في مجال حركة السلع:** وفي جانب السياسة التجارية المتعلقة بحرية حركة السلع، تعمل دول المجلس على إستكمال متطلبات الإتحاد الجمركي كتطبيق آلية دائمة لتوزيع الإيرادات الجمركية بين دول المجلس، ولا تزال الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية تحتفظ بصلاحيات سيادية في وضع وإعتماد المواصفات والإجراءات الفنية الأخرى، منح شهادات المطابقة وعلامات الجودة، في حين يتعين أن تتحول هذه الصلاحيات إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الجهاز الموحد الذي أنشأ في سنة 2002 لإعداد وإعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلعة والمساهمة في تقليص العوائق الفنية للتجارة؛
- **حرية حركة الخدمات:** أزيل الشق الأكبر من الحواجز أمام حق التواجد التجاري، وأصبح مسموحاً للبنوك فتح فروع لها في الدول الأعضاء، وتزايد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفتحت هذه الدول عدداً من قطاعات الخدمات أمام مشاركة القطاع الخاص ففي قطاع الإتصالات ألغت دول المجلس الإحتكار، وتم منح التراخيص للشركات لتوريد خدمات الهواتف المتنقلة، وسمحت بعض دول الخليج بتأسيس شركات يمتلكها القطاع الخاص تنافس التابعة للقطاع العام؛
- **حرية حركة رأس المال:** وفي مجال حرية حركة رأس المال تتسم أسواق المال في دول المجلس منذ زمن بعيد بحرية إنتقال رؤوس الأموال، ما ساهم في إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لإستغلال الموارد الطبيعية في دول المجلس، وتدفق التقنية والمهارات الأجنبية وإجتذاب الشركات العالمية إلى الأسواق الداخلية؛
- **حرية تنقل الأفراد:** إذ تزايد عدد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس، وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة للعمالة الأجنبية التي تعمل في دول المجلس، فمن المهم وجود نظام يسمح بتحرير حركة تنقل هذه العمالة وبوجه خاص العمالة المتخصصة فيما بين أسواق العمل لدول المجلس، بما يؤدي إلى مرونة أكثر وتقارب في مستويات الأجور، ودعم إستقرار الأسعار وتخفيف الإنتاجية في دول المجلس.

كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي عدة مؤسسات تنظيمية مشتركة بما يدعم التكامل منها<sup>2</sup>:

- مؤسسة الخليج للإستثمار ومقرها الكويت؛
- المكتب الفني للإتصالات ومقره البحرين؛
- مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ومقره البحرين.

<sup>1</sup> جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص ص 8-9.

<sup>2</sup> وصاب سعيدي، مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الإقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي: التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، المنعقد يومي 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 357.

وإنتقل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدماً بعد أن أقرت قمة ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007 إعلان السوق الخليجية المشتركة إعتباراً من جانفي 2008، والتي ركزت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والإستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الإقتصادية. إلا أنه بالرغم من النقاط الإيجابية التي تتوفر عليها الإقتصاديات الخليجية إلا أن جاذبيتها تبقى ضعيفة مقارنة ببعض التكتلات التابعة للدول النامية.

الجدول رقم (41): مقارنة قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي ودول رابطة الآسيان للفترة (2000-2013) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
دول الخليج العربي	2603.9	34383.2	57562.3	63255.5	37044.1	31415.7
دول Assian	22632.1	43110.3	86684.6	46793.1	99612.9	125455.2

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على:

unctad, world investment report, 2014, (www.unctad.org/fdistatistics)

من خلال الجدول نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى طرفي المقارنة عرفت تذبذبات خلال الفترة (2000-2013)، إذ إرتفعت في دول الخليج من 2.603 مليار دولار سنة 2000 إلى 57.562 سنة 2009 إلا أنه بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا فقد إرتفعت من 22.632 مليار دولار إلى 86.684 مليار دولار خلال الفترة (2000-2007)، لتتخفف سنة 2009 إلى حوالي 46.793 مليار دولار، وذلك يعكس التأثير الكبير للأزمة المالية العالمية على الإستثمارات الواردة إلى دول الآسيان بينما لم تؤثر عليها بالنسبة لدول الخليج العربي، وذلك يعود إلى أن أغلب إستثمارات هذه الدول متأتية من الدول الأوروبية؛ إلا أنه خلال سنة 2011 فقد كان العكس، إذ إرتفعت تدفقات الإستثمار الوارد بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا بينما إنخفضت إلى دول الخليج العربي، ذلك يرجع إلى الأوضاع السياسية التي عرفتتها معظم الدول العربية وتأثيرها على الإستثمار الوارد إلى دول المجلس، لتتخفف التدفقات الواردة لهذه الأخيرة إلى 31.415 مليار دولار مقابل 125.455 مليار دولار لدول الآسيان سنة 2013.

ومنه فحاذبية دول الخليج العربي تبقى ضعيفة مقارنة بدول الآسيان، إذ أن التدفقات الواردة إليها لم تتعدى في أحسنها 65 مليار دولار مقابل أنها تعدت 120 مليار دولار في دول الآسيان، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى العقبات والعوائق العديدة التي تقف حجرة عثرة أمام ترقية الإستثمار في هذه المنطقة، ويتعلق الأمر بما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 361.

● العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية، إذ نجد أن دول المجلس تستورد عدد كبير من العمالة الأجنبية بسبب ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الإحتياجات الأساسية للمجتمع وعدم وجود تنظيمات فاعلة لتوريد العمالة العربية، كما أن العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية تتميز بأنها رخيصة مقارنة باليد العاملة العربية؛

● معوقات تنفيذ الإتفاقية الإقتصادية الموحدة، إذ أن بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المنقولة بين دول المجلس إلى المراكز الجمركية، بالإضافة إلى غموض بعض النصوص في الإتفاقية مثل الفقرة "أ" من المادة الثالثة، حيث تشترط الإتفاقية لإكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدولة عن 40% من قيمتها النهائية عند إنتاجها، وأن لا تقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن 51%، فالقيمة المضافة قد يكون لها أكثر من مفهوم.

بالإضافة للتحديات التي تواجه العملة الخليجية الموحدة، إذ بالرغم من الإعلان الرسمي بأن العملة الخليجية الموحدة والتي كان من المزمع إصدارها في 2010، وبالرغم من مرور حوالي خمس سنوات عن ذلك إلا أنه لم يتم إصدار هذه العملة، وذلك بسبب عدم تجانس السياسات الإقتصادية، ضعف عمليات تنسيق السياسات المشتركة لدول الخليج العربي، ضعف الأداء في مجال التكامل الإقتصادي إذ بالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء مجلس التعاون، إلا أن ما تم تحقيقه على أرض الواقع من خطوات في مجال التكامل الإقتصادي يبقى محدودا، وذلك لا يدعو للإستغراب لأن ذلك ليس بالأمر الهين وتحول دول المجلس إلى سوق موحدة يستغرق قدرا كبيرا من الوقت.

ثانيا. بالنسبة لدول المشرق العربي: والتي جاءت في المرتبة الثانية في مؤشر الأداء الفعلي لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، فهذه الدول تمتاز بوفرة القوى العاملة المتعلمة، ولكنها تعاني كثيرا من النقص في البنى التحتية، كما أن صغر حجم أسواقها وضعف كفاءة إدارات القطاع العام عاملين أساسيين من عوامل الضعف في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛

ثالثا. على مستوى دول المغرب العربي: والتي جاءت ثالثا في مؤشر الأداء الفعلي لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من الجهد المتواصل في تحسين فرص الإستثمار في هذه الدول من خلال التشريعات المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجه سياسة الإصلاحات في القطاع العام إلى تخصيص ما يمكن من المؤسسات العمومية، إلا الدول المغاربية تبقى متأخرة في مجال جذب إقتصادياتها لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (42): مقارنة قدرات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وبعض الدول الأورومتوسطية للفترة (2000-

الوحدة مليون دولار

(2013)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
دول المغرب العربي	1622.2	4620.1	10013.7	9695.9	6297.3	6847.1
دول (Meda إسرائيل وتركيا)	7939.4	14849.3	30845.3	13236.7	26936.6	24669.8

المصدر: من إعداد الطالين بناء على: unctad, worldinvestment report, 2014, (www.unctad.org/fdistatistics) .

من خلال الجدول رقم (42) نلاحظ أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة كانت متواضعة جدا، إذ لم تتجاوز في أحسنها 10 ملايين دولار، ومع ذلك فإن تفوق كلا من إسرائيل وتركيا واضح، إذ بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا ضعفي ما حصلت عليه دول المغرب العربي مجتمعة في سنة 2013، وفاقت التدفقات الواردة إلى إسرائيل تلك إلى دول المغرب العربي بنسبة 72% في نفس العام، ويمكن إرجاع ذلك إلى درجة التطور الإقتصادي لكلا البلدين مقارنة بإقتصاديات دول المغرب العربي، فضلا عن إستفادتهما من الشراكة الأوروبيةمتوسطة ما جعلهما تتمتعان بميزات تنافسية عالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

كل هذا يعكس التحديات التي حالت دون التوصل إلى حالة من التكامل بين الدول المغاربية الذي من شأنه تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير عوامل جذبه بين الدول المغاربية وتجدد الإشارة إلى أن المشكلات التي أعاققت هذا التكامل لم تكن نتيجة للتقاعس في إيجاد الحلول بقدر ما كانت ناجمة عن عدم وجود تصور إستراتيجي دقيق للمستقبل الإقتصادي والسياسي لشعوب المنطقة، وعدم وجود قرار سياسي قابل للتطبيق يكون كفيل بوضع الأفكار والأبحاث العديدة موضع التنفيذ، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

1. قضية الصحراء الغربية وإنعكاسها على العلاقات المغربية الجزائرية والعمل المغاربي المشترك، إضافة للأزمة الأمنية التي إنفجرت بين الجزائر والمغرب صيف 1994، إذ ألفت هذه القضايا بضلالها على العمل المغاربي المشترك، وإذا كان للقضية الأمنية حلولها فإنه يبدو أن حل قضية الصحراء الغربية مازال بعيدا وقد يستمر إمتدادها للتأثير على عمل الإتحاد، خاصة وأن الطرف المغربي يعتبر القضية قضية وطنية في الوقت الذي يؤكد فيه الطرف الجزائري أن القضية يجب أن تسوى بين الطرف المغربي والبوليزاريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة<sup>1</sup>؛
2. تعاني الإقتصاديات من فقر تنوعها كونها إقتصاديات تبادل مبنية على الإستيراد والتصدير، وبذلك هي حبيسة تطورات التجارة الخارجية، إضافة إلى ضعف هيكلها الإقتصادي مما يصعب من تحقيق مشروع تكامل حقيقي بسبب إعتماذ إقتصاديات دول الإتحاد على إنتاج المواد الأولية، وهو ما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية<sup>2</sup>؛
3. تحديات توسع الإتحاد الأوروبي، ويمثل شريكا إقتصاديا من الدرجة الأولى للدول المغاربية، فأغلب المبادلات التجارية والإستثمار تتم مع هذه المجموعة الإقتصادية، وأن تركيز المبادلات الخارجية للإقتصاديات المغاربية ما يزيد من هشاشتها وتجعلها مرتبطة بالتطورات الظرفية للإقتصاديات الأوروبية؛

<sup>1</sup> رشيد بوكساني وأحمد دبش مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، المنعقد يومي 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 229.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 230.

زيادة على ذلك فإن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق يمكن أن تكون له آثار إقتصادية وإجتماعية غير مواتية على الإقتصاديات المغاربية، حيث ينتج ما يلي<sup>1</sup>:

- تحول التدفقات التجارية لمصلحة الأعضاء الجدد، حيث ستستفيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من منافذ أوسع للسوق الأوروبية؛
- أثر المزاخمة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر، سيرفع القرب الجغرافي النسبي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية من الإتحاد الأوروبي من مستوى النمو الإقتصادي والمؤسسي لهذه البلدان، ما يؤدي إلى زيادة جاذبية هذه الإقتصاديات، مما سيؤدي إلى توجه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط؛
- إحلال اليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى والشرقية مكان المهاجرين من جنوب المتوسط خاصة من المغرب العربي، ما يمثل خطراً على المنطقة المغاربية مادام أن تحويلات العمال المهاجرين تلعب دوراً مهماً في تمويل الإقتصاديات المغاربية (خاصة تونس والمغرب).

كما تظهر هناك مشاكل هيكلية مرتبطة بمنشآت النقل، إضافة إلى العوامل غير التعريفية التي تقف في وجه تحقيق الفرص التجارية بين الشركاء المغاربيين، فالغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يؤدي إلى تكاليف إضافية ويجدّ بشكل كبير من ثنائية التنافسية- السعر للمنتجات المتبادلة، كل ما سبق كان له تأثيراً على أداء دول المغرب العربي في المجال الإقتصادي، السياسي والإجتماعي، و سيتم إبراز التأثير في الجانب الإقتصادي كما يلي:

**1. النمو الإقتصادي:** إن النمو الإقتصادي في البلدان المغاربية غير كاف عامة، وتميزه بخاصية الدورية إذ توجد وتيرة نمو الإقتصاديات المغاربية في وضعية بعيدة عن النتائج المتوسطة لأغلب البلدان الناشئة الأكثر حيوية، إذ سجل معدل متوسط النمو المغاربي تحسن محسوس خلال الفترة (2007-2000)، إذ إرتفع من 3.25% سنة 2000 إلى 4.5% سنة 2007 لينخفض سنة 2009 إلى 2.25%، ذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار النفط العالمية ليسجل إنكماش نحو 14.25% سنة 2013؛

وذلك يعود بالدرجة الأولى لتأثير أحداث الربيع العربي التي عرفتها المنطقة وتأثيرها على أداء إقتصادياتها في صورة ليبيا وتونس، ليعرف معدل النمو بعض التحسن سنة 2013 مسجلاً نسبة 1.9%، مع إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية من 147.958 مليار دولار إلى 443.016 مليار دولار خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (43): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لدول المغرب العربي للفترة (2013-2000)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
متوسط نمو الناتج الحقيقي	3.25	4.35	4.5	2.25	-14.25	1.9

المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2007، 2014.

<sup>1</sup> محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصري العربي السنوي، رؤية عربية للقمّة الإقتصادية، المنعقد يومي 07-08 نوفمبر 2007، ص 7.

2. **حجم السوق:** بالنظر إلى الدول المغاربية نجد أنها تتمتع بسوق كبيرة، إذ أن تفعيل التكامل بين تلك الدول سيؤدي إلى إتساع حجم السوق أمام المشروعات في كل البلدان المغاربية، بما يسمح بالإستفادة من وسائل الإنتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف، ومن خلال الجدول نلاحظ إرتفاع عدد سكان دول المغرب العربي من 71.085 مليون نسمة سنة 2000 إلى 90.630 مليون نسمة سنة 2013، مع إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2868.25 دولار إلى 5241 دولار لنفس الفترة،

الجدول رقم (44): تطور مؤشرات حجم السوق لدول المغرب العربي للفترة (2000-2013)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
عدد السكان (مليون نسمة)	74.085	79.736	82.581	84.775	87.657	90.630
دخل الفرد (دولار)	2868.25	3876.75	38489	4793.25	4346.25	5241

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2014.

3. **معدل التضخم:** سجل معدل التضخم في البلدان المغاربية نسبة لم تتجاوز 4% بإستثناء عام 2011 الذي بلغ فيه متوسط معدل التضخم 6.2%، مما يضع البلدان المغاربية في وضعية مرضية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى هذا التطور ناتج عن الإستعمال الأمثل لسياسة نقدية حذرة مركزة على التحكم في الإئتمان الداخلي وتخزين معدلات الفائدة.

الجدول رقم (45): تطور معدل التضخم في دول المغرب العربي للفترة (2000-2013)

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
متوسط معدل التضخم	0.5	1.6	3.8	3.15	6.2	2.6

المصدر: إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2014، ص 26.

4. **الإفتتاح الإقتصادي:** إرتفع إجمالي التجارة الخارجية للبلدان المغاربية من حوالي 81 مليار دولار سنة 2000 إلى نحو 285 مليار دولار سنة 2013، كما قدر معدل التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 64.51% خلال عام 2013، وهذا لا يعني إفتتاح الدول المغاربية وإنما لضعف ناتجها المحلي الإجمالي، إذ تتوقف حالة الموازنة العامة لهذه الدول على حالة أسواق صادراتها، إذ أن هذه الأخيرة تتميز أنها تعتمد على سلعتين أو ثلاثة على الأكثر، وتستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا خاصة التكنولوجية والغذائية، ما أدى إلى ربط الإقتصاديات المغاربية بالخارج وجعلها حبيسة التغيرات التي تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، كما أن نسبة تجارتها البينية من إجمالي التجارة الخارجية لم تتجاوز على العموم 8%، وهو أقل من نظيره بالنسبة للإقتصاديات الناشئة الأكثر حركية.

الجدول رقم (46): تطور التجارة الخارجية والتجارة البينية لدول المغرب العربي للفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2007	2009	2011	2013
إجمالي التجارة الخارجية(1)	81893	132042	234008	223683	249362	285685
إجمالي التجارة البينية(2)	2118	7995	11523	12810	17194	22293
نسبة 1/2 (%)	2.6	6	4.7	5.72	5.9	7.8

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تقرير 2005، 2011 و 2014.

رابعا. بالنسبة لدول الأداء الضعيف والتي حلت أخيرا في مؤشر الأداء الفعلي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، ذلك يعود إلى أن أغلب هذه الدول لا تزال في خصم مراحل إنتقالية معقدة أمنيا، سياسيا، إجتماعيا وإقتصاديا، ويتجلى ذلك في صورة سوريا التي تشهد حراك أثر على إستقرارها السياسي والأمني، إذ لم يسجل أي تدفق للإستثمار الأجنبي المباشر إليها منذ 2011، ومن البديهي أن إستقرار الأوضاع السياسية يتطلب المزيد من الوقت إعتقادا على ظروف كل دولة من دول التحول وحجم التحديات التي تواجهها، لكن الشأن الإقتصادي الذي كان في جوهر التحولات التي حصلت وتحصل ينبغي أن يحظى بالأهمية التي يستحقها؛ ومهما كانت الإنجازات التي يتم تحقيقها على الساحة السياسية فإنها تبقى عرضة للإهتزاز والخسارة إذا ما تم إهمال الجوانب الإقتصادية، والمغزى من ذلك هو أن تفعيل التكامل الإقتصادي العربي ضرورة حتمية لضمان صيانة المصالح العربية من مواجهة العالم الخارجي.

### المطلب الثالث: مقارنة التجربة العربية والأوروبية في مجال توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

إن المقارنة بين التجربة العربية والأوروبية في مجال توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، يكمن في المقارنة بين تجربتهما في مجال التكامل الإقتصادي ولكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من التقارب الزمني للتجربتين إذ بدأتا تقريبا في نفس الفترة الزمنية، إلا أن هناك بعض الفروقات بين هاتين التجربتين والتي لا يمكن إغفالها.

فالدول العربية كانت دولا مستعمرة أما الدول الأوروبية فهي دول إحتلال، التباين الواضح في درجة التطور الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي بين الطرفين، كما أن التجربة الأوروبية إنطلقت بعد الحرب العالمية الثانية بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية في حين التجربة العربية لم تحظ بأي مساندة آنذاك، وكان ينظر إليها على أنها تهديد مباشر لمصالحها الحيوية في المنطقة إذ أن التجربة العربية تمت في إطار بيئة دولية وإقليمية مناهضة لها، وهذا لا يمنع من الإستفادة من التجربة الأوروبية من أجل تطوير التجربة العربية،

كما أنه هناك فرق جوهري بين التجريبتين يتمثل في أن المجموعة الأوروبية توصلت إلى سوق مشتركة بسياسات متكاملة، في الوقت الذي عرفت فيه الدول العربية مزيداً من الإنقسام، بالرغم من أن إتفاقية إنشاء الوحدة الإقتصادية العربية كان في نفس السنة التي أنشأت في المجموعة الإقتصادية الأوروبية، ويمكن إجراء المقارنة بين التجريبتين كما يلي:

1. تعتبر ذريعة السيادة الوطنية من أهم الأسباب التي أدت لعدم إكمال الوحدة الإقتصادية العربية أما التجربة الأوروبية فلا يوجد هناك تخوف من الإندماج والذوبان في كيانات أخرى، وذلك راجع إلى درجة نضجها أما الدول العربية فالتخوف من فقدان السيادة الوطنية راجع للإرث التاريخي المتمثل في الوحدة العربية<sup>1</sup>؛
2. ربطت التجربة التكاملية العربية بين الأبعاد الإقتصادية، السياسية والأمنية، لذلك كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي أولى خطوات التكامل، ما أدى إلى هيمنة الخلافات السياسية على التكامل الإقتصادي، بينما في التجربة الأوروبية تم الفصل بين التكامل الإقتصادي والسياسي<sup>2</sup>.
3. إستطاعت المجموعة الأوروبية وضع عدد من المؤسسات تتمتع بالصفة فوق القومية في صورة مؤسساته التشريعية البرلمان الأوروبي، والقضائية (محكمة العدل الأوروبية)، والتنفيذية (البرلمان الأوروبي)، بالإضافة إلى المؤسسات الإقتصادية (البنك الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي) ضف إلى ذلك أن هذه المؤسسات تتمتع بالإستقلال المالي، وهذا ما يسهل تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه المؤسسات، بينما نلاحظ غياب مثل هذه المؤسسات بالجامعة العربية، فالأمانة العامة للجامعة مثلا لا تتمتع بأية إختصاصات فوق قطرية أو مصادر تمويل خاصة، كما أنه لا توجد محكمة للعدل تفصل في المنازعات ما بين الدول العربية، ما يثبت عدم فعالية المؤسسات والآليات المكلفة بتسيير عملية التكامل الإقتصادي العربي<sup>3</sup>.
4. نموذج السوق الأوروبية المشتركة قد يصلح كأداة تكاملية لبلدان متقدمة ومتقاربة في نظمها الإقتصادية ومستويات نموها ولكنه غير مضمون النجاح في البلدان العربية التي لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور، المتنوع، الإقتصاد المتوازن والخلافات الأوروبية عادة ما تجدها حلا في إطار المؤسسات، في حين الخلافات العربية غالبا ما تؤدي إلى المقاطعة الكاملة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سامية جدو، التكامل الإقتصادي العربي ومعوقاته، دراسة مقارنة بالإتحاد الأوروبي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي: التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، المنعقد يومي 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 253.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 253.

<sup>3</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>4</sup> محمد السعيد أعمود، نحو رؤية إستراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد 115، الصادر في 2003، القاهرة، مصر، ص 26.

5. ضعف الإنفاق على الإستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تشمل البنى الأساسية، مما أدى إلى التأثير السلبي على التجارة، رؤوس الأموال، الإستثمار تنقل الأشخاص، إرتفاع التكاليف خاصة في ظل الإجراءات المعقدة وإنتشار الرشوة والفساد<sup>1</sup>.

6. بالإضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي في الدول العربية، إحترام القانون، إستقلال القضاء، المشاركة السياسية، الإستبداد... إلخ، كلها عوامل تعيق التكامل العربي ومن ثم غياب عوامل الجذب البينية، خلافا لما هو موجود في الدول الأوروبية.

ولأجل توفير عوامل الجذب البينية في البيئة الإستثمارية العربية ذلك يفرض على الدول العربية مايلي<sup>2</sup>:

- إقامة تكامل إقتصادي عربي، خاصة أنها تملك من المقومات والعوامل المشتركة ما يجعلها كتلة إقتصادية بارزة على المستوى الإقليمي والدولي، بدلا من أن تكون مجزأة ويسودها التنافس والصراع؛
- وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة، وإستغلال مزايا كل بلد في تغطية ضعف البلدان الأخرى، وتأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الإقتصادية بين المستثمرين ومعاملة الإستثمار العربي بما يعامل به الإستثمار الوطني في كل البلدان العربية؛
- تشجيع الإبتكار والعمل على جذب الإستثمارات اللازمة للبحث والتطوير، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية وتوسيع رقعة التعاون الإقتصادي العربي في مجال الإستثمار المباشر، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص العربي، وكذا ترويج الإستثمارات عن طريق بنوك الإستثمار.

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>2</sup> سهام بجاوية، مرجع سبق ذكره، ص ص 138، 141.

### الخلاصة:

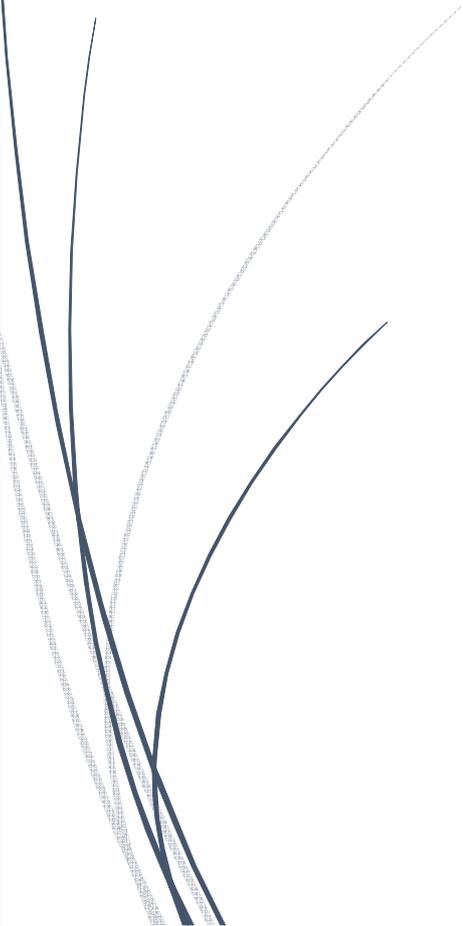
يمكن القول أن المنطقة العربية قليلة الجاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا فقد كانت هذه المنطقة أقل مناطق العالم ربما بإستثناء إفريقيا وجنوب الصحراء قدرة على إستقطاب هذه الإستثمارات، وبالرغم من أنها قامت بتوقيع إتفاقيات التعاون العربي المشترك إلا أن هذه الإتفاقيات لم تجد طريقة للتنفيذ الفعال، ذلك ما كان له الأثر البالغ على توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب هذه الإستثمارات إليها، كما أن المنطقة العربية لا تفتقر للإستثمارات الأجنبية المباشرة بل حتى للإستثمارات العربية البينية المباشرة، والتي تعتبر آلية من آليات تحقيق التكامل الإقتصادي العربي الذي يساهم في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما يتضح مما تم عرضه للمؤشرات أن الدول العربية مع إختلاف الدرجات، ورغم ما قامت به خلال السنوات الأخيرة من إصلاحات، فإنها مازالت تعطي صورة أو إنطباعاً دون المستوى عن مناخها الإستثماري بالمقارنة بالعديد من مناطق العالم الأخرى.

لذلك فإن الوطن العربي مطالب بتوفير البيئة الإستثمارية المواتية بكافة جوانبها ومكوناتها الأساسية المكتملة والداعمة للمشروعات الإستثمارية البينية بإعتبارها المدخل الأساسي من مداخل التكامل الإقتصادي العربي، لأنها تصيب في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل بتنشيط الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير عوامل الجذب البينية لجذبه.

الخاتمة العامة

# الخاتمة العامة





## الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تبيان جهود الدول المنضوية تحت تكتل اقتصادي في توفير مناخ استثماري يعزز من جهودها الفردية، ما يزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات البينية، وبعد تلخيص مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، ومفهوم عوامل الجذب البينية بعرض تجربة الإتحاد الأوروبي، ودورها في تعزيز استقطاب الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب تحليل تطورات جهود الدول العربية في تحسين مناخها الاستثماري، وتقييم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ومدى مساهمتها في توفير عوامل الجذب البينية، وأثر هذه التطورات على جاذبية المنطقة العربية ككل للاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية الاستثمارات البينية.

## أولاً. نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، توصلنا الى النتائج التالية:

1. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أساسياً للتمويل الخارجي، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه كمحرك أساسي لعجلة النمو الاقتصادي في الدول المضيفة له خاصة النامية منها؛
2. يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بتعدد أشكاله والنظريات المفسرة لقيامه، كما له آثار على مستويات مختلفة كالعمالة ميزان المدفوعات، والوضع التكنولوجي، الإنتاجية وغيرها، والتي تخص الدول المضيفة ويتوقف تأثيره الإيجابي على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة له؛
3. ترتبط جاذبية الدولة للإستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فعالية مناخها الإستثماري، فالمستثمر الأجنبي شديد الحساسية لكل متغيرات مناخ الإستثمار الإقتصادية والقانونية والتنظيمية والسياسية والإجتماعية، ويساهم التكامل الإقتصادي في تفعيل المكونات السابقة، لأنه يوفر عوامل الجذب البينية، وذلك من خلال زيادة حجم السوق وتحرير حركة رأس المال والعمال، وتخفيض التكاليف، ويساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، وتوفير المؤسسات واللوائح التنظيمية والقانونية التي تساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
4. يعتبر مناخ الإستثمار في أغلب الدول العربية طارداً للإستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتميز بعدم استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية وعدم ووضوح وثبات القوانين والتشريعات المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر وتعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية، مع العلم أن بعض الدول الخليجية حسنت من مناخها الاستثماري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
5. التكامل الإقتصادي يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول الاعضاء فيه ويقوي قدراتها على مواجهة المتغيرات المسارعة على الساحة الدولية ومواجهة ظروف المنافسة العالمية التي تفرضها العولمة؛
6. تعتبر تجربة الإتحاد الأوروبي في مجال توفير عوامل الجذب البينية للإستثمار الأجنبي المباشر تجربة رائدة، لأنها أدت إلى إرساء الاستقرار السياسي، وتوسيع حجم السوق، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتبني العديد من الإصلاحات المالية، النقدية، الضريبية، إلى جانب إنشاء هيئات فوق قومية أوروبية، مع تنسيق التشريعات

والقوانين، وتدعيم التعاون في مجال الاستثمار، وإزالة القيود على انتقال السلع، والأشخاص، كلها عوامل أجدت إلى تحسين مناخ الاستثمار.

7. أمام فشل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي نتيجة مجموعة من العقبات أبرزها غياب الإرادة السياسية، فقد أدى ذلك إلى تعميق ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية، لأنه ألغى عوامل الجذب البينية، فمن الجانب السياسي نلاحظ إستمرار حالة عدم الإستقرار نتيجة الانقسام الموجود بين الدول العربية، ومن الجانب الإقتصادي، تأكد ضعف أداء إقتصادات العديد من الدول العربية لأن فشل التكامل أدى إلى تفويت فرص التنمية في المنطقة العربية، ومن الجانب التشريعي والتنظيمي، تستمر المنطقة العربية في تضارب التشريعات على مستوى الدولة الواحدة، لتعمق هذه الحالة على مستوى الدول مجتمعة، أضف إلى غياب إطار تنظيمي موحد وأسس مشتركة لحل منازعات الاستثمار، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

8. كنتيجة للعوامل السابقة، تتركز أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في دول الخليج العربي، ما يعكس ضعف الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية بحذاتها، وتظل الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية مقارنة ببعض المناطق الأخرى، كدول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية غير كافية بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية المتاحة لديها؛

9. لا يزال حجم الإستثمارات العربية البينية ضعيفا، مع تركزه في عدد محدود من الدول، ويخضع لاعتبارات سياسية وهو يعكس في النهاية واقع التكامل الإقتصادي العربي وغياب عوامل جذب بينية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛

10. إن ترتيب الدول العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي ومؤشر الأداء الفعلي عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### ثانيا. التوصيات والإقتراحات :

إعتمادا على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع بعض التوصيات والإقتراحات التي من شأنها أن توفر عوامل جذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وهي:

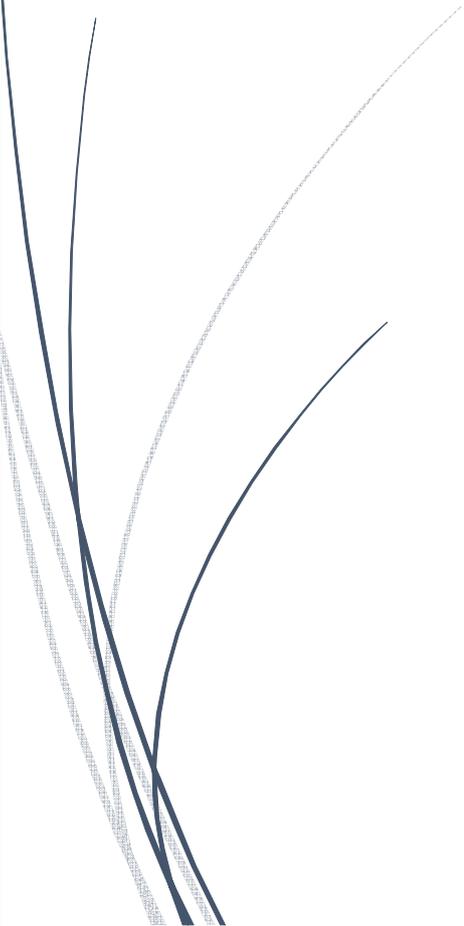
1. ضرورة إندماج الإقتصاديات العربية تحت مظلة تكامل إقتصادي يمكنها من مواجهة تحديات العولمة؛  
2. ينبغي على الحكومات العربية النظر إلى التكامل الإقتصادي في إطار رؤية إستراتيجية تدرك بأنه كفيلا بتنمية إقتصادياتها، وتعزيز سياسات التنمية المرتكزة على الإفتتاح نحو أسواق التصدير، شريطة برمجة هذا الإفتتاح من خلال أسبقية الإلتزام بإتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وبهدف إنشاء السوق العربية المشتركة والإتحاد الجمركي الكامل بين جميع الدول العربية.

3. تهيئة العمل الإقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والشائج التي تحقق المنافع المتوازنة؛

4. تفعيل الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية وإصلاح مؤسسات العمل الإقتصادي العربي المشترك  
كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛
5. تمويل التكامل الإقتصادي العربي من خلال إيجاد شركات فاعلة بين الحكومات العربية والقطاع الخاص لتوفير متطلبات التمويل اللازم وتحسين أداء أسواق المال العربية لخدمة متطلبات التنمية الإقتصادية؛
6. تحسين البنى التحتية وخاصة في مجال النقل والإتصالات لتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول العربية والعمل على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات مما يزيد قدرتها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
7. خلق هياكل إنتاجية وإقتصادية تكاملية تركز في الأساس على تنوع قاعدة الإقتصاد العربي وزيادة درجة التشابكات الأمامية والخلفية بين الدول العربية، وزيادة الطاقات الإنتاجية من خلال توجيه الإستثمارات العربية نحو قطاعات الإقتصاد الحقيقي؛
8. ضرورة التوصل إلى تحقيق العملة العربية الموحدة وتهيئة الظروف والمعالجات الإقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية؛
9. الإلتزام باستراتيجية العمل العربي الإقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها؛
10. زيادة دور الإستثمارات العربية البينية في تدعيم التكامل الإقتصادي العربي، ويتطلب ذلك مايلي:
  - أ. تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الإستثمار وإزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لها، وإعادة النظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والإقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركة الإستثمار بقصد التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والأنظمة.
  - ب. تسهيل حركة رؤوس الاموال العربية بالإهتمام بدرجة رئيسية برؤوس الأموال المهاجرة وإعطائها الأفضلية والأولوية مقارنة مع رؤوس الاموال الأجنبية.
  - ج. تعظيم مجالات الإستثمار الداخلي لبناء قاعدة إنتاجية عربية كبيرة تسمح بترسيخ الأموال العربية في المنطقة والتعامل بحذر إتجاه الأطروحات التي تستهدف الدول العربية مثل السوق الشرق أوسطية أو الشراكة الأورو متوسطة؛
  - د. الإستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تستند عليها التجارة وإنتقال عوامل الإنتاج وتدفقات رؤوس الأموال والإستثمار المباشر؛
  - هـ. تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية من خلال توجيه الإستثمارات العربية على مشروعات مترابطة في أكثر من دولة عربية والتركيز على إقامة صناعات متكاملة الحلقات؛
  - و. وأخيرا إن التكامل الإقتصادي هو ذو طبيعة إقتصادية وسياسية، لذلك ينبغي أن تتوفر الإرادة السياسية لدى حكومات الدول للسير بخطوات التكامل نحو الأهداف المنشودة.

قائمة المراجع

# قائمة المراجع





أولاً. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2011.
2. أحمد فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.
3. أسامة المحدوب، الغات ومصر والبلدان العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.
4. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الدار العربية للطباعة والنشر مكتبة مديولي القاهرة، مصر، 2002.
5. أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية مصر 2004.
6. إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
7. بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
8. علي مغاوري شلي، اليورو والآثار على إقتصاد دول العالم والعربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000.
9. جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
10. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي الكويت، 2005.
11. حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، مصر، 1998.
12. حسن النافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
13. حسين عمر، الإقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1998.
14. رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر 2007.
15. سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
16. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.
17. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، 2001.
18. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
19. صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2005)، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
20. صلاح الدين السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، دار عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003.
21. صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003.
22. طاهر حمدي كنعان، هموم إقتصادية عربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، لبنان، 2001.

23. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
24. عادل حسين، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، لبنان، 2001.
25. عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى لكوزير، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2006.
26. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية القاهرة، مصر، 2003.
27. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
28. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
29. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
30. عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
31. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.
32. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
33. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية" تجربة التكامل والوحدة"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1986.
34. عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008.
35. عصام عمر مندور، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.
36. علي القزويني، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا 2004.
37. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
38. عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
39. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
40. فريد راغب النجار، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
41. فليح حسن خلف، إقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
42. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
43. فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
44. كامل بكري، الإقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
45. محسن الخضيرى، اليورو "الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.
46. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

47. محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر 2007.
48. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
49. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، 2004.
50. محمود الإمام محمد، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998.
51. محمود يونس، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
52. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
53. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
54. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2006.
55. هشام محمود الإقداحي، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- ب. الرسائل والأطروحات الجامعية:
56. إلياس حناش، أثر تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1994-2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
57. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2007.
58. سهام بجاوية، الإستثمارات العربية البيئية ومساهماتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
59. عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي-دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، بدون سنة نشر.
60. عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2005)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2008.
61. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
62. فارس فضيل، أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

63. كريمة قويدري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
64. كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.
65. محمد قويدري، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
66. يحيى سعدي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.
- ج. المجالات والجرائد:
69. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد 81، الصادر في مارس 2009، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت.
70. جميلة الجوزي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية "الدول العربية نموذجا"، مجلة العلوم الإقتصادية العدد 17، المجلد 1 الصادر في 2008، الجزائر.
71. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، الصادر في 2004، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
72. حسين رحيم، دور الأسواق المالية في عمليات الخوصصة في البلدان العربية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد 09، الصادر في 2003، الجزائر.
73. شهرزاد زغيب، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية، مجلة التواصل، العدد 24، الصادر في 2009، جامعة الجزائر، الجزائر.
74. عبد الحميد بوخاري، الإستثمارات العربية البينية- الواقع والآفاق-، مجلة الباحث، العدد 07، الصادر 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر.
75. منور أوسرير وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الصادر في 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
76. موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " الإمتحان الأخير لتجاوز العصبية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 262، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.
77. علي عبد القادر علي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 31، الصادر في 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
78. عبد الرحمان الهيتي نوزاد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الإقتصاد العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، الصادر في 2010 قطر.
79. غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث العدد 10، الصادر في 2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
80. محمد السعيد أعمود، نحو رؤية إستراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك، مجلة الشؤون العربية، العدد 115، الصادر في 2003 القاهرة، مصر.

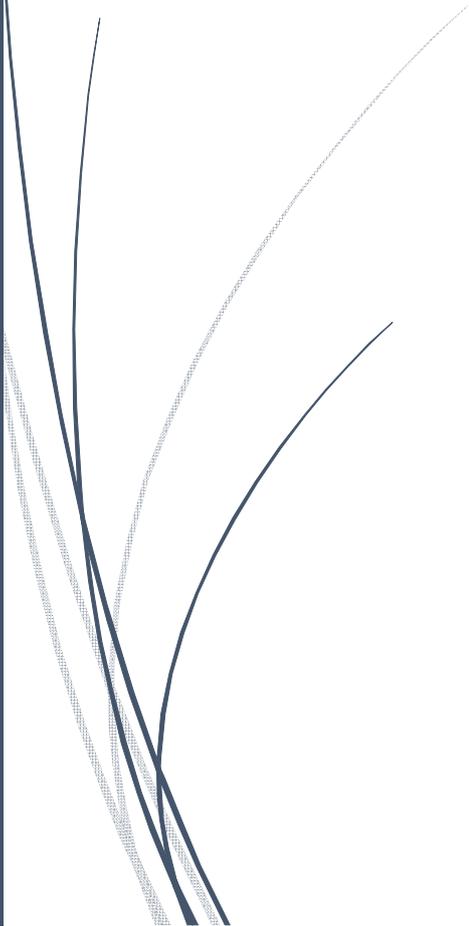
81. محمد زيدان، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، الصادر في 2004، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر.
82. محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الصادر في 2008، جامعة البليدة، الجزائر.
83. مدحت العراقي، إمكانية التكامل الإقتصادي على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة، مجلة دراسات إقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 09، الصادر في 2009، الجزائر.
84. مصطفى بودرمة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، الصادر في 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
85. مصطفى كامل، العملة الأوربية الموحدة وإنعكاساتها على واقع المصارف العربية "مع التركيز على حالة مصر"، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السابعة، العدد 23، الصادر في 2009، العراق
- د. الملتقيات والمؤتمرات:
86. حسين بورغدة وحنان درحمون، تجربة الإتحاد الأوربي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
87. رشيد بوكساني وأحمد ديبش، مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغربي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوربية، المنعقد يومي 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
88. سامية جدو، التكامل الإقتصادي العربي ومعوقاته، دراسة مقارنة بالإتحاد الأوربي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، المنعقد يومي 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
89. صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الإقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اليورو وإقتصاديات الدول العربية" الفرص والتحديات، المنعقد في 18-20 أبريل 2005، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر.
90. عبد الكرم عبيدات وعلي بوعمامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون السيادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المنعقد يومي 26 و 27 فيفري 2011، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
91. عبد المقصود عيسى، محفزات الإستثمار في الدول العربية ومعوقاته، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لقسم المالية والمصرفية كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، خلال الفترة 23-25/11/1998، إربد، الأردن.
92. فاروق تشام، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2002.

89. محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصري العربي السنوي، رؤية عربية للقيمة الإقتصادية، المنعقد يومي 07-08 نوفمبر 2007، الدوحة، قطر.
90. محمد محمد مصطفى البناء، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الإقتصادي في مواجهتها تجارة الأردن البينية مع الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، المنعقد خلال الفترة 20-22 سبتمبر 2004، الجامعة الأردنية، الأردن.
91. محمد مداحي وهشام غربي، إشكالية التكامل الإقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المنعقد يومي 26/27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
92. محمد موسى عريقات حربي، واقع مناخ الإستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم المالية والمصرفية، نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن 2007.
93. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الإستثمارات في الإقتصاديات الإنتقالية، المنعقد يومي 14 و15 مارس 2004، جامعة سكيكدة، الجزائر.
94. نجاح منصري ومميحة بن محيوي، دور التكامل الإقتصادي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
95. نعيمة بوكثوم وداود خيرة، الأثر المباشر للإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر للفترة (1998. 2010) مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2011.
96. وصاف سعدي، دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الإقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، المنعقد يومي 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.
- هـ. التقارير والمقالات والدوريات
98. الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، معوقات الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة السعودية 2007 ، تقرير على الموقع: [www.gcc.sg.0r](http://www.gcc.sg.0r) .
99. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، السنوات بأعداد مختلفة.
100. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الإقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية العدد الفصلي الأول، الكويت، 2014.
101. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.
102. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2006، الكويت.
103. شرين يونس، الإستثمار الأجنبي المباشر كارثة إقتصادية أم تنمية وطنية، مقال منشور على الموقع:

104. فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، مقال منشور على الموقع:  
<http://www.Ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=17387>
105. وكالة الأنباء الكويتية "كونا" مقال منشور بعنوان "إنضمام جمهورية لايفيا رسميا لدول منطقة اليورو" مقال منشور على الموقع:  
[https://www.kuna.net.kw/Article Detais.aspx?id=2353341&language=ar](https://www.kuna.net.kw/Article%20Detais.aspx?id=2353341&language=ar)
- ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية
106. European commission statistical, annex of European economy spring, 2014
107. Eurostat europein figures eurostat yearbook european commission, 2012.
108. Unctad hand book of statistics, 2011.
109. Unctad, world investment report, 2014.

الملاحق

الملاحق





## الملحق رقم (01): الدول المدرجة في مؤشر ضمان الجاذبية

بوركينافاسو	بنما	لاتيفيا	العراق	جنوب آسيا 4	سويسرا	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 33
تشاد	بوليفيا	ليتوانيا	الكويت		شيلي	إسبانيا
تنزانيا	بيرو	مالطا	لبنان	إيران	فرنسا	أستراليا
توغو	دومينيكان	شرق آسيا والمحيط الهادئ 09	لييا	باكستان	فلندا	إستونيا
جنوب إفريقيا	غواتيمالا		مصر	نيبال	قبرص	إسرائيل
السنغال	فنزويلا	أندونيسيا	المغرب	الهند	كندا	ألمانيا
ألغابون	كولومبا	تايلاند	موريتانيا	الدول العربية 18	كوريا الجنوبية	إيرلندا
غانا	نيكاراغوا	سنغافورة	اليمن	الأردن	المكسيك	إيطاليا
الكاميرون	هندوراس	الصين	أوروبا ووسط آسيا 10	الإمارات	المملكة المتحدة	البرتغال
كوت ديفوار	إفريقيا 23	الفلبين		البحرين	النرويج	بلجيكا
كينيا		فيتنام		إذريجان	النمسا	بولندا
مالي	أثيوبيا	كموديا	أوكرانيا	الجزائر	نيوزيلندا	تركيا
مدغشقر	إفريقيا الوسطى	ماليزيا	بلغاريا	السعودية	هنغاريا	التشيك
مولريشيوس	أنغولا	الإكوادور	روسيا	السودان	هولندا	الدانمارك
موزنبيق	أوغندا	الأروغواي	رومانيا	سورية	الولايات المتحدة	سلوفانيا
ناميبيا	البنين	الباراغواي	صيربيا	سلطنة عمان	اليابان	سلوفاكيا
نيجيريا	بوتسوانا	البرازيل	كازاخستان	قطر	اليونان	السويد

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص 28.

الملاحق

الوحدة: مليون دولار.

الملحق رقم(03): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار للفترة 2000-2013.

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	183	504	453	778,5	1 942	12 097	18293	24318	38151	32100	28105	16,400	12182	9298
الإمارات	(506,3)	1 183,8	95	4 256	10 003	10 899	12806	13253	13724	4003	5500	7679	9608	10488
مصر	1 235	509,9	646,9	237,4	2 157,4	5 375,6	10043	11578	9495	6712	6386	(483)	2798	5553
لبنان	964	1 451	1 336	2 860,0	2 483,7	3 321,5	2739	2845	4333	4804	4280	3381	3672	2833
قطر	251	295,5	623,9	624,9	1 199,0	2 500,0	159	1138	3799	8125	4670	(87)	327	-840
السودان	392	574,0	713,2	1 349,2	1 511,1	2 304,6	3541	2436	2,601	1816	2894	2692	2488	3094
الجزائر	280	1 107	1 065	633,7	881,9	1 081,1	1795	1665	2594	2746	2264	2571	1499	1691
ليبيا	141,0	(133,0)	145,0	143,0	357,0	1 038,0	2013	2541	3180	3310	1909	0	1425	702
المغرب	422,0	2 807,1	480,7	2 314,5	894,6	1 654,0	2450	257	2487	1952	1574	2519	2878	3358
الأردن	913,3	273,6	238,2	547,0	936,8	1 984,5	3219	1835	2826	2413	1471	1653	1497	1798
تونس	779,2	486,5	820,8	583,6	639,1	783,1	3312	1618	2759	1688	3113	2265	1063	1096
عمان	83,2	5,2	122,0	25,0	111,0	1 538,0	1623	2377	2,952	1,508	2,333	788	1040	1626
البحرين	363,6	80,3	217,0	516,7	865,3	1 048,7	2915	1756.1	1793.9	257.2	156	891	891	989
العراق	(3,1)	(6,5)	(1,6)	1 000	300,0	515,3	383	448	1,856	1,598	1,396	1,617	2376	2,852
سوريا	270,0	110,0	115,0	160,0	320,0	583,0	600	885	1,467	1,514	1,850	1,059	-	-
اليمن	6,4	155,1	114,3	(89,1)	143,6	(302,1)	1121	464	1555	129	(93)	(713)	-531	-134
الكويت	16,3	(111,6)	3,6	(67,1)	23,8	233,9	122	123	(6)	1,114	319	399	3931	2329
موريتانيا	40,1	76,7	67,4	101,9	391,6	814,1	155	153	343	(3)	131	45	1383	1154
فلسطين	62,0	19,2	9,4	18,0	48,9	46,5	19	21	52	301	180	214	244	177
جيبوتي	3,3	3,4	3,4	14,2	38,5	22,2	164	195	229	100	27	78	110	286
الصومال	0,3	0,0	0,1	(0,9)	(4,8)	24,0	56	141	87	108	112	102	102	107
الإجمالي	5897	9392	7268	16006	25243	47562	67568	72367	96258	76258	68577	42960	53457	48457

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: (www.unctad.org/fdistatistics) unctad, world investment report, 2014,

الملاحق

الوحدة: مليون دولار.

الملحق رقم(04): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة 2000-2013

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	1 550	45,6	2 020	473,0	78,7	(350,1)	(38,6)	(134,8)	3 497,7	2 177	3 907	3 430	4 402	4 943
الإمارات	423,7	213,7	441,1	991,2	2 208	3 750,3	10 891	14 567	15 820	2 722	2 015	2 178	2 536	2 905
مصر	51,2	12,4	27,8	20,7	158,9	92,0	148,4	664,8	1 920,2	571,1	1 176	626,0	211,0	301
لبنان	108,4	1,2	0,2	611,0	827,1	715,5	874,7	848,1	986,6	1 125	487	755	572	690
قطر	17,7	17,2	(21)	88,2	437,9	351,9	127,4	5 160,2	3 657,8	3 214	1 863	6 027	1 840	8 021
السودان	-	-	-	-	-	-	7,3	10,7	98,2	89,2	66,0	84,0	175,0	915
الجزائر	13,7	9,3	98,6	10,9	253,5	(20,2)	34,6	295,1	317,9	215,0	220,2	534,0	(41)	(268)
ليبيا	98,0	175,0	(136)	63,0	286,0	128,0	474,0	3 947,0	5 888,2	1 165	2 722	131,0	2 509	180
المغرب	58,5	97,1	28,3	12,3	29,8	76,5	444,9	621,6	485,2	470,3	589,0	179,0	406,0	331
الأردن	8,6	31,6	13,8	(3,7)	18,2	163,2	(138,1)	48,1	12,8	72,4	28,0	31,0	5,0	16
تونس	1,5	5,6	6,3	5,4	4,0	12,3	33,1	20,3	42,2	77,0	74,0	21,0	13,0	22
عمان	..	..	..	88,0	42,0	234,0	276,0	(36,0)	585,0	109	1 498	1 233	877	1 384
البحرين	9,6	216,0	190,2	741,4	1 035,6	1 135,4	980,1	1 669,1	1 620,5	(1791)	334,0	894,0	922,0	1 052
العراق	..	..	..	..	..	88,7	305,0	7,9	33,6	71,9	125,0	366,0	548,6	538
سوريا	43,6	9,1	122,1	55,7	54,3	79,8	(11,4)	2,0	1,5	..	-	-	-	-
اليمن	(8,8)	0,6	39,3	61,4	21,5	65,0	55,9	53,8	66,0	66,4	70,0	77,0	71,0	73
الكويت	(303,1)	(242,4)	(76,7)	(4 959,4)	2 581,3	5 141,8	8 211,9	9 778,3	8 857,6	8 583	3 663	4 434	3 231	8 377
موريتانيا	..	..	..	(1)	4	2	5,1	3,8	4,1	4,3	4,0	4,0	4	4
فلسطين	213,2	377,3	359,7	48,5	(45,9)	13	125,1	(8,)	(8,3)	(15,4)	77,0	(37,0)	(2,0)	(9)
الإجمالي	2285.8	969.2	3113.8	(693,5 1)	7994.2	11679	22807	37519	43887	18929	18918	20883	18279	28423

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات: unctad, world investment report, 2014, ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics))



الملحق رقم (02): جهات الترويج في الدول العربية.

الدولة	اسم الهيئة	الموقع الإلكتروني
الجزائر	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	<a href="http://www.andi.dz">www.andi.dz</a>
تونس	وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي	<a href="http://www.investintunisia.tn">www.investintunisia.tn</a>
ليبيا	الهيئة العامة لتشجيع الإستثمارات وشؤون الخصخصة	<a href="http://www.hnvestinlibya.ly">www.hnvestinlibya.ly</a>
مصر	الهيئة العامة للإستثمار	<a href="http://www.gafinet.org">www.gafinet.org</a>
المغرب	الوكالة المغربية لتنمية الإستثمارات	<a href="http://www.invest.gov.ma">www.invest.gov.ma</a>
السودان	وزارة الإستثمار	<a href="http://www.sudaninvest.org">www.sudaninvest.org</a>
الأردن	مؤسسة تشجيع الإستثمار	<a href="http://www.jordaninvestment.com">www.jordaninvestment.com</a>
الإمارات	المناطق الحرة في الإمارات	<a href="http://www.emiratesfreezone.com">www.emiratesfreezone.com</a>
البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية	<a href="http://www.bahrinedb.com">www.bahrinedb.com</a>
السعودية	الهيئة العامة للإستثمار	<a href="http://www.sagia.gov.sa">www.sagia.gov.sa</a>
عمان	الهيئة العامة لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات	<a href="http://www.ociped.com">www.ociped.com</a>
سورية	هيئة الإستثمار السورية	<a href="http://www.investinsyria.org">www.investinsyria.org</a>
العراق	الهيئة الوطنية للإستثمار	<a href="http://www.instpromo.gov.ig">www.instpromo.gov.ig</a>
فلسطين	هيئة تشجيع الإستثمار	<a href="http://www.pipa.gov.ps">www.pipa.gov.ps</a>
قطر	وزارة الأعمال والتجارة	<a href="http://www.mtb.gov.com">www.mtb.gov.com</a>
الكويت	مكتب استثمار رأس المال الأجنبي	<a href="http://www.kfid.com.kw">www.kfid.com.kw</a>
لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان	<a href="http://www.idal.com.lb">www.idal.com.lb</a>
اليمن	الهيئة العامة للإستثمار	<a href="http://www.giay.gov.ye">www.giay.gov.ye</a>
موريتانيا	المفوضية المكلفة بترقية الإستثمارات	<a href="http://www.investinmauritania.gov.mr">www.investinmauritania.gov.mr</a>
جيبوتي	الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار	<a href="http://www.djiboutinvest.dj">www.djiboutinvest.dj</a>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات، جهات الترويج للإستثمار في الدول العربية- الواقع والتحديات-، ص12.

